

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم: علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

التخصص: شؤون اقتصادية ودولية

مذكرة

في إطار الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

الموضوع

دور صندوق ضبط الإيرادات في الوقاية من الأزمات المالية

تحت إشراف الاستاذ:

د. ناجي عمارة

تقديم الطالب:

سبعرفود محمد سعيد

اعضاء لجنة المناقشة:

- د. بوضياف عيبر.....
د. ناجي عمارة
د. خمري رضا

السنة الجامعية: 2013-2014

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل إلى الوالدين العزيزين حفظهما الله لي
اللذان سهرنا وتعبا على تربيته ودعمني.

إلى كل أفراد أسرتي

إلى كل الأصدقاء والأحباب من دون استثناء.

إلى أساتذتي الكرام وكل رفقاء الدراسة.

التشكر

الحمد لله الذي أعانني على انجاز هذا البحث ولا يسعني إلا أن أسجد له شكرا وحمدا على توفيقه ويذكر لأهل الفضل علينا بعد الله سبحانه كل جميل وحسن

أتوجه بالشكر الجزيل لكل من ساعدني و دعمني في انجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد و أخص بالشكر الأستاذ الدكتور **ناجي عمارة** الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة، والذي استفدت من علمه وتوجيهاته الشيء الكثير. وإلى الأستاذ الدكتور محمد عباس محرزى المشرف على التريص الميداني كما أتوجه بالشكر لكل أساتذتنا الكرام الذين غمرونا بعلمهم و فضلهم خلال مرحلة الدراسة.

لكم مني جزيل الشكر والتقدير

عرض الخطة

مقدمة عامة

الفصل الأول: الازمات المالية وبروز صناديق النفط

المبحث الأول: مفهوم الأزمة المالية وأنواعها

المبحث الثاني: ماهية صندوق ضبط الإيرادات الجزائري وموقعه ضمن صناديق الثروة السيادية

المبحث الثالث: دور صناديق النفط في إدارة الفوائض النفطية وعرض بعض التجارب للدول

الفصل الثاني: الاقتصاد الجزائري ومدى تأثيره بالأزمات المالية

المبحث الأول: خصائص ومميزات الاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني: خصائص الموازنة العامة في الجزائر

المبحث الثالث: تأثير الاقتصاد الجزائري بالأزمات المالية

الفصل الثالث: فعالية دور صندوق ضبط الإيرادات في الوقاية من الأزمات المالية

المبحث الأول: ظروف ومبررات إنشاء صندوق ضبط الإيرادات

المبحث الثاني: تقييم أداء صندوق ضبط الإيرادات في الفترة 2000-2012

المبحث الثالث: تحليل دور صندوق ضبط الإيرادات في الوقاية من الأزمات المالية من خلال تقييم أدائه

الخاتمة

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
23	صناديق الثروة السيادية (نشأتها، وترتيبها، وقيمة ومصدر أصولها)	(1-1)
40	الاعتمادات المالية المخصصة لمختلف مخططات التنمية (67-89)	(1-2)
42	تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الفترة (1994-1998)	(2-2)
44	تطور هيكل الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2008-2012)	(3-2)
45	تطور هيكل الصادرات في الفترة (2005-2012)	(4-2)
46	تطور هيكل الواردات في الفترة (2005-2012)	(5-2)
50	تطور هيكل الإيرادات العامة في الفترة (2004-2012)	(6-2)
52	تطور هيكل النفقات العامة في الفترة (2004-2012)	(7-2)
52	المؤشرات الاقتصادية التقليدية الدالة على وقوع الأزمات المالية	(8-2)
55	المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الجزائري من 2004 إلى 2011	(9-2)
67	تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2012	(1-3)
70	تطور عمليات الخزينة في الفترة 2000-2012	(2-3)
73	تطور وضعية الدين العمومي الداخلي والخارجي في الفترة (2000-2012)	(3-3)
78	مقارنة بين تجربتي الجزائر والنرويج في فاعلية الصناديق السيادية	(4-3)

فهرس الأشكال والمخططات

الصفحة	العنوان	الرقم
47	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2012-2008)	(1-2)
51	تطور هيكل الإيرادات العامة في الفترة (2012-2004)	(2-2)
52	تطور هيكل النفقات العامة في الفترة (2012-2004)	(3-2)
59	آلية انتقال الأزمة المالية والاقتصادية الحالية (2008) إلى الجزائر	(4-2)
69	تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات من 2000 إلى 2012	(1-3)
74	تطور وضعية الدين العمومي الخارجي في الفترة (2012-2000)	(2-3)

قائمة المختصرات

بالعربية:

ج ج د ش: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ج ر: الجريدة الرسمية

د ج: دينار جزائري

ص: الصفحة

بالأجنبية:

FMI : Fonds Monétaire International

FRR : Fonds de Régulation des Recettes

الملخص

تميزت بداية الألفية الجديدة بارتفاع عائدات المحروقات للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، مما أدى بالجزائر باتخاذ خطوة شجاعة بإنشاء صندوق لضبط إيراداتها المرتفعة سنة 2000 سمي بـ "صندوق ضبط الإيرادات"، حيث يهدف هذا الصندوق إلى استغلال فوائض الجباية البترولية واستخدامها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة وفي سداد المديونية العمومية الداخلية والخارجية.

لقد أصبح هذا الصندوق منذ إنشائه أداة فعالة في المالية العمومية للدولة حيث ساهم بدور كبير في:

- تخفيض حجم المديونية العمومية خاصة الخارجية منها إلى مستويات قياسية؛

- تمويل عجز الخزينة العمومية وبالتالي تمويل أي عجز يشمل الموازنة العامة للدولة.

- تراكم رصيد مالي هام في الصندوق مما مكن من تحقيق هامش أمان للموازنة العامة ضد الأزمات المالية والصدمات الخارجية عند أي انخفاض مستمر لأسعار النفط تحت مستوى السعر المرجعي المعتمد في إعداد قوانين المالية.

لكن رغم الأهمية الكبيرة التي يحتلها صندوق ضبط الإيرادات في تحقيق التوازن المالي، إلا أنه يجب إتباع سياسة مالية رشيدة وطويلة الأجل تركز على الحفاظ على موازنة مالية مستدامة غير نفطية، والحد من الاعتماد المفرط للحكومة على موارد صندوق ضبط الإيرادات في تحقيق توازن الموازنة العامة، لأن موارد الصندوق غير دائمة ولا ثابتة، يجدر استغلالها احسن استغلال لمواجهة أي صدمات خارجية وأزمات مالية في المستقبل.

الكلمات المفتاحية:

صندوق ضبط الإيرادات، صناديق النفط، الاقتصاد الجزائري، الموازنة العامة، الأزمات المالية، الصدمات النفطية.

Résumé

A partir des années 2000, l'Algérie a vu ses recettes augmentées fait de la hausse du prix du pétrole sur le marché mondial. Afin de mieux gérer et d'exploiter le surplus de ces recettes, l'Etat a créé un fonds spécial dans ce but dénommé « Fonds de Régulation des Recettes ».

Ce fonds a joué un rôle important dans la gestion des finances publiques notamment en ce qui concerne :

- Réduction de la taille des dettes publiques notamment celles liées à l'étranger ;
- Financer le déficit budgétaire et assurer l'équilibre de ce dernier ;
- L'accumulation des excédents de ce fonds a permis à l'Etat d'avoir une marge de sécurité du budget public contre les crises financières et les chocs pétroliers.

Mais malgré les effets positifs de ce fonds sur l'équilibre du budget d'état en Algérie, il faut penser de suivre une politique financière à long terme, durable et non pétrolière, c'est-à-dire de minimiser le plus possible la part de la fiscalité pétrolière au niveau des recettes du budget d'Etat, et de la substituer par des ressources durables et stables pour faire face à d'éventuels chocs extérieurs et aux crises financières à l'avenir.

Mots clés : Fonds de Régulation des Recettes, l'économie algérienne, le budget, les crises financières, les chocs pétroliers.

abstract

Algeria has known in the beginning of this millenary, a very increasing oil outcome, due to the rise of oil price in the world market. In order to get best manage and exploit its outcome surplus, Algeria had realized a great-hearted step when creating «Revenue regulation Fund».

This Fund played a substantial role in the public finance management, concerning:

- The reduction of the sized public debts, especially the foreign ones.
- Finance the budget deficit and make sure of its equilibrium.
- The Fund accumulation excess allowed the State to have access to public budget security against any financial crisis or oil shock.

Except the positive effects on the budget equilibrium Fund in Algeria, it must be followed by a financial policy in the long sustainable term. It means to minimize as much as possible the part of the oil tax system in the state budget outcome, to substitute it for other stable and sustainable resources. Thus, we could, through that, face any eventual foreign shocks or future financial crisis.

Key Words: Revenue Regulation Fund, the Algerian economy, budget, financial crisis, oil shock.

مقدمة عامة

أولاً- تمهيد عام للموضوع:

تميزت العشرية الأولى من القرن الحالي بتسجيل ارتفاعات قياسية في أسعار المحروقات، حيث ما فتئت أسعار النفط في الارتفاع منذ سنة 2000، وفي نظر الخبراء فإن هذا الارتفاع يعزى لعدة أسباب وعوامل اقتصادية وسياسية، إذ أن تحقيق بعض الدول الصاعدة لمعدلات نمو مرتفعة على غرار الصين ودول جنوب شرق آسيا أدى إلى ارتفاع الطلب على النفط، كما أن عدم استقرار منطقة الشرق الأوسط ساهم في ارتفاع الأسعار باعتبار أن بعض دول هذه المنطقة تعد المصدر الرئيسي لهذه المادة الإستراتيجية.

وبغض النظر عن القلق الذي يبديه البعض تجاه هذا الارتفاع، فإن هناك العديد من الدول التي استفادت من هذا الوضع على غرار الدول المصدرة للنفط ومن بينها الجزائر، والتي حققت مداخيل كبرى من النقد الأجنبي ساهمت في تحسين أداء بعض مؤشرات الاقتصاد وتسجيل فوائض قياسية في أرصدة كل من ميزان المدفوعات والموازنة العامة.

ومن جهة أخرى، تعاني معظم الدول النفطية على غرار الجزائر من اختلالات هيكلية نتيجة تبعيتها المفرطة لقطاع المحروقات الذي يهيمن على الصادرات السلعية وعلى الإيرادات العامة مما يجعلها عرضة لازمات مالية نتيجة الصدمات الخارجية بالنظر للتقلبات المستمرة في أسعار المحروقات على غرار أزمة 1986.

ومن هذا المنطلق حرصت الجزائر على استحداث آليات تمويل جديدة بديلة عن مصادر التمويل الخارجي وذلك بإنشائها صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000 بغية استغلال الفوائض المالية المسجلة خلال فترات ارتفاع أسعار النفط. وبحثنا هذا هو محاولة لإبراز أهمية دور صندوق ضبط الإيرادات في وقاية الاقتصاد الجزائري من الأزمات المالية.

ثانياً- مبررات اختيار الموضوع:

هناك عدة مبررات جعلتنا نتطرق إلى الموضوع والتي من أهمها:

- صلة الموضوع بالتخصص؛
- صلة الموضوع بالمالية العمومية للدولة الجزائرية، والاقتصاد الجزائري بشكل عام.
- افتقار المكتبة الجزائرية لمثل هذه المواضيع والعناوين الجديدة، إذ تعد هذه الدراسة من أولى المذكرات التي تناولت هذا الموضوع؛
- محاولة الوصول إلى نتائج تخدم مصلحة الاقتصاد الجزائري.

ثالثا- أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية موضوع دور صندوق ضبط الإيرادات في الوقاية من الأزمات المالية، في أنه موضوع جديد له علاقة باستقرار الاقتصاد الجزائري.

رابعا- أهداف البحث:

إن لهذا البحث مجموعة من الأهداف الأساسية، التي نرغب في الوصول إليها في نهاية البحث والمتمثلة في:

- التعرف على ماهية صندوق ضبط الإيرادات الجزائري، ومبررات إنشائه؛
- الوقوف على خصائص الاقتصاد الجزائري، ومدى تأثيره بالأزمات المالية؛
- محاولة تقييم أداء صندوق ضبط الإيرادات في تحقيق أهدافه؛
- الوصول إلى نتيجة فيما يخص تقييم دور صندوق ضبط الإيرادات في وقاية الاقتصاد الجزائري من الأزمات المالية.

خامسا- إشكالية البحث:

إن إنشاء صندوق لضبط الإيرادات العامة للدولة سنة 2000 بفعل الارتفاع الكبير لأسعار المحروقات في ظل الارتباط الشديد للاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، وهو قطاع شديد الحساسية بالتقلبات التي تعرفها الأسعار في الأسواق العالمية خاصة في ظل عدم استقرار النظام المالي العالمي، يدعونا إلى طرح الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية دور صندوق ضبط الإيرادات في وقاية الاقتصاد الجزائري من

الأزمات المالية؟

بناء على هذه الإشكالية يمكن طرح مجموعة من التساؤلات وهي كالآتي:

- ما المقصود بصندوق ضبط الإيرادات، وما هي مبررات إنشائه؟
- ما مدى تأثير الاقتصاد الجزائري بالأزمات المالية؟
- هل نجح صندوق ضبط الإيرادات في تحقيق أهدافه؟
- هل يمكن اعتبار صندوق ضبط الإيرادات أداة فعالة في وقاية الاقتصاد الجزائري من الأزمات المالية؟

سادسا- فرضيات البحث:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والإشكاليات الفرعية سنقوم بصياغة بعض الفرضيات كإجابة أولية و سيتم التأكد من صحتها أو من عدمها من خلال البحث و الفرضيات هي كالتالي:

- يعتبر صندوق ضبط الإيرادات صندوق سيادي بالأساس، يهدف إلى استقرار الاقتصاد الجزائري.
- إن تأثير الاقتصاد الجزائري بالأزمات المالية يكون عبر تأثيرات الصدمات النفطية السلبية.
- لقد أصبح صندوق ضبط الإيرادات أداة فعالة في ضبط الموازنة العامة للدولة، بالإضافة إلى دوره الرئيسي في عمليات سداد المديونية العمومية.
- يعتبر صندوق ضبط الإيرادات أداة فعالة في وقاية الاقتصاد الجزائري من الأزمات المالية، نظرا للدور الذي يلعبه في استقرار الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى ضخامة حجم الأموال التي يملكها.

سابعا- الدراسات السابقة:

يعتبر موضوع "دور صندوق ضبط الإيرادات في الوقاية من الأزمات المالية" موضوع جديد، وبالتالي سنركز في الدراسات السابقة على الدراسات التي لها علاقة بهذا الموضوع، وأغلبها كانت في شكل تقارير و أوراق بحثية، من بين هذه الدراسات نجد:

- جون فرانسو بودي "صناديق الثروة السيادية، توظيف للفوائض ومصدر في المستقبل للإيرادات العامة"، بحث منشور في المجلة الفرنسية للإدارة العمومية، رقم 144، افريل 2012، حيث حاول الباحث التطرق إلى أهمية صناديق الثروة السيادية في توظيف الفوائض المالية للدول مما يمكنها من أن تكون كمصدر للإيرادات العامة في المستقبل.

- بوفليخ نبيل "فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخل النفط في الدول العربية"، بحث منشور من طرف مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ابريل 2010، حيث تناول الباحث أهم العوامل التي أدت إلى رواج فكرة إنشاء صناديق الثروة السيادية بين الدول العربية، كما تطرق بشكل خاص إلى صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر ودوافع إنشائه، وكذا تقييم أداء وفعالية هذا الصندوق مع تقديم اقتراحات لترقية وتحسين أدائه.

- سفين بيرينت، "صناديق الثروة السيادية الخليجية، إدارة الثروة في زمن الاضطراب"، بحث منشور من طرف مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، فبراير 2009، حيث تناول الباحث دور صناديق النفط في إدارة الثروة النفطية في زمن اضطراب النظام المالي العالمي، بالإضافة إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية على هذه الصناديق.

- عبد المجيد قدي "الصناديق السيادية والأزمة المالية العالمية"، مداخلة منشورة في المؤتمر العلمي بجامعة الجنان بلبنان حول: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، أيام 13 و14 مارس 2009، حيث تناولت هذه المداخلة صناديق الثروة السيادية من جانبها النظري، والمواقف المتضاربة من استثماراتها، وكذا إبراز موقعها في الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري).

- العاطف عبد القادر وبوفليح نبيل، مداخلة بعنوان "فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر"، مداخلة منشورة في المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 08/07 أبريل 2008، حيث تطرق الباحثان إلى دور صندوق ضبط الإيرادات وفاعليته في توظيف الفوائض المالية للجباية البترولية للجزائر في تمويل عجز الموازنة العامة وفي سداد المديونية العمومية للجزائر خاصة المديونية الخارجية.

ثامنا- الإطار المنهجي:

محاولة من للإجابة على التساؤلات وبغية اختبار صحة الفرضيات التي صغناها، فإننا سنعتمد في دراستنا على المزج بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، المنهج الوصفي الذي يصف لنا أجزاء الدراسة وذلك من خلال إعطاء صورة واضحة وسهلة للفهم، أما المنهج التحليلي فهو يثري البحث أكثر ويزيد من تبسيط وتحليل الدراسة من خلال بيانات وأرقام يتم صياغتها على شكل جداول وأشكال والتي تعطي الدراسة مزيدا من الفهم والإثراء.

تاسعا- صعوبات البحث:

تكمن صعوبة انجاز هذا البحث في كونه موضوع جديد نظرا لحدثة إنشاء صندوق ضبط الإيرادات الذي يعود إلى سنة 2000 ، وذلك لقلّة المراجع.

عاشرا- تقسيم البحث:

لدراسة هذا الموضوع ، تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول والمتمثلة فيما يلي :

- الفصل الأول تحت عنوان الأزمات المالية وبروز صناديق النفط، وفيه يتم الحديث بالتفصيل عن ماهية الأزمات المالية وأنواعها، ماهية صندوق ضبط الإيرادات وموقعها ضمن صناديق الثروة السيادية، بالإضافة إلى التطرق إلى دور صناديق النفط في إدارة الفوائض المالية للدول النفطية.

- الفصل الثاني تحت عنوان الاقتصاد الجزائري ومدى تأثيره بالأزمات المالية، وفيه يتم التطرق إلى خصائص الاقتصاد الجزائري والموازنة العامة، ومدى تأثير الاقتصاد الجزائري بالأزمات المالية.

- الفصل الثالث تحت عنوان مدى فعالية دور صندوق ضبط الإيرادات في الوقاية من الأزمات المالية، وفيه سنتطرق إلى تقييم أداء هذا الصندوق وفعاليته في وقاية الاقتصاد الجزائري من الأزمات المالية.

الفصل الأول:

الأزمات المالية وبرز صناديق النفط

مقدمة الفصل الأول:

يعيش عالم اليوم عصر الأزمات بكل أنواعها سواء كانت اجتماعية، سياسية، أو اقتصادية، وهذه الأزمات لا تعتبر وليدة اليوم، فالتاريخ عبر تطوره و صيرورته تخللته أزمات عدة، و لكنها اختلفت و تطورت مع تطور التاريخ والظروف السائدة، فالبشرية عرفت عدة أزمات اقتصادية و مالية، تفاوتت درجاتها وحدثها وكذا نتائجها حسب خلفيتها وأسبابها، خاصة فترة بعد أزمة الكساد العظيم في سنة 1929 التي عرفت تسارع حدوث الأزمات المالية موازاة مع التطور الكبير لاقتصاد العالمي وآخرها وليست الأخيرة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية 2008.

وفي ظل هذا التطور في عصر الأزمات المالية والاقتصادية، عرفت الدول النفطية تسجيل فوائض مالية معتبرة نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، ومن أجل الاستغلال الأمثل لهذه المداخل واستعمالها في وقت الصدمات والأزمات المالية، أنشأت معظم هذه الدول صناديق للنفط بهدف استثمار أو ادخار أو استعمال الفوائض المالية في تمويل مختلف برامج وسياسات التنمية أو لسداد مديونيتها الخارجية، من بين هذه الدول نجد الجزائر التي قامت بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000.

في هذا الفصل سنحاول التطرق إلى المحاور التالية:

- مفهوم الأزمة المالية وأنواعها؛
- ماهية صندوق ضبط الإيرادات الجزائري وموقعه ضمن صناديق الثروة السيادية؛
- دور صناديق الثروة السيادية في إدارة الفوائض النفطية وعرض بعض التجارب الدول.

المبحث الأول: مفهوم الأزمة المالية وأنواعها:

تعتبر الأزمات المالية من أكثر المواضيع الاقتصادية تداولاً نظراً لطبيعتها وارتباطها بدورات الأعمال.

المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية وخصائصها:

فرع 1: مفهوم الأزمة المالية:

أولاً: الأزمة لغة:

تعني الشدة والقحط، يقال تأزم الشيء: أي اشتد وضاق، وتأزم أي: أصابته أزمة. والأزمة: الضيق والشدة ويقال أزمة سياسية، أزمة اقتصادية... الخ¹.

ثانياً: الأزمة إصلاحاً:

الأزمة هي "لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها مشكلة بذلك صعوبة جادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة بالغة، وبذلك فهي تتعلق ببعدين هما:

- التهديد الخطير للمصالح والأهداف الحالية والمستقبلية؛
- الوقت المحدد المتاح لاتخاذ القرار المناسب"².

وبعناها العام هي: "خلل نتيجة لأوضاع غير مستقرة، يترتب عليها تطورات غير متوقعة نتيجة عدم القدرة على احتوائها من قبل الأطراف المعنية وغالباً ما تكون بفعل الإنسان"³.

وقد تطرق العديد من الكتاب والباحثين إلى مفهوم الأزمة المالية من وجهة نظر عديدة، فقد عرفت الأزمة المالية بأنها: "وقوع خلل خطير ومفاجئ نسبياً يضرب السلوك المعتاد للمنظومة المالية ويتضمن أخطاراً وتهديدات مباشرة وكبيرة للدولة والمنظمات والأفراد وجميع أصحاب المصالح، ويتطلب هذا الخلل تدخلات سريعة وفاعلة من جميع الأطراف ذات العلاقة، وتؤدي الأزمة المالية إلى نتائج سلبية واضحة على مستوى الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي وخسائر في الموارد المالية والموارد المادية والموارد البشرية، وتؤدي إلى اضطرابات حادة في التوازنات الاقتصادية قد يعقبها انهيارات حادة لمؤسسات مالية ومؤسسات أخرى"⁴.

1- إبراهيم عبد العزيز النجار، "الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 18.
2- مفتاح صالح ومعرفي فريدة، مداخلة بعنوان " أزمة النظام المالي وبديل البنوك الإسلامية"، الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، النظام المصرفي نموذجاً، المركز الجامعي لخميس مليانة، 5-6 ماي 2009، ص 03.
3- عماري عمار وفالي نبيلة، مداخلة بعنوان "الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري"، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص 02.
4- يوسف أبو فارة، "قراءة في الأزمة المالية العالمية 2008"، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، بدون سنة نشر، ص 04.

كما عرفت الأزمة المالية بأنها "الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، والأصول إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والأبنية، وإما أصول مالية، هي حقوق ملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي، مثل الأسهم وحسابات الادخار ممثلاً، أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية، وهذه تسمى مشتقات مالية، ومنها العقود المستقبلية (للنفط أو العملات الأجنبية مثلاً) فإذا انهارت قيمة أصول ما فجأة، فإن ذلك قد يعنى إفلاس أو انهيار المؤسسات التي تملكها. وقد تأخذ الأزمة المالية شكل انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد"¹.

ومن هذه التعاريف يمكن استخراج ثلاث عناصر تشترك فيها الأزمات المالية:

- عنصر المفاجأة: إذ أن الأزمة تنشأ وتنفجر في وقت مفاجئ غير متوقع بدقة وفي مكان مفاجئ أيضاً؛
- عنصر التهديد: تتضمن الأزمة تهديداً للأهداف والمصالح في الحاضر؛
- عنصر الوقت: أن الوقت المتاح أمام صناع القرار يكون وقتاً ضيقاً ومحدداً.

فرع 2: خصائص الأزمة المالية

هناك مجموعة من الخصائص التي تتصف بها الأزمة منها²:

- حدوثها بشكل عنيف ومفاجئ، واستقطابها لاهتمام الجميع؛ وان المعلومات عنها نادرة، والرؤية غير واضحة، حيث تكثر الإشاعات وتتداخل الأخبار ويصبح من الصعب تحديد المعلومة الصحيحة من الزائف، الأمر الذي يطرح نوعاً من الشك والارتياب في الخيارات المطروحة، ويضاعف من صعوبة اتخاذ القرار، ويجعل أي قرار ينطوي على قدر من المخاطرة؛
- سيادة حالة من الخوف من آثار الأزمة وتداعياتها؛
- إن مواجهة الأزمة يستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانيات، وحسن توظيفها في إطار تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة؛
- تتطلب الأزمة معالجة خاصة، وإمكانيات ضخمة؛ مع قرارات مصيرية؛
- ضغط الوقت والحاجة إلى اتخاذ قرارات صائبة وسريعة مع عدم وجود احتمال للخطأ لعدم وجود الوقت لإصلاح هذا الخطأ؛ مما يزيد من صعوبة التحكم في الأحداث.

1- علي فلاح المناصير و صفى عبد الكريم الكابسة، "الأزمة المالية العالمية: حقيقتها، أسبابها، تداعياتها، وسبل علاجها"، جامعة الزرقاء الخاصة، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التجارية، الأردن، 2009، ص 07.

2- مريم الشريف جحنيط، مداخلة بعنوان "علاقة الالتزام بمعايير الحوكمة بالأزمة المالية العالمية"، ملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص 05.

- تتسم الأزمة بدرجة عالية من التعقيد والتشابك والتداخل في العناصر والمسببات، ودرجة عالية من التشابك والتناقض بين أصحاب المصالح وهذه تؤدي إلى تغيرات جوهرية في طبيعة العلاقات القائمة وإلى حدوث علاقات جديدة¹.

- وجود حالة من الرعب والخوف في الاقتصاد والمجتمع ، وهذا ناجم عن عدم القدرة على تقدير ما يحمله المستقبل للنشاط الاقتصادي وحركة أفراد المجتمع، إذ أن هناك احتمالات وتوقعات سلبية كثيرة قد تعصف بها مستقبلاً.

المطلب الثاني: أنواع الأزمات المالية

هناك أنواع مختلفة للأزمات المالية منها:

فرع 1: أزمة العملة وأسعار الصرف (أزمة ميزان المدفوعات)

تنجم هذه الأزمة عن حدوث تغيرات سريعة وكبيرة في أسعار الصرف بصورة تؤدي إلى تأثير جوهري في قدرة العملة على تأدية دورها كمخزن للقيمة أو كوسيط للتبادل، وهذه الأزمة تحدث عندما تقوم السلطات النقدية باتخاذ قرارات تقضي بخفض سعر العملة كنتيجة لعمليات المضاربة، وقد يقود الأمر إلى انهيار جوهري لسعر العملة، ومع أن القرارات المتعلقة بتعويم العملة أو خفض سعر صرف العملة هي قرارات تتخذها السلطات النقدية في الدولة بصورة طوعية، غير أن هذه القرارات تكون قرارات مهمة وجوهرية في كثير من الظروف خصوصاً في حالة القصور في تدفقات رأس المال الأجنبي وفي حالة وجود تزايد في التدفقات الخارجة. إن هذا النوع من الأزمات قد يؤدي إلى بعض التأثيرات على القطاعات الأخرى، وقد يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وإلى انكماش قد يقود إلى الكساد².

كما تحدث نتيجة إتباع الحكومة لنظام سعر صرف ثابت مع قيامها بالتوسع في الإنفاق العام بصورة غير طبيعية مما يترتب عليه تولد عجز كبير في الموازنة العامة، بحيث يمكن لهذا العجز أن يستمر إذا لم تقم الحكومة بإتباع سياسات نقدية توسعية تتمثل بإصدار النقد لتمويل هذا العجز، مما يؤدي حتماً إلى تصاعد معدلات التضخم ومن ثم ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وبالتالي تزايد عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات، ومع استمرار الوضع لفترة زمنية سوف تستنفذ الاحتياطات الدولية، وبالتالي تصبح غير قادرة على الدفاع عن سعر صرف العملة المحلية مما يؤدي بالنهاية إلى انهيار سعر الصرف الثابت،

1- إيمان محمود عبد اللطيف، " الأزمات المالية العالمية الأسباب والآثار والمعالجات"، أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس العالمية، العراق، 2011، ص 11.

2- يوسف أبو فارة، مرجع سابق، ص 06.

فرع 2: أزمة أسواق المال

تنجم هذه الأزمة كنتيجة لارتفاع أسعار الأصول ارتفاعا يفوق القيمة العادلة لهذه الأصول وبصورة غير مبررة، وهذا الارتفاع يعرف بظاهرة الفقاعة، ويحدث هذا الارتفاع غير العادل في أسعار الأصول الأسهم عندما يكون الدافع للشراء هو تحقيق الربح الذي ينجم عن ارتفاع الأسعار (المضاربة) وليس عن قدرة هذه الأصول على تحقيق الدخل. وتحدث أزمة أسواق المال عندما يتعاطم الاتجاه نحو بيع الأسهم التي تعبر عن هذه الأصول فتبدأ الأسعار في التراجع والهبوط، وتحدث حالة الانهيار، وتمتد آثار ذلك إلى أسعار الأصول الأخرى في ذات القطاع أو في القطاعات الأخرى¹.

فرع 3: الأزمة المصرفية

تنجم الأزمة المصرفية عندما يواجه المصرف ارتفاعا مفاجئا وتزايدا كبيرا في الطلب على سحب الودائع، فالمصرف يستخدم نسبة كبيرة من هذه الودائع في عمليات الإقراض والتشغيل، ويحتفظ بنسبة محددة من هذه الودائع لتلبية طلبات السحب اليومية المعتادة، ويواجه المصرف أزمة مصرفية حقيقية عندما يواجه هذا الارتفاع المفاجئ والتزايد الكبير في الطلب على سحب الودائع والتي تتجاوز النسبة المعتادة للسحب، فتحدث الأزمة في هذا المصرف في صورة أزمة سيولة، وعندما تتفاقم هذه الأزمة وتمتد إلى المصارف الأخرى فإن هذه الأزمة تصبح أزمة مصرفية في تلك الدولة أو مجموعة دول، وليس بالضرورة أن تكون الأزمة المصرفية هي أزمة سيولة، فهذه الأزمة قد تكون أزمة ائتمان (إقراض) وتحدث هذه الأزمة عندما تمتنع المصارف عن إعطاء القروض ومنحها للزبائن خوفا من عدم القدرة على تلبية طلبات السحب².

فرع 4: أزمة المديونية

لقد أصبحت أزمة الدين أو ما يعرف بأزمة المديونية تشد كثير من الانتباه نظراً للمخاطر الناجمة عنها، والتي أرهقت الكثير من الدول خاصة النامية منها، ولقد ساهمت عوامل داخلية وأخرى خارجية في تفشيها. وتعرف المديونية بأنها تلك العملية التي تتميز بحركة تدفقات رؤوس الأموال في اتجاه البلدان المقترضة من البلدان الدائنة، وعند انقطاع حركة التدفقات تحدث أزمة المديونية الخارجية، ويكون سبب هذا الانقطاع في أغلب الأحيان راجعا إلى عدم قدرة البلد المدين على الوفاء بالتزاماته الخارجية³.

1- يوسف أبو فارة، مرجع سابق، ص 05.

2- يوسف أبو فارة، نفس المرجع، ص 06.

3- أمال قحايرية، "أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 03، ديسمبر 2005، ص 136.

المطلب الثالث: عرض بعض الأزمات المالية

شهدت الأسواق المالية العالمية عدة أزمات مالية تميزت بسرعة انتشارها وتباين أسباب حدوثها ، وكان آخرها الأزمة المالية العالمية الراهنة، وفيما يلي نستعرض مختلف الأزمات ضمن النقاط التالية :

فرع 1: أزمة " الكساد الكبير " في 1929¹

تعد أشهر الأزمات المالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي وأقواها أثرا. إذ هبطت أسعار الأسهم في سوق المال الأمريكية بنسبة 13 %، ثم توالى الانهيارات في أسواق المال على نحو ما لبث أن امتدت آثاره بشراسة على الجانب الحقيقي للاقتصاد الأمريكي وما تبعه من انهيار في حركة المعاملات الاقتصادية، تمثلت مظاهره في انخفاض شديد في الاستهلاك الكلي وانخفاض الاستثمارات من جانب القطاع الإنتاجي، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة لتصل إلى حوالي ثلث قوة العمل الأمريكية في عام 1932. وتعود أسباب أزمة 1929 إلى جملة من الانحرافات الحاصلة في الأسواق الدولية وتتلخص أساسا في ضالة نسبة هامش الأمان في البيع النقدي الجزئي بنسبة 10 %، وباعتبار المتعاملين لم تتوفر لديهم السيولة المطلوبة للرفع من مساهماتهم مما أدى إلى تصفية معاملاتهم المرتبطة بالشراء النقدي، وكذا البيع على المكشوف من طرف المضاربون للأسهم التي ليست في ملكيتهم بأسعار مرتفعة على أمل شرائها عند انخفاض أسعارها مقابل هامش ربح، هذا وبالإضافة إلى الممارسات غير الأخلاقية واستغلال ثقة العملاء، والتلاعب في أسعار الأوراق المالية.

فرع 2: أزمة الثمانينات

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية خلال عقد الثمانينات أزمتين متتاليتين تمثلت في أزمة 1987 وأزمة 1989، وتأثرت بهما الأسواق المالية العالمية، ومن بين الأسباب الرئيسية التي أدت لنشوءهما تغيرات الأسعار في أسواق رأس المال الناتجة عن اختلال التوازن بين العرض والطلب وفيما يلي نتناول أهم أسباب وتداعيات الأزمتين:

أولا- أزمة 1987 (أزمة الاثنين الأسود)²: عرفت بورصة وول ستريت بنيويورك في 19 أكتوبر 1987 انخفاضا متتاليا في أسعار تداولاتها المالية صاحبه اندفاع المستثمرون إلى بيع أسهمهم مما أدى إلى انخفاض مؤشر داو جونز بمقدار 508 نقطة في يوم واحد، مما أثر على باقي البورصات العالمية وكانت الخسائر كبيرة، ففي بورصة نيويورك سجل انخفاض قدره 800 مليار دولار بنسبة 26 %، ولندن 22

1- فريد كورتل، "الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية"، المؤتمر الدولي حول: الأزمة المالية العالمية وكيفية معالجتها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 13-14 مارس 2009، ص ص 05-06.
2- نفس المرجع ، ص ص 05-06.

%، وطوكيو 17% ، وفي بورصة فرانكفورت 15 %، في أمستردام 12% . وتعود أسباب الأزمة إلى انهيار أسعار 30 نوعا من أسهم أشهر الشركات الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية حيث فقد مؤشر داوجونز نسبة 21.6 % من مستواه السابق، وانخفضت أسعار أسهم بورصة نيويورك نتيجة الخلل في التوازن بين العرض والطلب الناشئ من جراء كثرة أوامر البيع بشكل واسع.

وتتلخص أهم الأسباب المؤدية إلى حدوث أزمة الاثنين الأسود في النقاط التالية:

- نشاط السوق المالية الدولية بشكل مذهل حيث بلغ ذروته سنة 1987؛
- قوة ارتباط الأسواق المالية فيما بينها؛ وتنوع الأصول المتعامل بها؛
- ضخامة الصفقات والعمليات المتداولة في الأسواق المالية العالمية؛
- استخدام أحدث الأساليب في الاتصال، وأكثر التقنيات تطورا في إدارة الأنشطة والعمليات ساعد على سرعة انتقال الأزمات من سوق لآخر؛
- قوة العلاقات النقدية والمالية كان من أهم قنوات انتقال الأزمة، ومثال ذلك تداول العملات الرئيسية كالدولار حيث تسبب تدهور قيمته في تفاقم الأزمة المالية الدولية في أكتوبر 1987.

ثانيا- أزمة 1989¹: بدأت آثار الأزمة في شهر سبتمبر 1989 عقب إعلان الحكومة الأمريكية عن رفع أسعار الجملة والتجزئة بنسبة 5% و 9% على التوالي، مع امتناع البنك المركزي الأمريكي "البنك الاحتياطي الفدرالي" عن تخفيض أسعار الفائدة، وفي 13 أكتوبر 1989 انخفض مؤشر داوجونز بنسبة 190 نقطة، أي بمقداره 7%، وفي طوكيو فقد مؤشر نيكاي 647 نقطة، كما أضع مؤشر فايننشال تايمز 142 نقطة.

وتختلف أزمة 1989 بالمقارنة بأزمة أكتوبر 1987 لأسباب عديدة أهمها:

- تحسن الظروف الاقتصادية وعدم توافر ما يدل على اقتراب حدوث أزمة اقتصادية.
- نظرا لارتفاع عوائد الأسهم (بسبب ارتفاع مستوى نشاط معظم الشركات وتحسن أرباحها)، ولم تكن هناك دوافع لبيع الأسهم، لهذا كانت زيادة عرض الأسهم للبيع ضعيفة نسبيا و بعيدة عن أحداث تدهور في الأسعار، بالإضافة إلى عدم وجود توقعات حول إمكانية ارتفاع أسعار الفائدة بشكل ملحوظ.
- اقتصار بيع الأوراق المالية (الأسهم خاصة) على المستثمرين الصغار دون تدخل الشركات الكبيرة، مما يعني ضعف حجم و نطاق العمليات و بالتالي عدم تسببها في التأثير بشكل كبير على الأسعار.
- إن إسراع المستثمرين عام 1987 لبيع أسهمهم تسبب فعلا في انخفاض الأسعار، أما عام 1989 فضل المستثمرين عدم الاستعجال بالبيع، مما ساعد على تهدئة الأسواق والحد من انخفاض الأسعار.

1- فريد كورتل، مرجع سابق، ص 06.

- اتسم موقف الحكومة الأمريكية باللامبالاة في أزمة أكتوبر 1987 مما أثر سلبا وزاد في تفاقم الأزمة، على خلاف عام 1989 حيث سارعت الحكومات إلى التدخل لإيقاف الأزمة، عن طريق مواجهة عمليات البيع المتزايدة بحجم كبير جدا من السيولة، وهو ما ساعد على احتواء الأزمة.

فرع 3: أزمات التسعينات (أزمة الأسواق الناشئة)

شهدت فترة التسعينات العديد من الأزمات منها الأزمة المالية التي عصفت بالأسواق المالية الناشئة، ويقصد بالأسواق الناشئة على أنها أسواق مالية لبلدان تعودت على تلقي تدفقات رؤوس أموال خارجية ضخمة لفترة طويلة فأصبحت أكثر اندماجا في السوق الدولية واستجابة وأشد حساسية لآليات السوق، ومع توقف هذه التدفقات النقدية حدثت الأزمة المالية وأصبح الاقتصاد يواجه التزامات وديون مالية، من بين هذه الأزمات:

أولا- الأزمة المكسيكية¹: حدثت أزمة المكسيك سنة 1994 بعد عجز ميزان العمليات الجارية في ميزان المدفوعات أدى إلى عجز المكسيك عن سداد ديونها الخارجية مما نتج عنه انخفاض أسعار صرف العملة الوطنية "البيزو" بنسبة 40 % في 01/31 /1994 مقارنة بسنة 1994، وتعود الأسباب الرئيسية لتفاقم أزمة سعر الصرف المكسيكي إلى النقاط التالية:

- تقييم العملة الوطنية بقيمة أعلى من قيمتها الحقيقية، وإخفاء العجز في حساب العمليات الجارية.
- إلغاء قيود تحويل العملة الوطنية وتطبيق نظام التعويم الكامل، وفتح أسواق المال على مصراعيه للاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى التوسع في استيراد السلع التي يعتقد أن أسعارها سترتفع فيما بعد، وهذا الارتفاع ناتج عن المغالاة في تقييم عملة البيزو.
- ارتفاع أسعار الفائدة، وإدارة الدين الحكومي قصير الأجل، والتوسع في منح الائتمان من قبل البنوك هي من أهم الأسباب المؤدية لحدوث أزمة المكسيك، والتي دفعت بالحكومة المكسيكية إلى انتهاج سياسة نقدية انكماشية للمحافظة على استقرار العملة.

ثانيا- أزمة دول جنوب شرق آسيا: يمكن تفسير أسباب هذه الأزمة التي داهمت دول شرق آسيا سنة 1997 إلى عدة عوامل منها²: ضعف الأداء على مستوى الاقتصاد الكلى و هشاشة السياسة المالية المحلية والخارجية، ووجود عجز في ميزان المدفوعات لأغلب دول شرق آسيا الذي أنتج عنه الانخفاض في الادخار المحلي و الزيادة في معدلات الاستثمار و انخفاض الصادرات، وقد أدى تدفق رؤوس الأموال إلى الزيادة في الاستثمار المحلي الذي أدير من طرف مؤسسات مالية محلية هشة و ضعيفة الرسملة، كما لوحظ أن تحرير القطاع المالي لم يكن متبوعا بنظام رقابة تتلاءم مع متطلبات المتغيرات الاقتصادية، هذا

1- فريد كورتل، مرجع سابق، ص ص 06-07.

2- عبد القادر بلطاس، "تداعيات الأزمات المالية العالمية: أزمة Sub-prime"، دار النشر légende، 2009، ص 106.

وبالإضافة إلى هشاشة الإدارة المالية للقطاع الاقتصادي نتيجة لارتفاع معدلات ديونه، بحيث أن نسبة الديون إلى رأسمال كانت في 1996 تشكل في اندونيسيا 200%، كوريا 640%، ماليزيا 200%، و170% في الفيليبين، و340% في تايلاند مقارنة مثلا مع بريطانيا 80% ونفس النسبة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وكانت البداية الأولى للأزمة في تايلاند لاعتبارها أضعف الحلقات في المنظومة الآسيوية، أما التايوان رغم محافظتها على مستوى عملتها، إلا أنه انخفض مؤشر سوق المال فيها بنحو 20%، وكذلك الأمر لهونج كونج التي امتدت الأزمة إليها مما دفع بالحكومة إلى رفع سعر الفائدة إلى 200% من السعر السابق، فحدث تحول ضخم ورهيب للأموال من سوق الأوراق المالية إلى الأسواق النقدية، مما أدى إلى انهيار أسعار الأسهم والسندات، وأثر بدوره سلبا على أسواق الدول المتقدمة كبورصة نيويورك، لندن، باريس، فرانكفورت، وطوكيو¹.

ثالثا- الأزمة الروسية (1998): حتى تمول عجز الميزانية المرتفع (ما يقارب 8% من الناتج الداخلي الخام)، لجأت روسيا ابتداء من سنة 1996 إلى الاقتراض الخارجي المحفز بالعائد المرتفع في السوق المالي الروسي و من خلال استقرار سعر الصرف، فقد درج المستثمرون الأجانب على اقتناء سندات الخزينة بالروبل (GKO) و سندات اليورو المصدرة من طرف البلد و في سنة 1998 كانت روسيا ضحية لصدمة مضاعفة (العدوى من الأزمة الآسيوية التي ترجمت بخروج رؤوس الأموال المضاربة، وانخفاض أسعار البترول الذي فاقم العجز في الميزان التجاري)، الأمر الذي دفع السلطات الروسية لإعلان توقفها بالوفاء بالتزاماتها، ونتيجة الهجمات المضاربة على عملتها خفض البنك المركزي سعر صرف الروبل بما يعادل 34% في 17 أوت 1998، و إجماعه عن التدخل في سوق الصرف، وفي 26 أوت فقد الروبل 30% من قيمته أمام الدولار الأمريكي.

رابعا- الأزمة المالية في البرازيل (1999): امتدت الأزمة المالية التي ضربت دول شرق آسيا والمكسيك وروسيا إلى الاقتصاد البرازيلي، وترتبت عنها تقريبا نفس الآثار التي ظهرت في الدول السابقة الذكر، كما أن الأسباب كانت في مجملها نابعة من ضعف النظام المالي.

فرع 4: الأزمة المالية العالمية (2008)

تعتبر الأزمة المالية العالمية أو ما يسمى أزمة الرهون العقارية اخطر أزمة يتعرض لها النظام الاقتصادي العالمي، واندلعت الأزمة المالية في صيف 2007 كنتيجة للإخفاق الكبير الذي عرفه استرداد

1- فريد كورتل، مرجع سابق، ص 07.

2- علة محمد، "سعر الصرف واثر الدولار على الاقتصاد الجزائري"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2002، ص 16.

الديون العقارية الممولة من طرف البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية والمعروفة بالقروض العقارية من الدرجة الثانية، إذ تحولت من أزمة عقارية أمريكية بحتة إلى أزمة مالية عالمية خانقة ثم إلى أزمة اقتصادية شرسة عصفت و لا تزال تعصف باقتصاديات الدول الصناعية الكبرى، ومن الاسباب التي أدت إلى هذه الأزمة نجد¹:

أولاً- حالة الاقتصاد الكلي الأمريكي قبل نشوب الأزمة العقارية: يمكن اعتبار التراجع في ميزان المدفوعات الأمريكية في السنوات ما قبل الأزمة والتي ترجمت بمعدلات فائدة جد ضعيفة، الأمر الذي أدى إلى الزيادة في الاستثمار والاستهلاك وتهافت البنوك في تقديم القروض لتمويل شراء العقارات على الرغم من أن الادخار المحلي لم يكن كافياً لتغطية ذلك. هذا العجز أمكن تعويضه باللجوء إلى الاستدانة من الخارج، وبالتحديد من الدول التي كان لها فائض في ميزان المدفوعات وبالأخص اليابان، الدول الناشئة وكذلك الدول المصدرة للنفط. من الناحية الثانية، اتسم الاقتصاد العالمي في هذه الفترة بنوع من الاستقرار وبعث الطمأنينة في نفوس المستثمرين ودفعهم إلى رفع معدلات الاستثمار خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن الانخفاض في درجة المخاطرة أدى بالمستثمرين لبعض الدول إلى البحث عن فرص الاستثمار في الأسواق المالية العالمية التي تدر عائد معتبر، ولكن مقابل ذلك، كانت هناك مخاطر لم يحسب لها حسابان.

ثانياً- الانحراف عن المقاييس المعمولة بها في منح القروض العقارية: إن المنافسة بين البنوك جعلها تقوم بتوسيع حجم القروض الرهنية بدرجة لم يسبق لها مثيل في السابق في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا بالطبع على حساب الصرامة في تطبيق القواعد الاحترازية وفي تقييم المستفيدين من هذه القروض، فقد منحت لفئة من الزبائن لا تتوفر فيهم أدنى شروط الاقتراض. فقد حققت هذه القروض قفزة نوعية من 94 مليار دولار في 2001 إلى 700 مليار دولار في عام 2006، والتي منحت على أساس معدلات فائدة متغيرة ومرتبطة بأسعار الفائدة التي يقرها البنك الاحتياطي الأمريكي، ولقد كان لغياب الرقابة الصارمة من طرف الهيئات المعنية على بنوك الاستثمار والوسطاء الماليين الجدد إحدى الأسباب التي عجلت بحدوث الأزمة.

ثالثاً- تعميم المضاربة و اللجوء إلى أوراق مالية جد متطورة: على الرغم من أن اغلب القروض الرهنية من الدرجة الثانية ليست من النوع الجيد إلا أن 90% منها قد تم تحويلها إلى أوراق مالية تم بيعها في الأسواق المالية العالمية لبنوك الاستثمار والوسطاء الماليين الجدد وفق ما يعرف بالتوريق «titrisation» أي لجوء البنوك التي قامت بإصدار القروض العقارية إلى تجميع هذه القروض في محافظ مالية ثم بيعها لمتعاملين اقتصاديين متخصصين في تحويل هذه المحافظ إلى أوراق مالية. هذه

1- عبد القادر بلطاس، مرجع سابق، ص 22.

الأوراق عرفت تطور سريع، فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار سوق الأوراق المالية المدعومة بمرهونات عقارية و تلك المدعومة بالديون فقد تعدت قيمة مخزون هذين السوقين في 2007 عشرة آلاف مليار دولار، أي حوالي 40% من القيم المتداولة في سوق السندات في الولايات المتحدة الأمريكية.

ولكن بعد اتخاذ القرار في 2005 برفع معدلات الفائدة من طرف البنك الاحتياطي الأمريكي، أصبح اغلب الذين استفادوا من قروض سكنية بشروط تفضيلية غير قادرين على سداد مستحقاتهم الشهرية، ومن ثم فضلوا التخلي عن بيوتهم للمؤسسات المالية المقرضة، فقامت هذه الأخيرة بعرض هذه البيوت في السوق بهدف استرجاع المبالغ المستحقة، وأمام زيادة العرض بوتيرة متسارعة أدى ذلك إلى الانخفاض في أسعار العقارات بدرجة كبيرة، مما أدى نشوب هذه الأزمة، لان هذه العقارات كانت قد حولت إلى أوراق مالية تباع و تشتري في البورصات العالمية، و ما أن انتشر الخبر حتى عمت الكارثة في جميع أسواق العالم.

وقد كانت لهذه الأزمة تداعيات على الدول المصنعة، حيث ألحقت أضرار كبيرة بالقيم المتداولة في الأسواق المالية -البورصات- إذ انخفضت المؤشرات المالية بنسب كبيرة. بالإضافة إلى إفلاس العديد من البنوك و المؤسسات المالية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية وغياب الثقة مما جعل تدخل الخزنة الأمريكية أمر محتوما، وفي أوروبا، فأمام تهاوت تحصيلات القلاع المصرفية ودخول الاقتصاد في حالة من الانكماش والركود في دول هذه القارة تدخلت الحكومات بضخ الأموال لمواجهة الأزمة. أما الدول الناشئة فقد تأثرت بهذه الأزمة بدرجة متفاوتة من دولة إلى أخرى، وذلك لتأثيرات الدول المصنعة على هذه الدول، فالولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تسيطر على اقتصاديات العالم، إذ أن وارداتها تقدر بحوالي 25% من الواردات العالمية، بالإضافة إلى التأثير على استيراد رؤوس الأموال من الدول المصنعة التي لا تزال الدول الناشئة بحاجة إليها. و أخيرا التداعيات على الأسواق المالية للدول الناشئة نظرا لارتباطها بأسواق الدول المصنعة خاصة في أوقات الكساد الاقتصادي.

ولوضع حد للأزمة، تدخلت اغلب الدول الصناعية الكبرى بتخصيص مئات المليارات من الدولارات لدعم البنوك المتعثرة على أساس حمايتها من الانهيار على غرار ما حل ببنك (ليمان بروذرز)، هذه الإجراءات تمثلت في شراء أسهم بعض البنوك المتعثرة للرفع من قدراتها المالية وبتخصيص 700 مليار دولار من الكونغرس الأمريكي لشراء المشتقات المالية والأسهم ذات الصلة بالقروض لإعادة الثقة إلى الأسواق المالية، بالإضافة إلى خطط الإنقاذ المالي في أوروبا؛ وكذا خفض معدلات الفائدة من طرف البنوك المركزية بدرجة لم يسبق لها مثيل منذ 20 سنة؛ بالإضافة إلى تقديم ضمانات بمليارات الدولارات لمساعدة البنوك على الإقراض واستعمالها في تمويل المؤسسات الاقتصادية و الخواص.

المبحث الثاني: ماهية صندوق ضبط الإيرادات وموقعها ضمن صناديق

الثروة السيادية

من خلال هذا المبحث، سوف نتطرق إلى المفاهيم المتعددة لصناديق الثروة السيادية التي صدرت عن جهات وهيئات مختلفة، وتطورها، كما سنتطرق إلى أهداف وأنواع هذه الصناديق، وموقعها في النظام المالي العالمي.

المطلب الأول: ماهية صندوق ضبط الإيرادات الجزائري

تعتبر الجزائر من الدول العربية، والتي يعتمد اقتصادها بالدرجة الأولى على الإيرادات النفطية، فمنذ سنة 2000 شهدت أسعار النفط ارتفاعات مستمرة، وعليه كان من الضروري التحكم في هذه الموارد وترشيدها بما يخدم الاقتصاد الوطني، بهدف مجابهة الظروف الخارجية والداخلية التي قد تحدث. وقد جاء إنشاء صندوق ضبط الإيرادات كاستجابة للظروف المحيطة بالاقتصاد الوطني ولتجنب التأثيرات السلبية لتغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الوطني.

فرع 1: ماهية صندوق ضبط الإيرادات:

ينتمي صندوق ضبط الإيرادات إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية في الجزائر، وقد أنشأ بموجب القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق لـ 27 جوان سنة 2000، والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000، في المادة 10 والتي ينص على التالي:

(يفتح في كتابات الخزينة حساب خاص رقم 103-302 بعنوان " صندوق ضبط الإيرادات" ويقيد في هذا الحساب:

أولاً- في باب الإيرادات:

أ- فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى اعلي لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية؛

ب- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

ثانياً- في باب النفقات:

أ- ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي؛

ب- تخفيض الدين العمومي.

إن الوزير المكلف بالمالية هو الأمر الرئيسي بصرف هذا الحساب. تحدد كفاءات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم).

مر الصندوق بعدة محطات تاريخية منذ إنشائه سنة 2000، تمثلت بتلك المراسيم التي تحدثت في كل مرة تعديلات عليه فيما يخص مكوناته وكفاءات تسييره، وهذه المراسيم تتمثل فيما يلي:

- مرسوم رقم 67-02 الصادر بتاريخ 06-06-2002، والذي يحدد كيفية سير حساب التخصيص الخاص رقم 103-302 " صندوق ضبط الإيرادات"؛

- قرار رقم 122 الصادر بتاريخ 16-06-2002 للسيد وزير المالية والذي يحدد الإيرادات والنفقات المحسوبة من حساب التخصيص الخاص رقم 103-302 " صندوق ضبط الإيرادات"؛

- تعليمة رقم 15 الصادرة بتاريخ 18-06-2002 والتي تحدد شروط التطبيق المحاسبي للمرسوم التنفيذي رقم 67-02 والذي يحدد كيفية سير صندوق ضبط الإيرادات؛

- قانون المالية لسنة 2004 والذي شمل فيه تعديل متعلق بمصدر تمويل الصندوق وذلك بإضافة تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير للنشاط للمديونية الخارجية، وذلك وفق ما نصت عليه المادة 66 من قانون 22-23 الصادر بتاريخ 28-12-2003¹.

- قانون المالية التكميلي لسنة 2006، تم فيه تعديل الهدف الرئيسي للصندوق ليصبح على النحو التالي: (تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري)².

فرع 2: أهداف صندوق ضبط الإيرادات

- في الأول كان هدفه تمويل الانخفاض الحاصل في إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية (19 دولار للبرميل)³، ولكن بصدر القانون التكميلي لسنة 2006 اتسع ليشمل تمويل عجز الخزينة العمومية، أي تمويل أي عجز يحصل في الموازنة وليس فقط العجز الذي يحصل في الإيرادات الجبائية البترولية؛

- تخفيض المديونية العمومية؛

- ضبط الموازنة العامة على المدى البعيد، وذلك وفق ما جاء في قانون المالية التكميلي لسنة 2006 بان لا يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري (أي تحديد سقف لنفقات الصندوق والتي لا يمكن تجاوزها).

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد: 83، المتضمنة قانون المالية لسنة 2004، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2003، ص 28.
2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد: 72، المتضمنة قانون المالية لسنة 2006، الصادرة بتاريخ 15 نوفمبر 2006، ص 16.
3- حاليا السعر المرجعي هو في حدود 37 دولار للبرميل، والذي تم اعتماده منذ 2008.

المطلب الثاني: مفهوم صناديق الثروة السيادية وتطورها

فرع 1: مفهوم صناديق الثروة السيادية، ودوافع إنشائها

أولاً- مفهوم صناديق الثروة السيادية

توجد تعاريف كثيرة ومتعددة لصناديق الثروة السيادية صادرة عن هيئات وجهات مختصة في هذا المجال، من بين هذه التعاريف نجد:

أ- **تعريف صندوق النقد الدولي:** "صناديق الثروة السيادية هي صناديق أو ترتيبات للاستثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة. وتنشئ الحكومة العامة صناديق الثروة السيادية لأغراض اقتصادية كلية، وهي صناديق تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية. وتنشأ صناديق الثروة السيادية في العادة معتمدة على فوائض ميزان المدفوعات، أو عمليات النقد الأجنبي الرسمية، أو عائد الخصخصة، أو فوائض المالية العامة، أو الإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية، أو كل هذه الموارد مجتمعة.

أما الأصول المستبعدة من صناديق الثروة السيادية فهي تتضمن احتياطات النقد الأجنبي التي تحتفظ بها السلطات النقدية للأغراض التقليدية المتعلقة بميزان المدفوعات والسياسة النقدية، أو أصول المؤسسات المملوكة للدولة بمفهومها التقليدي، أو صناديق تقاعد موظفي الحكومة، أو الأصول التي تدار لصالح الأفراد"¹.

ب- **تعريف معهد صناديق الثروة السيادية²:** "الصندوق السيادي عبارة عن صندوق استثمار حكومي مكون من أصول مالية على غرار الأسهم و السندات وغيرها من الأدوات المالية، علماً أن موارد الصندوق تتشكل من فائض ميزان المدفوعات أو الموازنة العامة أو نواتج عمليات الخصخصة أو إيرادات الصادرات السلعية، ووفقاً لهذا التعريف فإن صندوق الثروة السيادية لا يتضمن صناديق التقاعد الحكومية والشركات الاقتصادية المملوكة للدولة بالإضافة إلى احتياطات الصرف المملوكة من قبل السلطات النقدية والمستعملة لتحقيق أهداف السياسة العامة"³.

ج- **تعريف شريف شعبان مبروك:** "هي صناديق لمؤسسات تابعة للحكومات العامة، وتستخدم الأموال في عمليات الاستثمار ذات الأمد الطويل في دول أجنبية، وتعمل صناديق الثروة السيادية في مواطنها

1- مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية (IWG)، بيان صحفي رقم 08/06، 11 أكتوبر 2008، الموقع الإلكتروني الرسمي: <http://www.iwg-swf.org/index.htm>

2 - معهد صناديق الثروة السيادية عبارة عن مؤسسة بحثية أمريكية تهتم بدراسة صناديق الثروة السيادية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي في المجالات السياسية، والأسواق المالية، والتجارة والسياسة العامة، مقرها ولاية كاليفورنيا الأمريكية، وموقعها الإلكتروني: www.swfinstitute.org

3- Sovereign Wealth Funds Institute, "what is a Sovereign Wealth Funds", www.Swfinstitute.org/swf.php.

كمؤسسات تعلق عليها أهمية محورية في المساعدة على تحسين إدارة الأموال العامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وفي دعم النمو العالي الجودة، كما أنها تعود بنفع كبير على الأسواق العالمية¹.

من التعاريف السابقة يمكن القول انه لا يوجد اتفاق عالمي على ما يمكن أن يعتبر صندوق سياديا مما يؤدي إلى اختلاف حول تقديرات حجم أصولها، لكن معظم التعاريف تركز على اعتبار صناديق الثروة السيادية صناديق حكومية، وهناك من التعاريف من أشارت إلى الطابع الادخاري لصناديق الثروة السيادية وأهميتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

ثانيا- مبررات و دوافع إنشاء صناديق الثروة السيادية

هناك عدة مبررات و دوافع أخرى لإنشاء صناديق الثروة السيادية، تتباين من بلد إلى آخر حسب مميزات وخصائص الهيكل الاقتصادي ومصدر الفائض المالي المحقق، وعلى العموم يمكن تلخيص هذه الدوافع فيما يلي²:

أ- التحسب للنضوب الطبيعي للموارد (خاصة الدول النفطية) والحاجة لبناء أصول أخرى تدر دخلا يعوض نضوب الأصل الحالي واستغلال إيراداته من قبل الجيل الحالي، وهو ما اصطلح عليه بتحقيق العدالة بين الأجيال «intergénérationnel equity». وبمقتضى ذلك الاعتبار، فان البلدان التي يكون فيها العمر الزمني لاحتياطي الأصل الناضب قصيرا، يكون الحافز لديها اكبر من البلدان التي يكون العمر الزمني لاحتياطيتها أطول كبلدان الخليج مثلا؛

ب- دافع يتعلق بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وإمكانات تنويع قاعدته، وهذه تعتمد على حجم الاحتياطي والإنتاج، وبالتالي حجم العائدات بالنسبة للفرد وكذلك حجم الاقتصاد مقارنة بتلك العائدات، وعوامل أخرى مرتبطة بالإمكانات الحالية والممكنة لذلك الاقتصاد، وهذا يعني أن اقتصاديات البلدان صغيرة الحجم قليلة السكان، وذات إمكانات التنويع المحدودة، يكون لديها دافع اكبر لإنشاء صناديق لادخار أو استثمار العوائد النفطية ولكن حتى تلك الاعتبارات قد تتغير عبر الزمن، نتيجة للسياسات الاقتصادية؛

ج- إن تعرض احتياطات الصرف الأجنبي لمخاطر مرتبطة بتقلبات معدلات الفائدة وسعر الصرف الأجنبي يفرض على الدول تنويع مجالات توظيف هذه الاحتياطات، وهو ما يمكن القيام به عن طريق

1- شريف شعبان مبروك، 'صناديق الثروة السيادية بين التحديات الغربية والأفاق الخليجية'، مركز الإمارات للبحوث الإستراتيجية، العدد 146، أبو ظبي 2009، ص12.
2- بوفليج نبيل، "دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2010/2011، ص 89.

الفصل الأول: الأزمات المالية وبروز صناديق النفط

إنشاء صناديق سيادية تقوم باستثمار جزء من هذه الاحتياطات في أصول مالية متنوعة مما يؤدي إلى التقليل من المخاطر؛

د- أخيراً، يمكن لصناديق الثروة السيادية أن تساعد في نقل التكنولوجيا من الدول المستقبلية إلى الدول المالكة، حيث تؤدي الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة لهذه الصناديق في الدول المتقدمة إلى توسيع حجم المبادلات الاقتصادية بما فيها عمليات نقل التكنولوجيا والمعارف.

فرع 2: تطور صناديق الثروة السيادية

أولاً- مسار إنشاء صناديق الثروة السيادية

تشير بعض الدراسات إلى أن أول صندوق ثروة سيادية عرفه العالم هو صندوق جزر كريباتي (جزر جليبرت) التي كانت مستعمرة بريطانية وذلك في عام 1956 لاستثمار مدخرات تلك الجزر من عائدات الثروة المعدنية وتحديد النحاس. ولكن يرد على ذلك بالقول أن أقدم صندوق سيادي عرفه العالم هو صندوق الأجيال الكويتي المنشأ عام 1953⁽¹⁾. والجدول التالي يبين ترتيب صناديق الثروة السيادية، تاريخ إنشائها، قيمة ومصدر أصولها:

الجدول رقم (1-1): صناديق الثروة السيادية (نشأتها، وترتيبها، وقيمة ومصدر أصولها)

الدولة	اسم الصندوق	قيمة الأصول (مليار دولار أمريكي)	تاريخ الإنشاء	مصدر التمويل
النرويج	صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي	737,2	1990	نفط
الإمارات العربية المتحدة	جهاز أبو ظبي للاستثمار (ADIA)	627	1976	نفط
الصين	شركة الاستثمار « SAFE »	567,9	1997	غير سلعية
السعودية	مؤسسة النقد السعودي (SAMA)	532,8	-	نفط
الصين	شركة الاستثمار الصينية (CIC)	482	2007	غير سلعية
الكويت	هيئة الاستثمار الكويتية (KIA)	342	1953	نفط
الصين - هون كونغ-	هيئة الاستثمار لمقاطعة -هون كونغ-	326,7	1993	غير سلعية
سنغافورة	شركة الاستثمار الحكومية (GIC)	247,5	1981	غير سلعية
روسيا	صندوق الثروة الوطنية	175,5	2008	نفط
سنغافورة	الشركة القابضة « Temsek »	173,3	1974	غير سلعية
الصين	صندوق الأمن الاجتماعي الوطني	160,6	2000	غير سلعية
قطر	الهيئة الاستثمار القطرية (QIA)	115	2005	نفط
استراليا	صندوق المستقبل الاسترالي	88,7	2006	غير سلعية
الجزائر	صندوق ضبط الموارد	77,2	2000	نفط
الإمارات العربية المتحدة	مؤسسة دبي للاستثمار (ICD)	70	2006	نفط
الإمارات العربية المتحدة	شركة الاستثمار الدولية البترولية	65,3	1984	نفط

1- بوفليخ نبيل، "دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مرجع سابق، ص 2.

الفصل الأول: الأزمات المالية وبروز صناديق النفط

ليبيا	هيئة الاستثمار الليبية	65	2006	نفط
كازاخستان	الصندوق الوطني كازاخستان	61,8	2000	نفط
كوريا الجنوبية	شركة الاستثمار الكورية (KIC)	56,6	2005	غير سلعية
الإمارات العربية المتحدة	شركة مبادلة للتنمية	53,1	2002	نفط
إيران	صندوق التنمية الوطنية إيران	52	2011	نفط
الولايات المتحدة الأمريكية	صندوق الإسكا الدائم	46,8	1976	نفط
ماليزيا	صندوق « Khazanah National »	39,1	1993	غير سلعية
أذربيجان	صندوق النفط الحكومي	32,7	1999	نفط
بروناي	وكالة الاستثمار لبروناي	30	1983	نفط
فرنسا	صندوق الاستثمار الاستراتيجي	25,5	2008	غير سلعية
الولايات المتحدة الأمريكية	صندوق مدرسة تكساس الدائم	25,5	-	نفط وأخرى
كازاخستان	شركة الاستثمار الوطنية	20	2012	نفط
أيرلندا	الصندوق الوطني لاحتياط المعاشات	19,4	2001	غير سلعية
نيوزيلندا	صندوق التقاعد نيوزيلندا	18,5	2003	غير سلعية
الولايات المتحدة الأمريكية	نيو مكسيكو الائتماني	17,3	1958	غير سلعية
كندا	صندوق ميراث ألبيرتا	16,4	1976	نفط
الشيلي	صندوق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي	15	2007	نحاس
تيمور الشرقية	صندوق النفط لتيمور الشرقية	13,6	2005	نفط
روسيا	صندوق الاستثمار الروسي المباشر	11,5	2011	غير سلعية
عمان	صندوق الاحتياطي العام للدولة	8,2	1980	نفط
البحرين	شركة ممتلكات القابضة	7,1	2006	غير سلعية
البيرو	صندوق الاستقرار المالي	7,1	1999	غير سلعية
بوتسوانا	صندوق بولا (pula)	6,9	1994	الماس ونحاس
المكسيك	صندوق تثبيت عائدات النفط للمكسيك	6,0	2000	نفط
الشيلي	صندوق احتياطي المعاشات التقاعدية	5,9	2006	نحاس
الولايات المتحدة الأمريكية	صندوق وايونغ الائتماني	5,6	1974	معادن
البرازيل	الصندوق السيادي للبرازيل	5,3	2008	غير سلعية
السعودية	صندوق الاستثمارات العامة	5,3	2008	نفط
الصين	صندوق التنمية الصيني الإفريقي	5,0	2007	غير سلعية
انغولا	صندوق «SOBERANO» انغولا	5,0	2012	نفط
ترينيداد وتوباغو	صندوق الاستقرار والميراث	4,7	2000	نفط
الولايات المتحدة الأمريكية	صندوق «Alabama» الائتماني	2,5	1985	نفط
إيطاليا	الصندوق الاستراتيجي الايطالي	1,4	2011	غير سلعية
الإمارات العربية المتحدة	هيئة رأس الخيمة للاستثمار	1,2	2005	نفط
الولايات المتحدة الأمريكية	صندوق لويزيانا لجودة التعليم	1,1	1986	نفط
الولايات المتحدة الأمريكية	صندوق داكوتا الشمالية	1,0	2011	نفط
نيجيريا	هيئة الاستثمار السيادية النيجيرية	1,0	2011	نفط
فلسطين	صندوق الاستثمار الفلسطيني	0,8	2003	غير سلعية
فنزويلا	صندوق الاستقرار الاقتصادي الكلي	0,8	1998	نفط

الفصل الأول: الأزمات المالية وبروز صناديق النفط

جزر كيريباتي	الصندوق الاحتياطي لمعادلة الإيرادات	0,6	1956	الفوسفات
الفيتنام	مؤسسة الدولة للاستثمارات المالية	0,5	2006	غير سلعية
الغابون	صندوق الثروة السيادي للغابون	0,4	1998	نفط
اندونيسيا	صندوق الاستثمار الحكومي	0,3	2006	غير سلعية
المجموع	/	5.493,6	/	/

Source: Sovereign Wealth Fund Institute, 'www.swfinstitute.org/ funds-rankings/', mise à jour Juillet 2013.

نلاحظ من خلال الجدول أن "صندوق ضبط الإيرادات الجزائري" يحتل المرتبة 14 بقيمة حجم أصول يقدر بـ 77,2 مليار دولار، في حين أن صدارة الترتيب هي للصندوق النرويجي "صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي" بقيمة أصول تفوق 737 مليار دولار.

وتشير التقديرات إلى بلوغ حجم أصول صناديق الثروة السيادية أكثر من 5,4 تريليون دولار أمريكي حسب تقديرات جويلية 2013 (انظر الجدول رقم 1-1)، مقابل 500 مليار دولار في بداية التسعينات من القرن العشرين¹، ويقدر لها حسب بعض السيناريوهات نمو بمعدلات سنوية تتراوح ما بين 10% و20%²، ويتوقع لها أن تبلغ 10 تريليون دولار في 2015³. هذا وقد عرفت الفترة الأخيرة نموا معتبرا.

ويمكن تفسير هذا النمو في عدد صناديق الثروة السيادية وحجم الأصول المدارة بـ⁴:

- ارتفاع أسعار البترول ابتداء من تسعينات القرن العشرين بوتيرة غير مسبقة؛
- تباطؤ النمو العالمي وانعكاساته على الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية وشركائها التجاريين الرئيسيين الآسيويين؛
- تزايد تخصيصات الاحتياطات وتحويلات الفوائض الميزانية لصالح هذه الصناديق؛
- ظهور صناديق سيادية جديدة (تايوان، البرازيل، الصين، اليابان.....الخ).

1-Simon Tohnson, «la montée en puissance des fonds souverains», revue Finances et développements, FMI septembre 2007, p 56.

2- Ibid, p 56.

3- سيفين بيرينت، "صناديق الثروة السيادية الخليجية، إدارة الثروة في زمن الاضطراب"، مؤسسة كارينغي للشرق الأوسط، فبراير 2009، ص 02.

4- عبد المجيد قدي، "الصناديق السيادية والأزمة المالية العالمية"، مرجع سبق، ص 04.

المطلب الثالث: أهداف وأنواع صناديق الثروة السيادية، وموقعها في النظام

المالي العالمي

فرع 1: أهداف صناديق الثروة السيادية

تتباين أهداف صناديق الثروة السيادية باختلاف أنواعها ومبررات إنشائها من صندوق إلى آخر، وعموما تتمثل الأهداف الرئيسية فيما يلي:

أولاً: تحقيق الاستقرار:

تعمل صناديق الاستقرار على حماية الاقتصاد الوطني والميزانية من تقلبات أسعار المواد الأولية (النفط خاصة) وبالتالي على استقرار إيراداتها من صادرات هذه المواد. خاصة بالنسبة للدول التي يعاني اقتصادها من تبعية لصادرات المواد الأولية والتي تعرف أسعارها تقلبات كبيرة على مستوى الأسواق العالمية، فهذه الصناديق تعمل على استقرار المالية العامة، حيث انه في حالة ارتفاع الأسعار توظف الفوائض المحققة في أدوات غير مرتبطة بسوق المواد الأولية، واستعمال عوائد هذه الأدوات في حالة انخفاض أسعار المواد الأولية من أجل توازن الميزانية العامة. من بين هذه الصناديق على سبيل المثال نجد صندوق ضبط الموارد الجزائري، صندوق الهيئة العامة للاستثمار الكويتية، وصندوق الاحتياطي الروسي، وهيئة الاستثمار الليبية، وصندوق الاحتياطي العام لسلطنة عمان، وصندوق استقرار عائدات النفط للمكسيك، وصندوق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الشيلي. ان تمويل صناديق الاستقرار يأتي في العادة من تلك العائدات التي يتجاوز السعر المرجعي للمواد الخام، فالصندوق الكويتي يحصل على جزء محدد سلفاً من عائدات النفط، وكذا الصندوق الشيلي الممول من عائدات النحاس حيث يحدد أعلى سعر مرجعي له من قبل السلطات¹.

إن هدف تحقيق الاستقرار ينطبق أيضاً على الدول الآسيوية التي تعتمد إيراداتها على التجارة الخارجية، فهذه الصناديق تسمح لها بحماية الاقتصاد الوطني من تبعات انخفاض الصادرات أو التغير في سعر شروط التبادل، كما يسمح بعزل إيرادات الميزانية والضرائب عن الدورات الاقتصادية في البلد. من بين هذه الصناديق نجد صندوق شركة الاستثمار الحكومية لسنغافورة².

وتجدر الإشارة هنا إلى أن صناديق الثروة السيادية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار لم تلق جميعها نجاحاً، حيث يعتمد نجاح هذه الصناديق في المقام الأول على مدى الاتساق بين عمليات الصندوق وسياسة

1-Caroline Bertin Delacour, "Les Fonds Souverains, Ces nouveaux acteurs de l'économie mondiale", Group Eyrolles, Les Echos Editions, Paris, 2009, p 33.

2- Ibid.p33.

المالية العامة وعلى مدى مرونة الصندوق ذاته، وتشير التجارب الدولية إلى أن فرص استمرارية صناديق الثروة السيادية تكون أكبر ما تكون عندما يتبقى للحكومة أموال كافية لتمويل تحويلات من الميزانية إلى الصندوق عند ارتفاع الإيرادات النفطية وتقوم بتحويل موارد من الصندوق إلى الميزانية لمواجهة التقلبات الدورية عند انخفاض أسعار المواد النفطية أو لدفع نفقات طارئة غير متوقعة¹.

ثانياً: تراكم المدخرات لصالح الأجيال القادمة

يتم إنشاء صناديق المدخرات للحفاظ على العائدات من الموارد الطبيعية غير المتجددة لتكوين مدخرات للأجيال القادمة، حيث أن المواد الخام والموارد ذات الصلة بها والتي تعتمد عليها بعض الدول في اقتصادياتها جعلت توجهها يكون في تحقيق العدالة والمناصفة بين الأجيال لتلبية احتياجات أجيال المستقبل وذلك عندما تستنفذ هذه الموارد الناضبة والغير المتجددة. هذه الصناديق تعمل على تحويل أصول غير قابلة للتجديد إلى أصول مالية دائمة، كما أنها آلية لتحقيق وفرة مالية والاستفادة من ثروة اليوم لبناء تراث الغد، وهذا هدف آخر من أهداف جهاز أبو ظبي للاستثمار، وصناديق من الكويت وليبيا وقطر والنرويج².

ثالثاً: تمويل المعاشات التقاعدية

تهدف صناديق الثروة السيادية لتمويل التزامات المعاشات التقاعدية، وأنشئت هذه الصناديق من أجل مواجهة العجز في المستقبل لدفع المعاشات التقاعدية الخاصة بشيخوخة الأشخاص بحلول العام 2030، والقدرة على تغطية متطلبات التمويل في المستقبل المتعلقة بها. فعند تراكم الاحتياطات المالية وكذا البيئة الديموغرافية تكون مواتية يمكن استغلال هذه الظروف واستثمار هذه الفوائض للاستفادة منها عندما تكون هناك احتياجات متزايدة نتيجة لتأثير الشيخوخة، ومن بين هذه الصناديق نجد على سبيل المثال صندوق الثروة الوطنية الروسي، وصندوق المستقبل الاستراتيجي، وصندوق التقاعد الجديد لنيوزيلندا، والصندوق الوطني للمعاشات الإيرلندي، وصندوق تقاعد الاحتياطات العامة الشيلي، وصندوق احتياطي المعاشات الفرنسي. خلافاً لصناديق المعاشات التقاعدية، صناديق الثروة السيادية ليس لديها التزامات المعاشات التقاعدية واضحة ولا تمول من مساهمات الموظفين أو الشركات، حيث تهدف قواعد تمويلها لتمكينها من تغطية احتياجات في المستقبل إلا في الظروف الاستثنائية ويمنع عمليات السحب إلا بإذن من السلطات العليا في الدولة³.

1- صندوق النقد الدولي، تقرير المشورة الفنية، "ليبيا، أولويات إصلاح الإدارة المالية العامة في ظل الأوضاع الجديدة"، أفريل 2012، ص 20.
2-Caroline Bertin Delacour, op cit, pp 37-38.
3- Caroline Bertin Delacour, op cit, pp 36-37.

رابعاً: الأداء الأمثل (Optimisation du rendement)

يهدف بعض صناديق الثروة السيادية إلى تعظيم عائد الاحتياطات الصرف الأجنبية، كما هو الحال في الشركات الاستثمارية للاحتياطات التي يتم إنشاؤها لتحسين أداء الاحتياطات الأجنبية حسب تعريف صندوق النقد الدولي. جزء من احتياطات النقد الأجنبي تكون ضرورية للسياسة النقدية ولإدارة أسعار الصرف وهي احتياطات رسمية يتحكم فيها البنك المركزي ويتم إدارتها على المدى القصير لتحقيق الهدف المزدوج المتمثل في السلامة والسيولة، أما الجزء المتبقي فيتم توظيفها في صناديق الثروة السيادية لاستثمارها في أصول ذات مخاطر عالية ومتنوعة، ومثال على ذلك نجد صندوق شركة الاستثمار الصينية، وصندوق الاستثمار الحكومية لسنغافورة، وصندوق شركة الاستثمار الكورية¹.

خامساً: تنويع الاقتصاد

إن تنويع الاقتصاد هو هدف بعض صناديق الثروة السيادية التي تعمل على تنويع مصادر الدخل الوطني أو تنويع مصادر الدخل الحكومي وتهدف لأن يكون لديها مشاركة إستراتيجية وهو الغرض من صناديق التنمية والتي هي حسب صندوق النقد الدولي "صناديق لتمويل المشاريع الاجتماعية والاقتصادية أو لتعزيز السياسات الصناعية لتحفيز نمو الناتج المحتمل بالبلد"، وعلى سبيل المثال ينطبق هذا الهدف على صندوق "تيماسيك" القابضة لسنغافورة، وصندوق خزانة ماليزيا، وصندوق الاستثمارات العامة في العربية السعودية، وشركة المبادلة للتنمية في أبو ظبي، ومؤسسة دبي للاستثمار، وهيئة الاستثمار القطرية².

فرع 2: أنواع صناديق الثروة السيادية

يمكن تصنيف صناديق الثروة السيادية وفقاً لمعايير معينة، إلى عدة أنواع:

أولاً: وفقاً لوظيفة الصندوق

- تنقسم صناديق الثروة السيادية وفقاً لهذا المعيار إلى ثلاثة أقسام، صناديق الاستثمار وصناديق الادخار وصناديق مختلطة، وهي كالآتي³:
- أ- صناديق الاستثمار: تقوم بتوظيف أصولها بطريقة مباشرة في الأسواق المالية العالمية في شكل قيم منقولة أو بطريقة غير مباشرة من خلال شراء عقارات، مثل جهاز أبو ظبي للاستثمار.
 - ب- صناديق الادخار: تقوم بادخار أصولها على غرار صندوق ضبط الموارد في الجزائر.
 - ج- صناديق مختلطة: تقوم بكلى الوظيفتين الاستثمارية والادخارية.

1- Ibid, pp 37-38.

2- Ibid, p 38.

3- نبيل بوفليح، "دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية"، بحوث اقتصادية وعربية، العددان 48-49، خريف 2009- شتاء 2010، ص 100.

ثانياً: وفقاً لموارد الصندوق

يتم تصنيف الصناديق السيادية تبعاً إلى مصادر دخلها إلى¹:

أ- الصناديق الممولة عن طريق عوائد المواد الأولية: هي صناديق تكونها الدول المصدرة للمواد الأولية وأساساً النفطية. ذلك أنه تطرح أمام هذه الدول إشكالية وتيرة استغلال هذه المواد التي يتسم معظمها بقابلية النضوب، وما إذا كان من الواجب إبقاء جزء منها في مكانها كحق للأجيال اللاحقة. وقد وجدت هذه الدول في فكرة الصناديق حلاً للمحافظة على نصيب الأجيال القادمة من هذه الثروات بحيث يتم إحلال الموارد الطبيعية بشكل آخر من الأصول.

ب- الصناديق الممولة بفوائض المدفوعات الجارية: ذلك أن الحجم الإجمالي العالمي من احتياطات العملات الأجنبية للبنوك المركزية ما فتئت في التعاضد بحيث تجاوز 07 تريليون دولار في سنة 2008. ولقد تزايد حجمها في سنة 2007 لوحدها بـ 1 تريليون دولار. وتملك الدول النامية 5/4 هذا المبلغ. ولقد استطاعت الكثير من الدول غير النفطية تحقيق فوائض مالية هامة، خاصة في أمريكا اللاتينية، بفضل تنافسيتها التصديرية على مستوى الأسواق العالمية بما يفيض عن احتياجات الاستثمار المحلي؛ مما دفعها إلى تحويل جزء من هذه الفوائض إلى صناديق سيادية، بعد أن وازنت بين الاحتفاظ كاحتياطات نقدية أو استثمارها بما يحقق لها عوائد.

ج- الصناديق الممولة بعوائد الخوصصة: دخلت الكثير من الدول في برامج واسعة لخصوصة القطاع العمومي أدت إلى حصولها على عوائد مالية ضخمة. ففي فرنسا بلغت عوائد برنامج الخوصصة 24 مليار دولار وفي الجزائر بلغت عوائد الخوصصة خلال أربع سنوات إلى غاية 2008 حجم 16 مليار دولار. وتتباين استعمالات الدول لهذه العوائد، فمنها من يوجهها مباشرة لتمويل الميزانية العمومية، وفي بعض الأحيان لتمويل برامج إعادة هيكلة الاقتصاد وسداد الديون. ونظراً لضخامة هذه العوائد وتخوفاً من أن تقود إلى توسع كبير في الإنفاق العمومي يكون أكبر من الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، والذي يمكن أن يؤدي إلى حالة من التضخم غير المقدر على التحكم فيها. وانطلاقاً من كون المؤسسات المخصوصة هي ملك عام لجميع الأجيال يتم تحويل كل أو جزء من عوائد الخوصصة إلى صناديق سيادية.

د- الصناديق الممولة بفائض الميزانية: تلجأ بعض الحكومات مباشرة لما تحقق فائضاً في الميزانية العامة للدولة إلى تحويل هذا الفائض لاستثماره في الأصول المالية قصد تحقيق عوائد من جهة، ولتوجيه المعطيات الاقتصادية من جهة ثانية. ولما يلاحظ توالى تحقيق هذه الفوائض وارتفاع مستواها يتم اللجوء إلى تكوين صناديق سيادية قصد استثمارها وتنميتها بشكل أفضل.

1- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص: 01-02.

ثالثاً: وفقاً لمجال عمل الصندوق:

يمكن تقسيم صناديق الثروة السيادية وفق هذا المعيار إلى ثلاثة أقسام وهي صناديق سيادية محلية، وصناديق سيادية دولية، وصناديق سيادية مختلطة¹:

- أ- صناديق سيادية محلية: يتركز نشاطها الاستثماري والادخاري داخل البلد في مختلف المجالات، بحيث تساهم في زيادة الناتج القومي الإجمالي وتسريع وتيرة التنمية. كما توجد صناديق مهمتها الحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني على غرار صندوق ضبط الموارد في الجزائر وصندوق الاستقرار في روسيا.
- ب- صناديق سيادية دولية: يمتد نشاطها خارج البلد مثل جهاز أبو ظبي للاستثمار وصندوق النفط النرويجي.
- ج- صناديق سيادية مختلطة: تقوم بأنشطة استثمارية وادخارية داخل وخارج الوطن في نفس الوقت.

رابعاً: وفقاً لدرجة استقلالية الصندوق:

- تنقسم بدورها إلى قسمين صناديق سيادية حكومية وصناديق سيادية مستقلة نسبياً، وهي كالآتي²:
- أ- صناديق سيادية حكومية: هي صناديق تابعة للحكومات ولا تتمتع باستقلالية القرار، كما أنها لا تخضع للرقابة المستقلة والمساءلة، على غرار صندوق ضبط الموارد في الجزائر.
 - ب- صناديق مستقلة نسبياً: هي صناديق سيادية تتمتع بالاستقلالية النسبية عن الحكومات، إذ تديرها الحكومة بالإضافة للبنك المركزي، كما أنها تخضع للرقابة ومساءلة السلطة التشريعية والرأي العام، على غرار صندوق النفط النرويجي.

فرع 3: موقع صناديق الثروة السيادية في النظام المالي العالمي

إن تحديد موقع ومدى تأثير صناديق الثروة السيادية في النظام المالي العالمي يتطلب مقارنتها مع بعض الاقتصاديات و المؤسسات المالية الأخرى، إذ يتجاوز حجم أصول هذه الصناديق 5,4 تريليون دولار أمريكي و تمثل حوالي 35% من إجمالي الناتج المحلي الخام للاقتصاد الأمريكي البالغ حوالي 15685 مليار دولار (2012) ونسبة 66% من الناتج الخام الصيني، وتمثل تقريبا ضعف الناتج المحلي الخام للمملكة المتحدة البالغ 2423 مليار دولار حسب تقديرات صندوق النقد الدولي³. وحسب ترتيب صناديق الثروة السيادية حسب حجم الأصول، فإن 7 صناديق الأولى تملك ثروة تفوق 247 مليار دولار

1- بوفليخ نيبيل، "دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية"، مرجع سابق، ص ص 99-100.

2- بوفليخ نيبيل، نفس المرجع، ص 100.

3- 'http://www.journaldunet.com/economie/magazine/classement-pib.shtml' - 3

لكل صندوق، في حين توجد 37 دولة فقط (من أصل 183) تملك ناتج محلي يفوق 247 مليار دولار حسب صندوق النقد الدولي¹.

وفي ضوء هذه المقارنات يتضح أن إجمالي رؤوس أموال هذه الصناديق يعتبر مبلغا كبيرا ولكن ليس ضخما إذا ما قورن بالقيمة الإجمالية للأوراق المالية المتداولة على المستوى العالمي "أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية" البالغة نحو 50 تريليون دولار أمريكي².

ويمكن لهذه الصناديق وهي بهذا الحجم المساهمة في النظام المالي العالمي بـ³:

- قدرتها على أداء دور الاحتياط بالنسبة للدول المالكة لها، بتحويل جزء من عوائدها لصالح الأجيال المولودة بعد نزوب المواد الأولية،
- سماحها بتنوع مصادر الناتج المحلي الخام بتطوير أنشطة جديدة. كما هو حال صناديق أبو ظبي، دبي بتطويرها للسياحة وصناعات التسلية والأنشطة الأخرى المرتبطة بالمواد الأولية،
- توفيرها لموارد دائمة ومنتظمة للدول المالكة لها تكون غير مرتبطة بالمواد الأولية التي مهما بلغ مخزنها تبقى قابلة للنزوب؛
- قيامها بدور استقرارى بامتصاص الصدمات الناجمة عن الانخفاض المؤقت في أسعار المواد الأولية، فيسمح تكوين صندوق سيادي بتوفير مداخيل سنوية غير مرتبطة بأسعار المواد الأولية، وتعمل على تغطية الصدمات الاقتصادية السلبية. فلقد استطاع صندوق الأجيال القادمة في الكويت مثلا تمويل إعادة اعمار الكويت بعد الغزو العراقي،
- المساهمة في تنمية الدول المستقبلية لاستثمارات الصناديق، بتمويل الهياكل القاعدية. وهذا ما دفع رئيس البنك العالمي إلى الاقتراح على هذه الصناديق استثمار 01 % من أصولها في المؤسسات الأفريقية بالتعاون مع البنك؛
- المحافظة على الوظائف التي توفرها الشركات بدعمها لرؤوس أموال الشركات المتعثرة،
- المساهمة في زيادة تكامل الاقتصاد العالمي وزيادة المشاركة وربط المصالح؛
- المساهمة في تحقيق مزيد من الاستقرار الاقتصادي، في الدول المنتمية إليها بتنوع الاقتصاد بالتوسع في الأنشطة غير النفطية خاصة؛ بما يعمل على تقليص الاعتماد على واردات السلع الاستهلاكية، ومن ثم تأثيرات التضخم المستورد.

1 - Goldkorn Giacomo, «Géopolitique des fonds souverains», revue Outre-Terre, n°31, Janvier 2012, p 81.

2- بوفليح نبيل، "دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مرجع سابق، ص 98.

3- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 04.

- بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه في عملية إعادة توزيع أو دوران رؤوس الأموال «Recyclages des capitaux» في الاقتصاد العالمي بفضل مواردها المالية الضخمة و قدرتها على تحمل المخاطر، وبذلك تساهم في تمويل الاقتصاد العالمي وفي استقرار النظام المالي العالمي¹.

المبحث الثالث: دور الصناديق السيادية في إدارة الفوائض المالية للدول النفطية

وعرض بعض التجارب

كما نعلم فإن الجزائر لم تكن سباقة في إنشاء أو تأسيس صندوق ضبط الموارد، فقد سبقتها عدة دول في إنشاء مثل هذه الصناديق حتى وان اختلفت التسميات وسواء سميت صناديق التثبيت، أو صناديق النفط، أو صناديق الاستثمار فان الأسس والقواعد التي أسست عليها تكاد تكون واحدة، وتشارك هذه الدول في معظمها باعتماد ميزانيتها على إيرادات سلعية معينة (النفط).

المطلب الأول: دور الصناديق السيادية في إدارة الفوائض النفطية

فرع 1: إدارة المالية العامة في الدول النفطية

ترتبط صناديق الثروة السيادية للدول النفطية إلى حد كبير بموضوع إدارة المالية العامة في تلك الدول، فالمعروف أن الإيرادات من النفط تتصف بالتذبذب وعدم اليقين، ومصدرها خارجي، مما يؤثر على مسار الإنفاق العام وعلى النمو والاستقرار الاقتصادي. وقد اتبعت الدول النفطية سياسات مختلفة لتحديد آثار التذبذب واللايقين بالنسبة إلى الإيرادات النفطية، منها تبني أسعار منخفضة للنفط في تقديرات إيرادات الميزانية المالية للدولة و/أو أثناء إنشاء صناديق للاستقرار العائدات النفطية التي يختلف عملها ومرجعيتها وظروف إنشائها من دولة إلى أخرى، حيث تهدف تلك الصناديق إلى المساهمة في الاستقرار الاقتصادي الكلي عن طريق استقرار الإنفاق العام عبر برمجة تدفق الإيرادات النفطية المتقلبة والتي يصعب التنبؤ بها إلى الميزانية².

وتتبع الدول طرق عدة لبناء الصندوق، إما الإيداع فيه عند زيادة الأسعار فوق مستوى معين (السعر المرجعي) كصندوق ضبط الإيرادات في الجزائر، أو تحديد نسبة معينة من الإيرادات للسنة الجارية، أو غيرها من الكيفيات الأخرى، والسحب من تلك الصناديق يأخذ أشكال عدة، منها السحب في حالة انخفاض الإيرادات عن تقديرات الميزانية، أو يترك للسلطات المالية (و/أو بموافقة السلطات

1- Caroline Bertin Delacour, op cit, p 85.

2- ماجد عبد الله المنيف، "صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية"، بحوث اقتصادية وعربية، العدد 46، صيف 2009، ص 58-57.

التشريعية) اتخاذ القرارات المتعلقة بالسحب. أما قرارات استثمار إيداعات تلك الصناديق فهي تختلف من دولة إلى أخرى، إذ يقتصر بعضها الاستثمار في الخارج، والبعض الآخر يستثمر في الداخل والخارج سواء بنسب يتفق عليها أو لا، في حين أن مرجعية تلك الصناديق فيما أن تكون مستقلة أو مرتبطة بإطار الميزانية العامة والجهات المشرفة عليها¹.

وبشكل عام، فإن وجود صندوق لاستقرار العائدات النفطية في الدولة لا يغني عن ضرورة وجود قواعد مالية واضحة، ودرجة من المساءلة والشفافية في صياغة وإدارة المالية العامة عموماً، على أن نجاح تلك الصناديق في المساهمة في الاستقرار الاقتصادي والانضباط المالي يعتمد على درجة مرونة الإيداع والسحب والاستثمار لتلك الصناديق، وعلى درجة ارتباط وتنسيق أعمال تلك الصناديق مع مسار المالية العامة.

فرع 2: إدارة المورد في الدول النفطية

يضاف إلى معضلة إدارة المالية العامة في الدول النفطية وأبعادها التنموية، معضلة أخرى تواجه هذه الدول التي تعتمد على إنتاج وصادرات النفط والتي تمثل أهم هاجس لمخططي التنمية في هذه الدول، وتتمثل في الاستعداد لعصر ما بعد نضوب النفط (سواء بسبب نضوبه نضوباً طبيعياً، أو لانحساره بسبب التطور التقني للمصادر البديلة)، لذلك كان هدف التنويع الاقتصادي أي تنويع مصادر الدخل الوطني هدفاً معلناً لمعظم الدول النفطية. وللتعامل مع هذه المعضلة، قامت العديد من الدول النفطية باستخدام جزء من العائدات النفطية لتطوير البنية الأساسية لتحقيق التنمية على اختلاف الأسلوب المتبع من دولة إلى أخرى، زيادة على ذلك قامت العديد من هذه الدول بادخار جزء من الإيرادات النفطية الأنية وتنميتها بالاستثمار الداخلي و/أو الاستثمار الخارجي، لتشكل دخلاً بديلاً للنفط عند نضوبه في الأجل الطويل².

وترتبط إدارة المورد على المدى الزمني الطويل لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة بين الأجيال لكل دولة بتساؤلات منها تحديد معدل الإنتاج الأمثل، وهذا يعتمد على متغيرات عدة منها حجم الاحتياطي لديها وحصتها من السوق، ومستوى السعر، ومعدل الفائدة، وغير ذلك. وهذه التساؤلات حول إدارة المورد عبر الزمن في الدول النفطية ذات أهمية خاصة لتلك الدول ورفاه شعوبها، إلا أن اختيار العديد منها إنشاء صناديق متخصصة لاستثمار جزء من عوائد النفط في الغالب خارج حدودها، أوجد تحدياً آخر لتلك الدول في المقارنة بين التقلبات في الإيرادات الناتج من ظروف السوق النفطية من جهة، والتقلبات في عوائد الاستثمارات الخارجية المرتبطة بمتغيرات وظروف السوق الأكثر تعقيداً من جهة أخرى.

1- ماجد عبد الله المنيف، مرجع سابق، ص 58.

2- نفس المرجع، ص ص 59-60.

المطلب الثاني: عرض بعض التجارب مع صناديق النفط

فرع 1: تجربة الكويت

تمتلك دولة الكويت صندوق سيادي وحيد والممثل بـ"هيئة الاستثمار الكويتية" المكلف بتحقيق عائدات طويلة الأمد من فائض عائدات النفط الكويتي، وتأمين مصدر بديل لمداخيل الحكومة حين تنضب مصادر النفط في البلاد. وهي مسؤولة عن إدارة صندوقين، صندوق الاحتياطي العام الذي يملك أصول الحكومة ويستلم كل عائداتها التي تسدد منها نفقات الميزانية، وصندوق احتياطي الأجيال الذي يتلقى 10% من إجمالي عائدات الدولة السنوية ويعيد استثماراتها وجميع أصوله موجودة خارج الكويت. ويعتمد توزيع حصص أصول هيئة الاستثمار الكويتية على التوزيع العالمي لإجمالي الناتج المحلي العالمي. وقد أوصت وثيقة مراجعة إستراتيجية في العام 2004 هيئة الاستثمار الكويتية بتنويع استثماراتها مبتعدة عن السندات والأسهم نحو فئات أخرى من الأصول مثل الأسهم الخاصة والعقارات والأسواق الناشئة¹. هذا ويقدر حالياً حجم أصول هيئة الاستثمار الكويتية حسب تقديرات معهد صناديق الثروة السيادية لجويلية 2013 بـ 342 مليار دولار أمريكي.

فرع 2: تجربة النرويج

يعتبر الصندوق السيادي النرويجي من أبرز صناديق الثروة السيادية نجاحاً حسب خبراء صندوق النقد الدولي²، وأولها من حيث حجم الأصول والمقدرة بـ 737,2 مليار دولار في جويلية 2013. انشأ 'صندوق النفط' عام 1990 بموجب القانون 36 الصادر عن البرلمان النرويجي (والمعدل بالقانون رقم 2 في 2004) وذلك لتسيير مداخيل المحروقات. استعمل هذا الصندوق كأداة لموازنة الميزانية العامة ولدعم الاقتصاد الوطني. ومنذ 2006 تاريخ تغيير اسم الصندوق ليصبح "صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي"، اعتمد على إستراتيجية استثمارية متنوعة بالاستثمار في الأسهم والسندات بتحديد 3% كحد أقصى لمساهمة الصندوق في أي شركة لتجنب مخاطر الاستثمار، كما حددت آجال السندات التي يمكن للصندوق أن يستثمر فيها بين 3 و7 سنوات. هذه الإستراتيجية مكنت الصندوق من الاستثمار في حوالي 3500 شركة بنسبة مشاركة تقل عن 1% في كل شركة، وتحقيق أرباح معتبرة، 25,6% في 2009 و9,6% في 2010³.

1- ماجد عبد الله المنيف، مرجع سابق، ص 08.

2- بوفليخ نبيل، "فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية"، الأكاديمية العربية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، إبريل 2010، ص 89.

3- Caroline Bertin Delacour, op cit, p 195.

ومن دوافع استثمار أصول الصندوق في الخارج نجد¹:

أولاً: الفصل بين صندوق النفط والموازنة العامة لتجنب التداخل الذي قد يحصل بينها وبين الصندوق من حيث الأهداف والوظائف؛

ثانياً: تجنب التأثيرات السلبية الناتجة عن ارتفاع المداخيل النفطية على الاقتصاد النرويجي والمتمثلة أساساً في ارتفاع سعر صرف العملة، انخفاض تنافسية القطاعات الإنتاجية، توجه الموارد المالية نحو القطاع النفطي وهي التأثيرات المسماة بالمرض الهولندي؛

ثالثاً: تحقيق أكبر عائد ممكن بالنظر لتنوع المحافظ المالية التي يمكن للحكومة الاستثمار فيها وتجنب انخفاض قيمة أصول الصندوق في حالة الاحتفاظ بها على شكل سيولة نقدية؛

رابعاً: إن الاستثمار في الأصول المالية يسمح للحكومة النرويجية من الحصول على السيولة النقدية في أقل مدة ممكنة بالنظر لسرعة تحول هذه الأصول إلى سيولة نقدية.

فرع 3: تجربة فنزويلا

أنشأت فنزويلا "صندوق الاستثمار الفنزويلي" في أواسط السبعينات من القرن الماضي ليعمل كمستودع لما يدره النفط من الإيرادات الطارئة، وسرعان ما تحولت موارده لتستخدم في الحصول على أسهم رأس مال في المؤسسات العامة بما في ذلك قطاع الصناعات التحويلية. وفي أواخر التسعينات استخدمت حصة من موارد الصندوق لضخ أموال نقدية للشركات الحكومية في قطاع الكهرباء.

وقد أنشأت فنزويلا صندوق آخر سمي بصندوق التثبيت الاقتصادي الكلي في أواخر عام 1998 والذي تعرض لتغيرات في القواعد ولم يمنع تنفيذ سياسات مالية توسعية حيث ارتفعت أسعار النفط في عام 2000 ولم تستطع الحكومة أن تقدم مدفوعاتها المقررة للصندوق عام 1999 و2000 إلا باللجوء إلى قروض محلية مكلفة².

1- بوفليخ نبيل ، "فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية"، مرجع سابق، ص 89.

2- بوفليخ نبيل ، نفس المرجع، ص 89.

خلاصة الفصل الأول

إن ما يميز الاقتصاد العالمي في ظل تطوره تعرضه لأزمات مالية خطيرة والتي مصدرها النظام الرأسمالي، هذه الأزمات كشفت لنا عن هشاشة الأنظمة الاقتصادية المالية، ومعاناتها من مواطن ضعف واضحة، كما كشفت عن الترابط والحساسية بين مكونات الاقتصاد العالمي، من خلال انتقال عدوى الأزمة بسرعة كبيرة متجاوزة كل الحدود والقيود، لتؤثر على اقتصاديات مختلف الدول.

إن ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية أدي إلى تكديس فوائض مالية معتبرة للدول النفطية، الشيء الذي سمح لهذه الدول من الاستفادة من هذه الفوائض وتوظيفها عبر إنشاء صناديق الثروة السيادية، هذه الصناديق عرفت تطور كبير سواء من حيث العدد أو حجم الأصول مما سمح لها من تكون من الفواعل المؤثرة في النظام المالي العالمي، فقد لعبت دور مهم سواء على المستوى الداخلي من خلال المساهمة في التمويل والحفاظ على استقرار اقتصادياتها الوطنية من تأثيرات الصدمات والأزمات الخارجية، أو من خلال استثماراتها في الأسواق الخارجية، وقد بينت الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة أن هذه الصناديق قد لعبت دور مهم في استقرار النظام المالي العالمي، كما ساهمت في استقرار اقتصادياتها الوطنية من خلال إعادة توجيه سياساتها نحو الداخل.

ويمكن القول أن صندوق ضبط الإيرادات الجزائري هو صندوق ثروة سيادي بالأساس والذي جاء كاستجابة لمتغيرات داخلية وخارجية، إذ تعتبر التجربة الجزائرية من التجارب الحديثة، مقارنة بالتجارب الدولية الأخرى خاصة دول الخليج.

الفصل الثاني:

الاقتصاد الجزائري ومدى تأثيره بالأزمات
المالية

مقدمة الفصل الثاني

إن ما يميز طبيعة الأزمات المالية هي حدوثها بصفة مفاجئة وسرعة انتقالها سواء في إقتصاديات الدول الكبرى المتقدمة، أو الدول النامية على إعتبار أنها جزء من منظومة الإقتصاد العالمي، ومن المؤكد أن درجة تأثيرها يختلف بين دولة وأخرى على حسب درجة إرتباطها واندماجها في الإقتصاد العالمي، فالجزائر كبلد نامي عرف عدة تقلبات و اضطرابات اقتصادية حادة ترجع إلى ظروف داخلية وخارجية ، و هذا لما مرت به من تحولات اقتصادية كانت لها إيجابيات وسلبيات في نفس الوقت، إبتداءا من انتهاجها لنظام اشتراكي و انتقالها إلى اقتصاد السوق والذي بصدده عرفت تغيرات جذرية وإصلاحات هيكلية والتي كانت من بين أهدافها قيادة الجزائر إلى الإفتتاح الاقتصادي، وهو السبب الذي جعلها كغيرها من الدول ليست بمنأى من تداعيات الأزمات المالية، وهذا بغض النظر عن درجة تأثيرها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، في المدى الطويل أو القصير، وهنا نتساءل، ما مدى تعرض الإقتصاد الجزائري للآزمات المالية؟

في هذا الفصل سنحاول التطرق إلى المحاور التالية:

- خصائص ومميزات الإقتصاد الجزائري؛
- خصائص الموازنة العامة في الجزائر؛
- مدى تأثير الإقتصاد الجزائري بالأزمات المالية.

المبحث الأول: خصائص ومميزات الاقتصاد الجزائري

شهد الاقتصاد الجزائري تحولات وتغيرات ابتداء من الاستقلال إلى يومنا هذا في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية، وقد مر بمراحل مختلفة، كل واحدة أخذت صبغة معينة، كما يتميز بجملة من الخصائص الهيكلية.

المطلب الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري

فرع 1: مرحلة التنمية الاقتصادية في ظل الاقتصاد الموجه "1962-1989":

إن أهم ما ميز هذه المرحلة هو تبني الدولة لنظام الاقتصاد الموجه كخيار لتحقيق التنمية الاقتصادية وتم ذلك عن طريق تطبيق أسلوب التنمية المخططة، إذ تم الشروع فعليا في تنفيذ هذه المخططات ابتداء من سنة 1967، وفيما يلي نبذة مختصرة عن هذه المخططات¹:

أولاً: المخطط الثلاثي الأول (1967-1969): اعتبر بمثابة مخطط تجريبي بالنظر لكونه أول مخطط تنموي تعدده وتنفذه الجزائر، شمل القطاع الإنتاجي بفرعيه الصناعي والزراعي والقطاع شبه المنتج (الخدمات)، والقطاع غير المنتج (البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية).

ثانياً: المخطط الرباعي الأول (1970-1973): مثل الانطلاقة الحقيقية لأسلوب التخطيط، إذ تبني هذا المخطط نظرية الصناعات المصنعة التي تتضمن إنشاء أقطاب صناعية تتميز باستخدام كثيف لكل من عنصر رأس المال و العمل و ذلك في قطاعات الحديد و الصلب والميكانيك، الصناعة البتروكيمياوية و مواد البناء .

ثالثاً: المخطط الرباعي الثاني (1974-1977): عد كمخطط مكمل للمخطط الرباعي الأول وأهم ما ميزه اهتمامه الكبير بقطاع الصناعة إذ استحوذ هذا القطاع على نسبة 61% من حجم الاستثمارات الفعلية، إلى جانب اهتمامه بتحسين الإطار المعيشي والاستهلاكي للسكان.

رابعاً: المخطط الخماسي الأول (1980-1984): مثل نقلة نوعية في سياسة تخطيط التنمية إذ أنه جاء ليعالج الإختلالات التي نتجت عن تطبيق سياسة الصناعات المصنعة من خلال المخططات السابقة، كما أنه اعتمد على سياسة النمو المتوازن التي شملت جميع القطاعات الاقتصادية، ورافق ذلك مجموعة من الإصلاحات التي مست على وجه الخصوص القطاع الزراعي والصناعي.

1- - بوفليح نبيل، "دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مرجع سابق، ص 184.

خامسا: المخطط الخماسي الثاني (1985-1989): يندرج في إطار نفس السياسة الاقتصادية للخطة الخماسية الأولى وما يمكن تمييزه من خلال هذا المخطط هو مواصلة دعم الهياكل الأساسية وإعطائها الأولوية في حجم الاستثمارات مع تقلص الاستثمارات الصناعية واهتمام أكبر بالزراعة والري، بالإضافة إلى ضعف نسبة التنفيذ المالي بسبب الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 وتراجع نسبة الاستثمارات الإنتاجية مقارنة مع المخططات السابقة.

ويوضح الجدول التالي حجم الاعتمادات المالية المخصصة لمختلف مخططات التنمية:

جدول رقم (1-2): حجم الاعتمادات المالية المخصصة لمختلف مخططات التنمية (67-89)

المجموع	المخطط الخماسي (85-89)	المخطط الخماسي (80-84)	الفترة الوسطية (78-79)	المخطط الرباعي (74-77)	المخطط الرباعي (70-73)	المخطط الثلاثي الأول (67-69)	القطاعات
1160,6	550	400,6	161,3	140	27,7	11	المبلغ الإجمالي (مليار دج): يضم:
	31,6	32,8	62,2	60,7	57,3	53,5	- الصناعة ويشمل المحروقات (%)
	14,4	9,9	7,2	7,3	11,9	0,5	- الفلاحة ويشمل الري (%)
	54	57,3	30,6	32	30,8	26	- القطاعات الأخرى (%)

المصدر: صالح مفتاح، "تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و الممارسة التسويقية، قسم علوم التسيير، المركز الجامعي بشار، 21-22-2004، ص 03.

فرع 2: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والانتقال نحو اقتصاد السوق

مع انهيار أسعار البترول (أزمة 86) ، تأثرت إيرادات الدولة من العملة الصعبة بانخفاض الإيرادات بمعدل 40%، حيث أثر هذا العجز على مشوار التنمية في الجزائر، هذا ما جعل الدولة الجزائرية تلجأ مجددا للقروض الخارجية، والذي ترتب عنه ارتفاع في الديون الخارجية، وإعادة النظر في السياسة التنموية والاقتصادية، هذا ما مهد الطريق لتبني إصلاحات اقتصادية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي ابتداء من سنة 1989، حيث تم عقد اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي والذي بموجبها تم الحصول على قروض ومساعدات من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي مقابل تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي كان أهمها:

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، وتقليص العجز الموازني، إصلاح المنظومة الضريبية والجمركية؛
- تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة، والحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار؛
- تحرير التجارة الخارجية ، والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

وتم في سنة 1990 إصدار قانون رقم 90-10 المتعلق بقانون القرض والنقد، الذي اعتبر نقطة تحول هامة في مسار الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، إذ تضمن هذا القانون قواعد أعدت وفقا لمبادئ اقتصاد السوق، تضمنت تكيف القطاع المصرفي وفقا لهذا التوجه الجديد، كما أعيد للبنك المركزي مهامه التقليدية باعتباره المشرف على تسيير السياسة النقدية للبلاد بكل استقلالية.

رغم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر، إلا أن الأزمة ازدادت خطورة، الأمر الذي أدى إلى اللجوء مرة أخرى لصندوق النقد الدولي حيث تم الاتفاق على تطبيق برنامج إصلاح اقتصادي هيكلي يمتد لأربع سنوات (1994-1998) تحت إشراف صندوق النقد الدولي وقد نفذ هذا البرنامج على مرحلتين هما¹:

أولاً: مرحلة التثبيت الهيكلي (1994-1995): من خلالها عملت الجزائر على تحقيق الأهداف التالية:

- القضاء على عجز الموازنة العمومية أو على الأقل تخفيضها عن طريق ترشيد الإنفاق الحكومي؛
- تخفيض الدعم الموجه للأسعار و تثبيت كتلة أجور الوظيف العمومي؛
- إصلاح هيكل الإيرادات العمومية عن طريق توسيع القاعدة الضريبية وتحسين طرق تحصيلها؛
- إصلاح السياسة النقدية ومراجعة سعر صرف الدينار الجزائري للوصول إلى قيمته الحقيقية، حيث تم تخفيض قيمته بنسبة 40,17 % سنة 1994، وكذا الحد من التضخم النقدي عن طريق التحكم في معدل نمو الكتلة النقدية وتحرير أسعار الفائدة الاسمية، وجعل الدينار قابل للتحويل بالنسبة للعملاء التجارية بعد تعديل سعر صرفه؛
- تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق اللجوء إلى التمويل الخارجي الثنائي و المتعدد الأطراف مع إعادة الجدولة لكل الديون الخارجية المتعلقة بفترة البرنامج؛
- تحرير التجارة الخارجية وإلغاء كل المعوقات التي تحول دون قيام الخواص بعملية التصدير أو الاستيراد؛

ثانياً: مرحلة التعديل الهيكلي (1995-1998): وكان الهدف منها مواصلة عملية التحرير الاقتصادي وتعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات العمومية و البدء بخصوصية جزء منها، وتحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي، وكذا ضبط سلوك ميزان المدفوعات حيث يتحقق معدل نمو حقيق للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة 5% خلال فترة البرنامج، بالإضافة إلى التحضير لإنشاء سوق الأوراق المالية.

1- بوفليخ نبيل، "دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مرجع سابق، ص 187.

يوضح الجدول التالي: تطور أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (1994-1998):

جدول رقم (2-2): تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الفترة (1994-1998)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998
نمو اقتصادي %	-0,7	3,9	4,3	1,1	5,5
صادرات	8,9	10,2	13,2	13,8	10,1
واردات	9,2	10,4	9,1	8,1	8,6
ديون خارجية	29,2	31,6	33,7	31,2	30,6
احتياطي الصرف	1,1	2,3	4,5	8,3	6,8
سعر البرميل من البترول (دولار/البرميل)	16,3	17,6	21,7	19,5	12,9
معدل التضخم %	29,0	29,8	18,7	5,7	5,5

المصدر: بلعروز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 219. (نقلا عن بوفليح نبيل، المرجع السابق، ص 188).

فرع 3: مرحلة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي:

بعد انتهاء فترة العمل ببرنامج التعديل الهيكلي سنة 1998، تميزت الوضعية الاقتصادية بنوع من التناقض، فمن جهة هناك تحسن في أداء بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كميزان المدفوعات واحتياطي الصرف، معدلات التضخم وحجم المديونية بسبب ارتفاع أسعار المحروقات والإجراءات التي اتخذت في إطار برنامج التعديل الهيكلي، ومن جهة أخرى هناك تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي مصحوبة بارتفاع معدلات البطالة، أمام هذا الواقع لجأت الحكومة إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة تمثلت في سياسة الإنعاش الاقتصادي، وهي سياسة تهدف إلى رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة عن طريق رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري، وقد تضمنت هذه السياسة تنفيذ برامج متعددة:

أولاً: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)¹: بقيمة 525 مليار دينار جزائري، ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات، والأنشطة الفلاحية المنتجة وغيرها، تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري، النقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، وقد سجل النمو الاقتصادي تحسنا مطردا على مدى أربع سنوات متتالية، وهذا بالتزامن مع التحكم في التضخم، في حين شهدت المداخيل واستهلاك العائلات زيادة معتبرة.

1- زرنوح ياسمين، "اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006، ص 176.

ثانيا: برنامج دعم النمو (2005-2009): تم تخصيص مبلغ إجمالي بحوالي¹ 4200 مليار دينار من النفقات العمومية التنموية، وأعطيت الأولوية فيه لمكافحة البطالة، وتوفير السكن، وتطوير قطاع النقل وإمداد الأرياف بالكهرباء والغاز، وتطوير الزراعة ودعمها ، وتحلية مياه البحر والتطوير المتوازن للمناطق، وتم رصد في 2006 زيادة كبيرة في تمويل برامج تنمية ولايات الجنوب للسنوات من 2006 إلى 2009 ، ورفع ذلك التمويل من 250 إلى 377 مليار دينار، ويشمل برنامج تنمية الجنوب 10 ولايات تمتد على أكثر من 80% من أراضي الجزائر وهي كل من: أدرار ، الأغواط ، بشار ، تمنراست ، ورقلة، بسكرة ، إيليزي ، تندوف ، الوادي وغرداية، بالإضافة إلى العديد من المشاريع التي تخص العديد من الولايات الداخلية.

ثالثا: برنامج التنمية الخماسي (2010-2014): تم تخصيص غلاف مالي لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار، والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدولة. وقد قسم إلى برنامجين هامين، الأول يتمثل في استكمال المشاريع الموجودة قيد الإنجاز بغلاف مالي قيمته 130 مليار دولار (9700 مليار دج)، والثاني مبلغ 156 مليار دولار (11.534 مليار دج) لتمويل المشاريع الجديدة².

إجمالا ستوجه أكثر من 40 بالمائة من الاستثمارات العمومية المكرسة لهذا المخطط نحو تحسين الظروف الاجتماعية للجزائريين بهدف تعزيز التنمية البشرية، واستكمال أو تشييد سكنات ومستشفيات ومنشآت مدرسية و طرقات و وسائل النقل و خلق مناصب الشغل وتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة، ولم يتم إهمال أي قطاع لإعطاء حركية خاصة لهذا الغلاف المالي الهام الذي خصصته الدولة لتدارك التأخير و تعزيز التقدم الكبير في عدة مجالات و ببساطة تحسين الحياة اليومية للجزائريين بشكل معتبر.

ويمكن القول إن الجزائر قد قطعت عدة أشواط وبذلت بذلك مجهودات جبارة في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا بإتباعها عدة سياسات تنموية كلها أخذت صورة وصيغة معينة، وجاءت في مجملها لتحمل في جعبتها أمل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

1- بوفليح نبيل، "دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مرجع سابق، ص 190.

2- إصدارات وزارة المالية، "وزارة المالية، خمسون سنة من الانجاز"، 2013، ص 18، على الرابط: www.mf.gov.dz.

المطلب الثاني: الخصائص الهيكلية للاقتصاد الجزائري

فرع 1: مميزات الناتج المحلي الإجمالي

يمكن إبراز مميزات الناتج المحلي الإجمالي عن طريق دراسة تطور هيكله في فترة زمنية معينة، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (2-3): تطور هيكل الناتج المحلي الإجمالي¹ للفترة (2008-2012)

القطاع (%)	2008	2009	2010	2011	2012	المتوسط
المحروقات	45,3	31,2	34,9	36,1	32,9	37,88
الخدمات	28,8	35,6	34,8	36,1	38	34,66
البناء والأشغال العمومية	8,7	11	10,5	9,2	9,3	8,00
الزراعة	6,6	9,3	8,5	8,1	9,0	8,30
الصناعة	4,7	5,7	5,1	4,6	4,6	4,94
ضرائب ورسوم على الواردات	5,9	7,1	6,2	5,8	7,1	6,42
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: البنك المركزي الجزائري، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والنقدية للجزائر في سنة 2012، ص 173.

كما يبين الجدول أن أهم القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي تتمثل في :

أولاً: قطاع المحروقات: يعتبر القطاع الرئيسي المؤثر في الناتج المحلي الإجمالي، حيث قدرت نسبة مساهمته في الناتج بـ 37,88% كمتوسط خلال الفترة (2008-2012)، ورغم انخفاضها سنة 2012 إلى 32,9% إلا أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد أساساً بمستوى أداء قطاع المحروقات الذي يرتبط بدوره بمستويات الأسعار في الأسواق الدولية.

ثانياً: قطاع الخدمات: يعتبر ثاني قطاع مؤثر في الناتج المحلي الإجمالي مع العلم أنه يتكون من قطاعين هما قطاع الخدمات الحكومية وقطاع الخدمات الغير حكومية، بنسبة متوسطة قدرت بـ 34,66% كنسبة متوسطة خلال الفترة (2008-2012)، وقد كانت سنة 2011 بداية المنعرج بين قطاع المحروقات وقطاع الخدمات أين كانت نسب المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي متساوية، ليصبح قطاع الخدمات في 2012 أول مساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 38% مقابل 32,9% لقطاع المحروقات.

1- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، و مقيم وفقاً لسعر السوق.

الفصل الثاني: الاقتصاد الجزائري ومدى تأثره بالأزمات المالية

ثالثا: قطاع البناء و الأشغال العمومية: إن نسبة تأثير القطاع في الناتج ضعيفة مقارنة بقطاع المحروقات والخدمات، حيث قدر متوسطها بـ 8% خلال الفترة (2008-2012).

رابعا: قطاع الفلاحة: يعتبر قطاع غير مؤثر في الناتج المحلي الإجمالي حيث يساهم فقط بنسبة 8,30% في الناتج كنسبة متوسطة من 2008 إلى 2012، كما أن معدلات نموه غير مستقرة بسبب ارتباطها بالظروف الطبيعية و المناخية السائدة مما يجعلها عرضة لتقلبات حادة.

خامسا: قطاع الصناعة: يعد أضعف قطاع مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة متوسطة تعادل 4,94% خلال الفترة (2008-2012) مما يعكس المشاكل المالية و الهيكلية التي يعاني منها القطاع بنوعيه الخاص والعمومي والتي تساهم في عرقلة نمو وتطور القطاع وبالتالي عجزه عن الاستجابة للطلب الكلي المتزايد.

فرع 2: هيكل الميزان التجاري

إن تحديد خصائص ومميزات الميزان التجاري تتطلب دراسة هيكلية للصادرات والواردات:

أولا: هيكل الصادرات: يبين الجدول الموالي تطور هيكل الصادرات في الفترة (2005-2012):

جدول رقم (2-4): تطور هيكل الصادرات في الفترة (2005-2012)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات	46,232	54,741	60,529	79,193	45,446	57,053	73,489	73,648
صادرات المحروقات	45,325	53,557	59,197	77,256	44,399	55,527	71,429	71,468
النسبة (%)	98,03	97,83	97,79	97,55	97,69	97,33	97,19	97,04
الصادرات خارج المحروقات	0,907	1,184	1,332	1,937	1,047	1,526	2,06	2,180
النسبة (%)	1,96	2,16	2,20	2,44	2,30	2,67	2,81	2,96

المصدر: من إعداد الطالب بناء على إحصائيات المديرية العامة للجمارك حول التجارة الخارجية للجزائر لمختلف السنوات.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (2-4) أن صادرات المحروقات تهيمن على الصادرات السلعية بنسبة تجاوزت 97% خلال كل الفترة الممتدة من 2005 إلى 2012، مما يعني أن تطور الصادرات في الجزائر مرتبطة أساسا بمستويات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، حيث أدى الانخفاض الكبير لأسعار المحروقات بسبب الأزمة المالية العالمية إلى تسجيل انخفاض قياسي في مداخيل الصادرات من 77,193 مليار دولار سنة 2008 إلى 45,446 مليار دولار و 57,053 مليار دولار في 2009 و 2010

الفصل الثاني: الاقتصاد الجزائري ومدى تأثره بالأزمات المالية

على التوالي. لترتفع فيما بعد إلى 73,489 مليار دولار سنة 2011 و73,648 مليار دولار سنة 2012. بينما سجلت الصادرات خارج المحروقات نسب متواضعة حيث لا تتعدى نسبة 3% من إجمالي الصادرات خلال كل الفترة الممتدة من 2005 إلى 2012، وقد قدرت نسبتها بـ 2,96% سنة 2012 مسجلة ارتفاعا طفيفا مقارنة بسنة 2011 أين كانت النسبة في حدود 2,81%، وتشير هذه النسبة الهامشية إلى عجز القطاع الإنتاجي في الجزائر عن تحقيق فائض قابل للتصدير.

ثانيا: هيكل الواردات: يبين الجدول الموالي تطور هيكل الواردات في الفترة (2005-2012)

جدول رقم (2-5): تطور هيكل الواردات في الفترة (2005-2012)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الواردات (مليار دولار)	20,357	21,456	27,631	39,479	39,294	40,473	47,247	46,801
تجهيزات صناعية (%)	41,51	39,74	30,88	33,16	38,46	39,82	34,79	29,45
منتجات نصف مصنعة (%)	20,08	22,99	25,71	25,56	26,20	30,79	28,85	30,09
مواد غذائية (%)	17,62	17,71	17,92	19,79	14,85	14,97	20,85	19,19
منتجات استهلاكية (غير غذائية) (%)	15,26	14,03	18,97	16,20	15,58	14,42	15,51	21,27

المصدر: من إعداد الطالب بناء على إحصائيات المديرية العامة للجمارك حول التجارة الخارجية للجزائر لمختلف السنوات.

يشير الجدول رقم (2-5) إلى أن هيكل الواردات يتكون أساسا من السلع الموجهة للقطاع الإنتاجي، سواء كانت تجهيزات أو منتجات نصف مصنعة، والذي مجموعهما يمثل أكثر من 60% كمتوسط خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2012، مما يعني أن القطاع الإنتاجي في الجزائر غير مستقل عن الخارج. أما الواردات من المواد الغذائية فقد عرفت ارتفاعا من 2005 إلى 2008 من 17,62% إلى 19,79%، لتتخفف إلى 14,85% و14,97% خلال سنتي 2009 و2010 على التوالي مستفيدة من انخفاض أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية بسبب الأزمة المالية العالمية، وقد سجلت سنة 2012 19,19%. أما واردات المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية فتحتل المرتبة الثالثة بنسبة 21,27% سنة 2012 مسجلة ارتفاعا مقارنة بسنة 2011 و2010 أين كانت النسب في حدود 15,51% و14,42% على التوالي.

ثالثا: تطور رصيد الميزان التجاري:

شكل بياني رقم (2-1): تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2008-2012)

الوحدة: مليون دولار أمريكي



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على الرابط: <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique>

خلال عام 2012، حققت الجزائر فائضا تجاريا قدر ب 27.18 مليار دولار، هذا الارتفاع الطفيف في الفائض التجاري يرجع إلى "الاستقرار النسبي" لتدفق الواردات والصادرات للوطن، حيث بلغت الصادرات الجزائرية 73,648 مليار دولار أي بزيادة قدرها 0.67٪، أما فيما يخص الواردات فقد وصلت إلى 46,801 مليار دولار أي بانخفاض طفيف يقدر بنسبة 0.94٪. وعرفت كل الفترة تسجيل فائض معتبر في الميزان التجاري مستفيدة من ارتفاع إيرادات المحروقات، باستثناء سنة 2009 أين سجلت تراجعا كبيرا متأثرة بالانخفاض الكبير لأسعار النفط.

المبحث الثاني: خصائص الموازنة العامة في الجزائر

إن إعداد وتنفيذ الموازنة العامة في بلد ما يخضع لقواعد وأسس متفق عليها، إذ غالبا ما تعد وفقا للظروف الاقتصادية السائدة في البلد، ومن خلالها تقوم الحكومة بتخصيص الموارد المتاحة لتغطية النفقات اللازمة لإشباع الحاجات العامة، ومن ثم تعتبر الموازنة العامة للدولة قلب النظام المالي وجوهره.

المطلب الأول: الخصائص القانونية للموازنة العامة في الجزائر

فرع 1: قانون المالية

يعتبر قانون 17-84¹ القانون المجسد لقانون الميزانية في الجزائر حيث عرفها في المادة 06 بأنها تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها. كما يعرف قانون 21-90² الميزانية بأنها الوثيقة التي تقدر للسنة

1- قانون رقم: 17-84 المؤرخ في 8 شوال 1404 الموافق ل 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية الصادر في الجريدة الرسمية عدد: 28 الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984، (المادة 6).

2- قانون رقم: 21-90 المؤرخ في 15 جويلية 1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية (المادة 3).

المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز الداخلة والنفقات بالرأس مال وترخص بها.

من خلال هذه النصوص يتضح أن الميزانية تتشكل من الإيرادات والنفقات فهي إذن عبارة عن مجموعة حسابات في حين أن قانون المالية يرخص بإيجاز هذه النفقات والإيرادات وبالتالي فهو الحامل للميزانية من مجرد وثيقة حكومية إلى قانون ملزم التطبيق بمعنى آخر أن قانون المالية يمثل الرخصة التشريعية لإنجاز الموازنة وبالتالي لا يمكن اعتماد وتنفيذ الموازنة إلا من خلال قوانين المالية لأن إجازتها تتم من قبل السلطات التشريعية.

وفقا للمادة 03 من القانون 84-17 فإن قانون المالية يقر و يرخص بالنسبة لكل سنة مدنية مجمل موارد الدولة وأعبائها، وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية وتنفيذ المخطط الإنمائي السنوي ، كما أن الهدف من إعداد قانون المالية يتمثل في تحديد طبيعة الموارد والأعباء المالية للدولة ومبلغها وتخصيصها في إطار التوازنات العامة المسطرة في مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتعددة السنوات و السنوية، كما يشمل قانون المالية كل من قانون المالية السنوي وقانون المالية التكميلي والمعدل وضبط الميزانية، إذ أن المصادقة على قانون المالية السنوي لا يعني أن تبقى الإعتمادات المفتوحة في أول السنة على حالها خلال مرحلة تنفيذ الموازنة، وإنما يمكنها أن تتغير نتيجة تغير بعض المعطيات الاقتصادية أو الاجتماعية أو حتى الطبيعية أو كلاهما معا ومن أجل ذلك يتم إعداد قانون مالية تكميلي أو معدل يسمح بتكييف الموازنة العامة وفقا لهذه التغيرات، كما أن قانون ضبط الميزانية يهدف إلى ضبط النتائج المالية لكل سنة وإجازة الفروقات بين ما تم تنفيذه فعلا وما كان متوقعا، كما يعتبر أداة لمراقبة تنفيذ الموازنة العامة وأداة أساسية أيضا في تقدير بيانات وإعداد الموازنات المستقبلية.

فرع 2: مكونات الموازنة العامة

تتشكل الموازنة العامة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية و الموزعة وفقا للأحكام التشريعية و التنظيمية المعمول بها.

أولا- الإيرادات العامة للدولة: تعتبر الإيرادات العامة الوسيلة المالية للدولة لتغطية نفقاتها وقد تطور مفهومها من أداة لتزويد الخزينة العامة بالأموال اللازمة لها إلى أداة للتأثير في الحياة العامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية إلى جانب غرضها المالي في ظروف تطور فيها حجم النفقات العامة نتيجة تطور وتنوع الحاجات العامة.

تعددت أنواع الإيرادات العامة وتشعبت، فهناك موارد تأخذها الدولة دون مقابل مثل الهبات والإعانات، وأخرى لها صفة تعاقدية كإيرادات الدولة من أملاكها، وثالثة موارد إجبارية سيادية كالضرائب حسب القانون المتعلق بقوانين المالية 84-17 لاسيما المادة 11 منه تصنف إيرادات الميزانية العامة في الجزائر إلى¹:

- إيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى؛
- الأموال المخصصة للهدايا والهبات والمساهمات؛
- التسديد برأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها؛
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها؛
- مداخيل المساهمات المالية للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المرخص بها قانونا.

ثانيا- النفقات العامة للدولة: تمثل النفقات العامة الصورة التي تعكس نشاط الدولة وأداة تحقيق أهدافها وتوجيه اقتصادها وضمان الاستقرار الاقتصادي في البلاد، ويمكن تعريف النفقات بأنها المبالغ المالية التي تصرفها الدولة إشباعا للحاجات العامة وتحقيقا لتدخلها الاقتصادي والاجتماعي في إدارة مجتمعها الإنساني². وقد حددت المادة 23 من القانون 84-17 النفقات العامة للدولة فيما يلي:

- أ- نفقات التسيير: تتكون من³:
 - أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإيرادات.
 - تخصيصات السلطات العمومية .
 - النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
 - التدخلات العمومية.
- ب- نفقات الاستثمار: تتكون من⁴:
 - الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.
 - إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
 - النفقات الأخرى بالرأسمال.

1- دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر: 1990-2004"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الدراسية 2005/2006، ص 362.
2- دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 347.
3- وفقا للمادة 24 من القانون 84-17.
4- وفقا للمادة 35 من القانون 84-17.

الفصل الثاني: الاقتصاد الجزائري ومدى تأثيره بالأزمات المالية

ج- القروض والتسيقات: تتكون من¹:

- قروض على المدى الطويل تمنح من موارد الادخار التي تحصلها الخزينة و المؤسسات المالية المتخصصة الأخرى.

- قروض مصرفية يمكن حسمها لدى مؤسسة الإصدار.

- مساهمات خارجية معبأة من قبل الخزينة العمومية و البنوك و المؤسسات العمومية مع مراعاة التوازنات المالية الخارجية، ووفقا لإجراءات تحدد عن طريق التنظيم.

- الأموال الخاصة للمؤسسات العمومية.

- مساهمات نهائية عند الاقتضاء من الميزانية العامة للدولة.

المطلب الثاني: الخصائص الهيكلية للموازنة العامة في الجزائر

فرع 1: الإيرادات العامة

تعتبر الجباية البترولية أهم مورد من موارد الدولة، حيث تمثل الجزء الأكبر في الإيرادات العامة للجزائر، لتأتي بعد ذلك الإيرادات العادية المتكونة من الإيرادات الجبائية وغير الجبائية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (2-6): تطور هيكل الإيرادات العامة في الفترة (2004-2012)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الإيرادات العامة ²	2229,7	3082,6	3582,3	3687,8	5190,5	3676	4392,9	5790,1	6411,3
الجباية البترولية	1750,7	2352,7	2799	2796,8	4088,6	2412,7	2905	3979,7	4184
النسبة من الإيرادات العامة (%)	70,4	76,3	78,1	75,8	78,8	65,6	66,1	68,7	65,3
الإيرادات العادية	658,7	729,9	783,3	891	1101,9	1263,3	1487,9	1810,4	2227,3
النسبة من الإيرادات العامة (%)	29,6	23,7	21,9	24,2	21,2	34,4	33,9	31,3	34,7

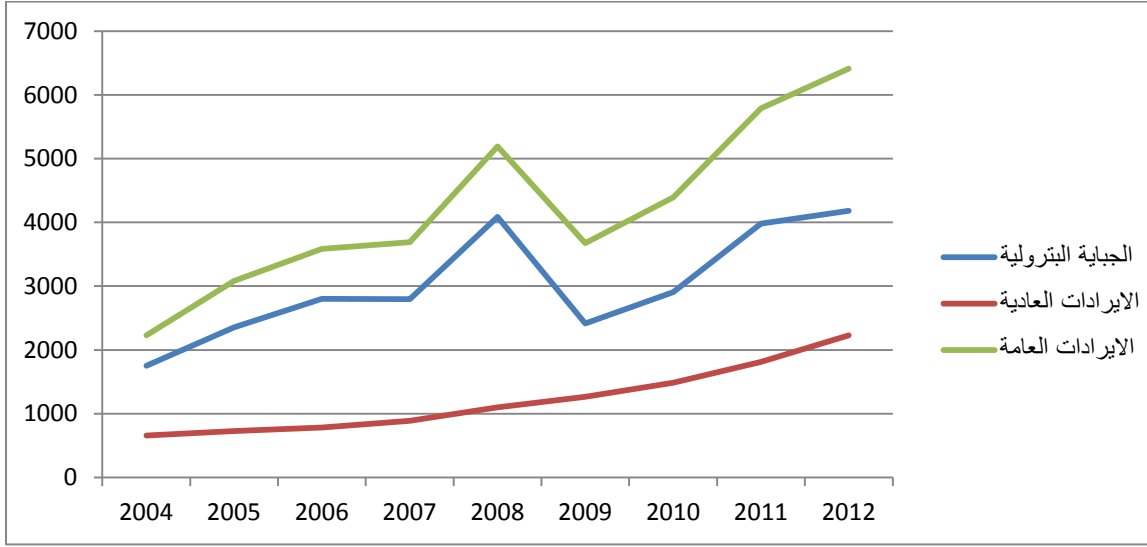
المصدر: - البنك المركزي الجزائري، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والنقدية للجزائر في سنة 2008، ص 189.
- البنك المركزي الجزائري، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والنقدية للجزائر في سنة 2012، ص 180.

1- وفقا للمادة 42 من القانون 17-84.

2- الإيرادات العامة في هذه الحالة تتضمن فائض قيمة الجباية البترولية المحول إلى صندوق ضبط الإيرادات.

شكل بياني رقم (2-2): تطور هيكل الإيرادات العامة في الفترة (2004-2012)

الوحدة: مليار دينار جزائري



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (2-6)

يبين الجدول رقم(2-6) مدى وزن الجبائية البترولية كمورد من موارد الإيرادات العامة للدولة، وهذا ما يؤكد الارتباط الشديد للإيرادات العامة للدولة بتغيرات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، حيث أن ارتفاع الأسعار في الفترة من 2004 إلى 2008 أدى إلى تسجيل إيرادات الجبائية البترولية ارتفاعا قياسيا والتي بدورها أدت إلى ارتفاع الإيرادات العامة للدولة، ونتيجة ونتيجة للأزمة المالية العالمية، فإن انخفاض أسعار المحروقات في 2009 أثر بشكل كبير على الإيرادات العامة بتسجيل تراجع كبير نتيجة الانخفاض الكبير لإيرادات الجبائية البترولية من 4088,6 مليار دينار سنة 2008 إلى 2412,7 مليار دينار سنة 2009، وهذا ما يؤكد أن الموازنة العامة في الجزائر عرضة للصدمات الخارجية. وبارتفاع أسعار المحروقات من جديد بداية من 2010 ارتفعت معها إيرادات الجبائية البترولية لتسجل سنة 2012 ما قيمته 4184 مليار دينار بنسبة تقدر بـ 65,3 % من مجموع الإيرادات العامة للدولة.

في المقابل، فإن مساهمة الإيرادات العادية في حصيلة الإيرادات العامة تعد ضعيفة مقارنة مع الجبائية البترولية، حيث لم تتعدى 35 % من مجموع الإيرادات العامة في كل الفترة (2004-2012)، ومع ذلك تتميز بالارتفاع الطفيف من حيث القيمة والذي تسجله من سنة إلى أخرى ، حيث ارتفعت من 658,1 مليار دينار سنة 2004 إلى 2227,3 مليار دينار سنة 2012. انظر الشكل البياني رقم (2-2).

فرع 2: النفقات العامة

يبين الجدول التالي هيكل النفقات العامة للجزائر من الفترة 2004 إلى 2012:

الفصل الثاني: الاقتصاد الجزائري ومدى تأثره بالأزمات المالية

جدول رقم (7-2): تطور هيكل النفقات العامة في الفترة (2004-2012)

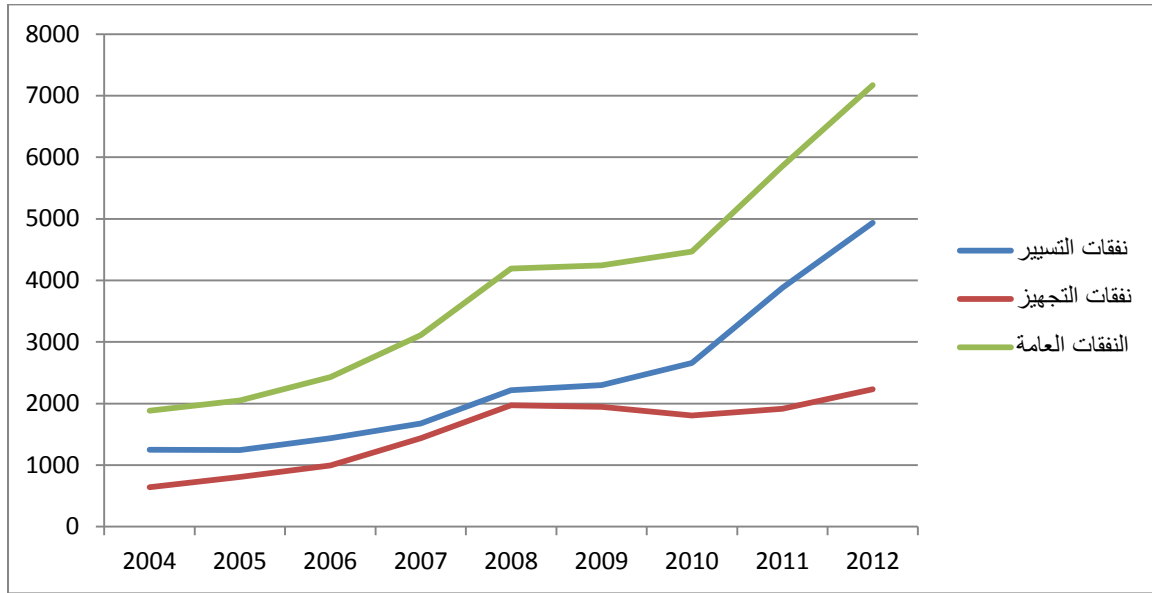
الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النفقات العامة	1881,8	2052	2428,5	3108,5	4191	4246,3	4466,9	5853,6	7169,9
نفقات التشغيل	1251,1	1245,1	1436,3	1673,9	2217,7	2300	2659	3879,2	4935,9
النفقات العامة (%)	66,13	60,67	59,14	53,84	52,91	54,16	59,52	66,27	68,84
نفقات التجهيز	640,7	806,9	992,2	1434,6	1973,3	1946,3	1807,9	1914,4	2234
النفقات العامة (%)	33,86	39,32	40,85	46,15	47,08	45,83	40,47	32,72	31,15

المصدر: - البنك المركزي الجزائري، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والنقدية للجزائر في سنة 2008، مرجع سابق، ص 203.
- البنك المركزي الجزائري، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والنقدية للجزائر في سنة 2012، مرجع سابق، ص 181.

شكل بياني رقم (3-2): تطور هيكل النفقات العامة في الفترة (2004-2012)

الوحدة: مليار دينار جزائري



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (7-2)

يبين الجدول رقم (7-2) أن نفقات التشغيل تمثل النسبة الأكبر من الإنفاق الحكومي، حيث قدر متوسط نسبتها في الفترة (2004-2012) بـ 60,16 %، ويمكن تفسير هذا الارتفاع إلى مجموعة من ارتفاع أعباء الأجور و التحويلات الاجتماعية، وفي المقابل تسجل نفقات التجهيز نموا هاما من سنة لأخرى، إذ ارتفعت نسبتها من 640,7 مليار دينار سنة 2004 إلى 2234 مليار دينار سنة 2012، وهو

تطور ناتج عن التوسع في الإنفاق الحكومي الاستثماري من أجل رفع معدل النمو الاقتصادي وتعزيز عملية التنمية.

المبحث الثالث: تأثير الاقتصاد الجزائري بالأزمات المالية

إن الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات الأخرى معرض للأزمات المالية، ومستوى تأثيره بالأزمات المالية يبقى مرهونا بمستوى التحكم في المؤشرات الاقتصادية العامة.

المطلب الأول: مستوى تحكم الجزائر في المؤشرات الاقتصادية العامة الدالة على حدوث الأزمة

فرع 1: المؤشرات الاقتصادية الدالة على حدوث الأزمة المالية

في كثير من الأحيان تطرح عدة تساؤلات فيما يخص التنبؤ والتوقع بحدوث الأزمة المالية قبل نشوءها. من البديهي لا توجد دلائل ومؤشرات واضحة على حدوث أزمات مستقبلا وبشكل يقيني، وإلا أمكن معالجة الموقف قبل بمجرد ظهورها، ومن ثم إمكانية تجنب الأزمة، ففي الحقيقة هناك مجموعة من المؤشرات الدالة على مواقف تتسم بتزايد مخاطر التعرض للآزمات، والنهج الشائع للاستخدام هو بناء "نظام للإنذار المبكر"، يعنى تحديد مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي يختلف سلوكها في الفترة التي تسبق الأزمة عن سلوكها المعتاد، فمن خلال مراقبة هذه المتغيرات يمكننا التنبؤ بوقوع الأزمة¹.

يتسع نطاق المتغيرات ، ويتوقف اختيار بعضها دون البعض الآخر على فهم كل شخص لأسباب الأزمة ، فإذا كان الاعتقاد السائد أن أسبابها مالية، فسوف يعتمد على العجز المالي، الاستهلاك الحكومي، الائتمان المصرفي للقطاع العام وغيرها. أما إذا كان الاعتقاد أن مشكلات القطاع الخارجي مسؤولة أكثر من غيرها عن الآزمات ، فإن الأولوية سوف تعطى لمؤشرات أخرى مثل: سعر الصرف الحقيقي، ميزان الحساب الجاري، تغيرات معدل التبادل الدولي، تفاوت أسعار الفائدة المحلية وغيرها².

يمكن تصنيف أهم المؤشرات الاقتصادية الدالة على إمكانية تعرض دولة لآزمات وصددمات أو هزات مالية في صنفين:

- التطورات في السياسة الاقتصادية الكلية.
- الخصائص البنوية أو الهيكلية للاقتصاد.

والجدول التالي يوضح المؤشرات الاقتصادية لكل صنف:

¹- زواري فرحات سليمان، "دور صناديق الثروة السيادية في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة، دراسة مقارنة لحالة الجزائر والنرويج"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012/2011، ص 79.

²- نفس المرجع، ص ص 79-80.

جدول رقم (2-8): المؤشرات الاقتصادية التقليدية الدالة على وقوع الأزمات المالية

التطورات في الاقتصاد الكلي	الخصائص الهيكلية أو البنوية
- ارتفاع معدل التضخم.	- انخفاض معدلات التبادل.
- نمو سريع في التدفق النقدي.	- إستراتيجية النمو المتزايد في الصادرات.
- انخفاض حقيقي لمعدل نمو الصادرات.	- قطاع التصدير أكثر تركيزا.
- عجز مالي متزايد.	- ارتفاع معدل التغير للديون الخارجية.
- ارتفاع معدل التبادل بالنسبة للاتجاه السائد	- ارتفاع حجم الدين الخارجي قصير الأجل.
- النمو السريع في الاعتمادات المالية المحلية	- تحرير سوق المال الحديث.
- كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.	- إطار ضعيف للإشراف على الأموال وتنظيمها.
- ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض.	- أسواق الائتمان مضمونة بأصول مالية أو عقارية.
- ارتفاع نسبة العجز في الحسابات الجارية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.	- انخفاض الاكتتاب في سوق الأسهم.
- نمو الديون الخارجية وزيادة الديون في العملات الأجنبية.	- الرقابة على دخول السوق والخروج منه.
- انخفاض الاحتياطي العالمي.	
- انخفاض النمو الاقتصادي الحقيقي.	
- ارتفاع معدل الأسعار والأرباح.	
- ارتفاع معدلات الفائدة المحلية وارتفاع معدل البطالة.	

المصدر: زايدي عبد السلام ومقران يزيد، مداخلة بعنوان، "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية -دراسة حالة الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مصر- " الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية العالمية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية (النظام المصرفي الإسلامي كنموذج)، المركز الجامعي لخميس مليانة، أيام 5-6 ماي 2009، ص 09.

من خلال الجدول (2-8) نلاحظ أن حدوث الأزمة المالية مرتبط بظهور عدة اختلالات داخل الاقتصاد الكلي كارتفاعات في معدلات التضخم والبطالة، إضافة إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي الحقيقي وانخفاض معدل الصادرات ونمو الديون الخارجية وتزايد العجز المالي، والاستخدام المفرط للأدوات الحديثة للاستدانة وغيرها، فهذه الاختلالات داخل الاقتصاد تقابلها خصائص هيكلية وبنوية داخل الاقتصاد نفسه منها ضعف الرقابة على دخول السوق والخروج منه وتزايد عمليات الاحتكار

الفصل الثاني: الاقتصاد الجزائري ومدى تأثره بالأزمات المالية

الخاصة من بعض المؤسسات، كما نجد ضعف الإشراف على الأموال وتنظيمها، كما أن أسواق الائتمان مضمونة بأصول مالية أو عقارية وغيرها من الخصائص الهيكلية والبنوية الأخرى، كل هذا يزيد من إمكانية حدوث الأزمة إن لم تتدارك الدولة معالجة هذه الاختلالات المكتملة لبعضها البعض.

فرع 2: مستوى تحكم الجزائر في التوازنات الاقتصادية الكلية

إن تحقيق نمو ايجابي ومستدام يبقى مرهونا بالحفاظ على إطار اقتصادي كلي سليم، ولهذا الغرض تزودت الجزائر مع مرور السنين بالأدوات القانونية الملائمة لإدارة سياسات تهدف إلى تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية والحفاظ عليها لانتقاء الصدمات والأزمات الخارجية.

جدول رقم (2-9): المؤشرات الرئيسية لاقتصاد الجزائر من 2004 إلى 2011:

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	الوحدة	
2,4	3,3	2,4	2,4	3,0	2,0	5,1	5,2	%	معدل نمو الناتج القومي الخام (بالحجم)
197,3	162,4	140,7	169,9	135,1	116,5	102,8	85,2	مليار دولار أمريكي	الناتج القومي الخام
4,5	3,9	5,7	4,4	3,5	2,5	1,6	3,6	%	معدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك
34,8	34,2	31,9	45,5	44,4	45,9	44,4	37,8	%	القيمة المضافة للمحروقات/الناتج القومي الخام
182,22	162,2	148,0	143,1	110,2	77,8	56,2	43,1	مليار دولار أمريكي	الاحتياطي الرسمي
57,19	57,09	45,18	78,59	60,59	54,74	46,33	32,22	مليار دولار أمريكي	التصدير
40,21	38,89	37,40	37,99	26,35	20,68	19,86	17,95	مليار دولار أمريكي	الاستيراد
74	74,4	72,5	64,7	69,4	72,7	73,4	72,1	دينار/دولار	سعر الصرف المتوسط
102,21	99,2	101,2	94,9	95,0	91,2	91,3	89,6	دينار/أورو	سعر الصرف المتوسط
2395,4	1496,5	1113,7	1381,2	1282,0	-647,3	-472,2	-187,3	مليار دينار	الرصيد العام للخرزينة
4,40	5,50	5,40	5,60	5,60	5,60	17,20	21,80	مليار دولار	الدين الخارجي الغير المسدد
10,0	10,0	10,2	11,3	11,8	12,3	15,6	17,6	%	معدل البطالة
36,700	35,978	35,308	34,591	34,096	33,481	32,906	32,364	مليون نسمة	السكان

المصدر: ج.ج.د.ش، "التقرير المرحلي الثاني حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة"، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء/ نقطة الارتكاز الوطنية، جويلية 2012.

من خلال الجدول نلاحظ أن الناتج المحلي الخام قد سجل زيادة فعلية بمعدل متوسط سنوي قدره 3,2 % ليبلغ سنة 2011 حوالي 197,3 مليار دولار، إن هذه التحسينات في مجال النمو الاقتصادي تعززت بصفة خاصة في سنوات 2004 و2005 بمعدلات نمو على التوالي 5,2 % و5,1 %، وأثبتت سنتا 2006 و2007 استقرار الإطار الاقتصادي الكلي بتسجيل نسبة تضخم معتدلة نسبيا وسعر صرف ثابت نسبيا كذلك، ورصيد ايجابي للميزان التجاري ويرتبط ذلك كله بالمستويات المرتفعة لاحتياطات الصرف، غير أن نمو الإنتاج كان دون مستوى القدرات التي تزخر بها مختلف القطاعات النشاط خاصة في ظل الانخفاض الظرفي للنشاط في قطاع المحروقات، هذا الأخير بقي وزنه ضمن الاقتصاد رغم ضعف نموه، وشكل حوالي 34,8 % من الناتج الداخلي الخام في سنة 2011 بعدما كان يمثل أكثر من 44 % في سنوات 2005، 2006، 2007، 2008، وما يزال قطاع المحروقات يوفر أغلبية الموارد الخارجية ويمثل الحصة الأكبر في إيرادات ميزانية الدولة.

أما التضخم، فقد استمر التحكم فيه بمعدل سنوي قدره 3,7 % خلال نفس الفترة، غير انه تم تسجيل ارتفاع في الأسعار في نهاية الفترة نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية على الصعيد العالمي، واعتماد سياسات توسعية في الإنفاق العام، وفي إطار الظروف المواتية في سوق النفط، تم تدعيم التوازنات الكلية بتدعيم الوضع المالي الخارجي وتسجيل فائض مالي إجمالي في ميزان المدفوعات طيلة هذه الفترة، مما سمح بإعادة تشكيل الاحتياطي الرسمي للبنك المركزي والذي وصل في نهاية 2011 إلى 182,22 مليار دولار أمريكي وهو ما يمثل تقريبا 3 سنوات ونصف من استيراد السلع والخدمات، ونتيجة لاعتماد إستراتيجية تسديد المديونية الخارجية منذ 2001 والتي تم الإسراع في تنفيذها بداية من 2004، فقد تم تخفيض المديونية الخارجية الإجمالية على الأمدين المتوسط والبعيد (4,40 مليار دولار نهاية 2011)، وهو ما يمثل 2,2 % من الناتج المحلي الخام، كما يمثل 2,42 % من احتياطي الصرف الأجنبي حتى نهاية 2011، وهو ما يمنح للاقتصاد الوطني أمنا ماليا أكبر في حالة وقوع صدمات خارجية. بالإضافة إلى تقلص نسبة البطالة بصورة ملموسة بفضل السياسة الاقتصادية المنتهجة من 17,6 % سنة 2004 إلى 10 % سنتي 2010 و2011.

ونظرا للنمو الهام للنفقات العمومية خلال السنوات الأخيرة، فقد سجلت الأموال العامة في نهاية 2011 (بما فيها ما يوفره صندوق ضبط الإيرادات) عجزا خفيفا في الميزانية قدر بـ 28 مليار دينار مقابل عجز بـ 74,1 مليار دينار نهاية 2010، وكنسبة للناتج المحلي الخام يمثل هذا العجز 0,2 % فقط سنة 2011.

ويمكن القول عموما بالمقارنة مع الجدول (2-8) أن الجزائر قد تمكنت من التحكم في التوازنات الاقتصادية الكلية، لكن الارتفاع الكبير لمعدلات التضخم في السنوات الأخيرة (أكثر من 8 % سنة 2012)

يدعو إلى ضرورة تبني سياسات ناجعة للحد من ارتفاع الأسعار، أما التبعية لقطاع المحروقات بنسبة كبيرة يجعل الجزائر عرضة للصدمات الخارجية في حالة ما سجل سوق النفط انخفاضا متواصلا في الأسعار.

المطلب الثاني: تداعيات بعض الأزمات المالية على الاقتصاد الجزائري

فرع 1: الأزمة البترولية 1986:

إن أزمة انهيار أسعار النفط 1986 كشفت بجلء هشاشة الاقتصاد الجزائري وخطورة الاعتماد المطلق على إيرادات قطاع المحروقات، فبمجرد انهيار أسعار النفط انخفضت قيمة صادرات البترولية الجزائرية، وانخفضت معها إيرادات الجباية البترولية، والتي كان لها تأثير مباشر على الميزانية العامة والاستثمار العمومي، والمديونية الداخلية، وتأثير غير مباشر على الناتج الداخلي الخام، والبطالة والتضخم¹:

أولا- الآثار السلبية المباشرة: أدى انخفاض أسعار البترول وتدهور قيمة الدولار الأمريكي مع بقية العملات الصعبة الأخرى إلى اختلالات توازنية مالية على المستوى الكلي للاقتصاد الجزائري، من بينها:

أ- عجز الميزانية العامة: أدى تراجع إيرادات الجباية البترولية إلى عجز مستمر في الميزانية العامة، وأثر سلبا على التوازن الكلي، مما أدى بالدولة الجزائرية إلى إتباع سياسات التصحيح المدعمة من قبل المؤسسات المالية الدولية.

ب- تدهور الاستثمار العمومي: لقد كان الاعتماد واضح على إيرادات المحروقات في تمويل المشاريع الاستثمارية خلال مخططات التنمية، لكن مع انخفاض الأسعار النفط في 1986 والتي تزامنت مع المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) حتى بدأ حجم الاستثمارات العمومية يتقلص تدريجيا، مما أدى إلى ركود في القطاع المنتج.

ج- تراكم المديونية العمومية الداخلية: أدى انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض حجم إيرادات الجباية البترولية، مما أدى بدوره إلى عدم كفاية الموارد الكلية للميزانية إلى تغطية كامل الحاجيات الوطنية، والتي كانت من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تراكم المديونية العمومية الداخلية.

1- كمال رزيق، سمير عمور، "تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، بدون تاريخ النشر، ص 321.

ثانيا- الآثار السلبية غير المباشرة: أدت هذه الأزمة إلى آثار سلبية غير مباشرة، حيث انعكس سلبا على مستوى دخل المواطنين، وعلى مستوى التوظيف، بسبب انخفاض الناتج الداخلي الخام، من بين هذه الآثار:

أ- تدهور الناتج الداخلي الخام: أدى تناقص حجم الاستثمارات خاصة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية إلى حدوث ركود في القطاع المنتج، والذي كان له الأثر السلبي على معدلات نمو الناتج الداخلي الإجمالي، فنتج عن ذلك لجوء الدولة إلى المؤسسات المالية الدولية لتسوية عجزها عن طريق الاستدانة، مما أدى إلى اشتداد الخناق على الاقتصاد الجزائري بسبب عبء المديونية وخدماتها، والتي تعتبر أهم عائق أمام التنمية.

ب- ارتفاع معدلات التضخم: لقد عرفت مستويات التضخم ارتفاع كبير ، فبعدها كان يقدر معدل التضخم بـ 8,2 % سنة 1984، قفز إلى 15,9 % سنة 1989 و 31,8 % سنة 1992¹.

ج- ارتفاع حجم البطالة: موازاة مع حالة الانكماش الاقتصادي بسبب الأزمة، أثرت بدورها على عمليات إنشاء مناصب الشغل التي عرفت تراجعا كبيرا بسبب تباطؤ وتيرة الاستثمارات العمومية وانخفاض التمويل.

فرع 2: الأزمة المالية العالمية - أزمة الرهن العقاري-

يعتبر الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات الأخرى، جزء من الاقتصاد العالمي و هذا نظراً للعلاقات المالية والتجارية التي تربطه بالعديد من الدول، و مما لا شك فيه أن الاقتصاد الجزائري قد تأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية، ولكن بدرجة اقل من الدول الأخرى، نظرا الظروف الاقتصادية للاقتصاد الوطني التي سبقت انفجار الأزمة الاقتصادية العالمية، و هذا جراء الارتفاع المستمر لأسعار البترول في الفترة الممتدة عموما من سنة 2000 إلى غاية النصف الأول من سنة 2008، مع العلم أن بداية الأزمة كانت أواخر 2007. و قد استطاعت الجزائر أن تقضي على الإختلالات المالية الكبيرة التي كان يعاني منها الاقتصاد، بفضل السياسات الرشيدة و هذا باعتراف مؤسسات بروتن وودز.

أما بالنسبة لقنوات انتقال الأزمة إلى الجزائر فهي ترجع إلى درجة ارتباط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي من الجانب المالي و التجاري، والتي يمكن أن نتطرق لها في العناصر التالية²:

- اعتماد جانب إيرادات الميزانية على الجباية البترولية.

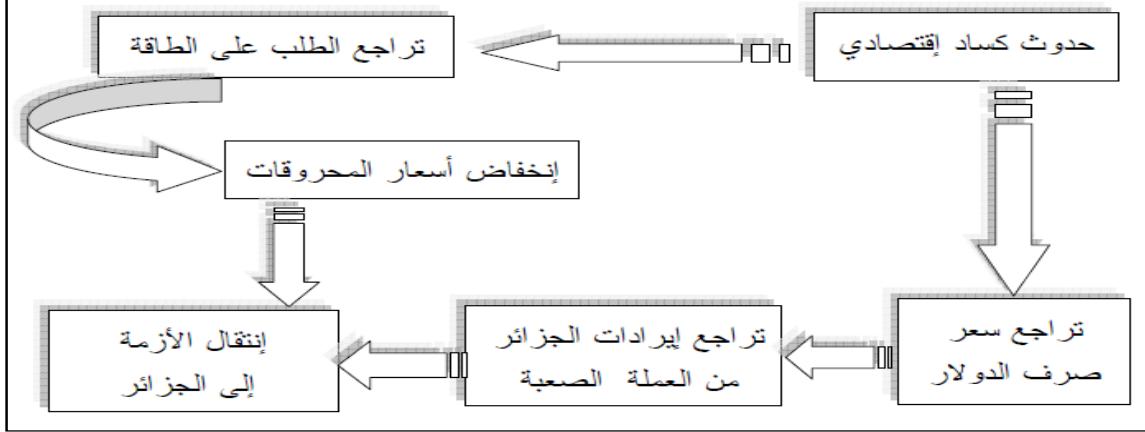
1- كمال رزيق، سمير عمور، مرجع سابق، ص 323.

2- طالب صلاح الدين، مرجع سابق، ص 180.

الفصل الثاني: الاقتصاد الجزائري ومدى تأثره بالأزمات المالية

- التأثير الأكبر سيكون عن طريق أسعار النفط العالمية، حيث تعتمد الصادرات الجزائرية بشكل كبير على المحروقات حيث تصل إلى 97 %، و يمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-4): آلية انتقال الأزمة المالية والاقتصادية الحالية إلى الجزائر



المصدر: المصداق: زابدي عبد السلام و مقران يزيد، مرجع سابق، ص10.

- عدم ميل التبادل التجاري في صالح الجزائر، لأن أغلبية واردات الجزائر بالأورو، في حين أن أغلب صادراتها بالدولار، و هذا في ظل تدهور الدولار.

- تآكل احتياطات الصرف الموظفة بالدولار في حال استمرار انخفاض سعر صرف الدولار وخاصة أن الجزائر تستثمر جزء منها في سندات الخزينة الأمريكية.

- أن عودة ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال العام 2009 ، لم يكن ناتجاً عن الطلب على الطاقة، و إنما نتج عن سياسة منظمة الأوبك في تخفيض الإنتاج و بالتالي فإن الكميات المصدرة شهدت انخفاضا محسوسا مما أثر على العائدات المالية لدول المنظمة كالجزائر.

- تراجع التحويلات المالية من الخارج إلى الجزائر و تأثر النشاط السياحي بالأزمة.

- تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لأن نمو الاقتصاد العالمي يعد أهم العوامل المؤثرة على توليد و انتعاش التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن التراجع الحاد في أسعار المواد الأولية وعلى رأسها النفط والغاز اثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إلى هذا القطاع الذي يعتبر القطاع الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

وعموما، كان تأثير الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري بنسب اقل مقارنة بالدول العربية الأخرى، ويرجع ذلك للأسباب التالية¹:

- عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي في الجزائر.

- عدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها.

1- - مفتاح صالح ومعرفي فريدة، مرجع سابق، ص08.

الفصل الثاني: الاقتصاد الجزائري ومدى تأثره بالأزمات المالية

- انغلاق الاقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي، ذلك أن الإنتاج الجزائري لا يعتمد على التصدير باستثناء المحروقات التي تمكنت الجزائر من تحقيق تحكّم جيد في إيراداتها بفضل صندوق ضبط الإيرادات، و ذلك ما يجعله في مأمن من أي كساد قد يصيب الاقتصاد العالمي على الأقل في المدة القصيرة والكثير من الدول التي تعتمد على صادرات قد تتأثر بالركود والكساد في الدول المستهلكة لمنتجاتها.

- اعتماد الحكومة الجزائرية على موازنة بسعر مرجعي يقل كثيرًا عن أسعار السوق (37 دولار)، وهذا ما يجنبها أي انعكاسات في حالة انخفاض أسعار البترول.

خلاصة الفصل الثاني

يعتبر الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات الأخرى، جزء من الاقتصاد العالمي وهذا نظرًا للعلاقات المالية والتجارية التي تربطه بالعديد من الدول، و مما لا شك فيه أن الاقتصاد الجزائري قد يتأثر بالأزمات المالية العالمية، ولكن بدرجة أقل من الدول الأخرى، نظرا الظروف الاقتصادية للاقتصاد الجزائري وما يتميز به من خصائص هيكلية وتأثير القطاع المالي للدولة على توجهات الاقتصاد.

أما بالنسبة لقنوات انتقال الأزمة إلى الجزائر فهي ترجع إلى درجة كبيرة بالارتباط الكبير للاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، مما يجعله شديد التأثير للصدمات النفطية الناتجة عن التقلبات في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية وهو ما حدث في 1986 خلال الأزمة النفطية.

ورغم تمكن الجزائر من التحكم في التوازنات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الوطني، إلا أن التبعية الشديدة لقطاع المحروقات يجعل الجزائر عرضة للصدمات الخارجية في حالة ما سجل سوق النفط انخفاضا متواصلا في الأسعار، وهنا تكمن أهمية صندوق ضبط الإيرادات وهو ما سنتطرق إليه في الفصل الثالث.

الفصل الثالث:

فعالية دور صندوق ضبط الإيرادات في
الوقاية من الأزمات المالية

مقدمة الفصل الثالث:

إن المتتبع لتطورات أسعار النفط على المستوى الدولي يدرك أن هذه الأخيرة سجلت ارتفاعات قياسية منذ بداية العقد الحالي، وبطبيعة الحال تعد الدول المصدرة للنفط من بينها الجزائر المستفيد الأول من الطفرة النفطية التي يشهدها العالم في الوقت الحالي إذ حققت مداخيل كبرى من النقد الأجنبي ساهمت إلى حد ما في تحسين أداء بعض مؤشرات الاقتصاديات على غرار تسجيل موازين المدفوعات بالإضافة إلى الموازنة العامة لفوائض مالية معتبرة باعتبار أن الجباية البترولية تعد المصدر الرئيسي للإيرادات العامة في معظم هذه الدول.

والجزائر بصفتها دولة نفطية، فإن الاقتصاد يتميز باعتماد إيراداته بشكل كبير على الجباية المتأتية من قطاع المحروقات، وكما نعلم فإن أسعار النفط تحدد خارجيا ضمن أسواق عالمية كبرى، وبالتالي فإن استقرار الاقتصاد الجزائري مرتبط بالتغيرات التي تحصل في أسعار هذه المادة، وهنا يمكننا القول أن الاقتصاد الجزائري حساس للصدمات الخارجية التي تأتي من تقلبات أسعار النفط. فهل يمكن لصندوق ضبط الإيرادات وقاية الاقتصاد الجزائري من الأزمات والصدمات الخارجية؟

للإجابة على ذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى المحاور التالية:

- دوافع إنشاء صندوق ضبط الإيرادات؛

- تقييم أداء صندوق ضبط الإيرادات في الفترة 2000-2012؛

- تحليل دور صندوق ضبط الإيرادات في وقاية الاقتصاد الجزائري من الأزمات المالية من خلال تقييم أدائه.

المبحث الأول: دوافع إنشاء صندوق ضبط الإيرادات:

لقد شهدت بداية الألفية ارتفاع أسعار المحروقات بشكل كبير، أدى إلى تحقيق ميزانية الدولة الجزائرية لفوائض مالية، حيث قامت بإنشاء صندوق يعمل على امتصاص هذه الفوائض والذي جاء كاستجابة لمتغيرات داخلية وخارجية.

المطلب الأول: صندوق ضبط الإيرادات وتقلبات أسعار النفط

لقد سبق تاريخ إنشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000 تعرض الجزائر إلى أصعب فترة منذ الاستقلال، وهي فترة التسعينات متأثرا بتداعيات الأزمة النفطية 1986 وما تبعها من تدهور في مداخل الدولة وتراكم المديونية. ومع بداية الألفية، بدأ الاقتصاد الجزائري في الانتعاش مستفيدا من الارتفاع المسجل في أسعار المحروقات، ومن المعروف أن إيرادات الميزانية العامة في الجزائر تأتي في غالبيتها من الجباية البترولية حيث أن توفر الجزائر على ثروة هامة من الموارد الطبيعية ممثلة خاصة في البترول والغاز الطبيعي ساهم بدرجة كبيرة في تكوين هيكله الاقتصادي الجزائري، حيث أن هذا الارتباط بعائدات قطاع المحروقات يمثل من جهة أهم مصدر لتدفقات العملات الأجنبية، ومن جهة أخرى يترتب على هذا الارتباط تأثيرات مهمة على المتغيرات الاقتصادية الكلية للبلد، حيث تؤدي التقلبات في أسعار البترول إلى تقلبات مماثلة في المتغيرات الاقتصادية الكلية (تغيرات في قيمة الصادرات، في مداخل الحكومة، وفي سعر الصرف). وتنتقل تقلبات أسعار البترول العالمية إلى المتغيرات الاقتصادية الكلية بواسطة عدة قنوات، ومن بين أهم هذه القنوات السياسة المالية، وهذا من خلال الارتباط بين الميزانية (متغيرات الميزانية التي تتمثل في الإيرادات الجبائية والنفقات العامة) والمداخل المتأثية من قطاع المحروقات، وقد تزامنت فترة إنشاء صندوق ضبط الإيرادات مع فترة بداية انتعاش الاقتصاد الجزائري وتحسن إيرادات الدولة.

المطلب الثاني: دوافع إنشاء صندوق ضبط الإيرادات

يمكن تقسيم الدوافع التي حفزت الحكومة على إنشاء هذا الصندوق إلى دوافع داخلية وخارجية¹:

فرع 1: الدوافع الداخلية:

إن تأثير قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري يتم وفقا لثلاث مستويات:

1- لعاطف عبد القادر وبوقليح نبيل، مداخلة بعنوان "فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخل الثروة البترولية في الجزائر"، المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعو فرحات عباس، سطيف، أيام 08/07 أبريل ص ص 02-03.

أولاً- تأثير قطاع المحروقات على معدل النمو الاقتصادي: يشكل قطاع المحروقات نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ متوسط نسبة مساهمة هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1996-2000 حوالي 29,68 %، مع العلم أن سنة 2000 تعد السنة التي سجلت أكبر نسبة حيث مثل قطاع المحروقات نسبة 39,4 % من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يؤكد الأهمية المتزايدة التي ما فتئ يسجلها هذا القطاع من سنة لأخرى مما يعني أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد بشكل كبير بمعدل النمو الذي يسجله قطاع المحروقات.

ثانياً- تأثير قطاع المحروقات على الموازنة العامة للدولة: تعد الجباية البترولية المورد الرئيسي لإيرادات الدولة، إذ بلغت نسبة الجباية البترولية من الإيرادات العامة للدولة 64,12 % كمتوسط خلال الفترة (1996-2000) مع العلم أن هذه النسبة سجلت أكبر قيمة في سنة 2000 لتصل إلى 76,86 %، كل ذلك يعني أن الموازنة العامة للدولة تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات التي تسجلها أسعار النفط على المستوى العالمي، و باعتبار أن تمويل السياسات الاقتصادية العامة للدولة يتم بواسطة الموازنة العامة للدولة فإنه يمكن القول أن أداء قطاع المحروقات يعد المحدد الرئيسي لاستقرار واستمرار تنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية في الجزائر.

ثالثاً- تأثير قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات: تشكل صادرات قطاع المحروقات المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر باعتبار أن صادرات هذا القطاع مثلت نسبة 96,20 % كمتوسط خلال الفترة (1996-2000)، وبما أن الميزان التجاري يمثل أحد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات يمكن القول أن أداء قطاع المحروقات يؤثر بشكل مباشر على توازن ميزان المدفوعات في الجزائر.

ومن هذا المنطلق فإن الدوافع الداخلية التي أدت إلى إنشاء صندوق ضبط الموارد تتمثل أساساً في رغبة الحكومة استحداث آلية تعمل على ضبط الإيرادات العامة للدولة وبالتالي الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة الأمر الذي يمكنها من تنفيذ مختلف سياساتها الاقتصادية، ومن ثم التخفيف من حدة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري نتيجة تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

فرع 2: الدوافع الخارجية

تتمثل أساساً في دافعين:

أولاً- تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية: تتميز أسعار النفط بعدم استقرارها بالنظر لتأثرها بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية وهو ما يؤدي إلى تعرض اقتصاديات الدول النفطية من بينها الجزائر لصدمات إيجابية أو سلبية حسب مستويات الأسعار المسجلة في الأسواق العالمية، وأمام هذا

الفصل الثالث: مدى فعالية دور صندوق ضبط الإيرادات في الوقاية من الأزمات المالية

الواقع وفي ظل عدم اليقين الذي يميز أسعار النفط على المدى المتوسط والطويل، قررت الحكومة استحداث صندوق خاص يعمل كآلية لامتناس الفوائض المالية الناتجة عن الصدمات الإيجابية والاحتفاظ بها في شكل احتياطات لمواجهة الصدمات السلبية التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري والناتجة عن أي انهيار قد يمس أسعار النفط مستقبلاً.

ثانياً- رواج فكرة إنشاء صناديق للنفط بين معظم الدول النفطية: تعد تجربة الجزائر من خلال إنشائها لصندوق النفط «صندوق ضبط الإيرادات» التجربة الأحدث في هذا المجال مقارنة مع بعض تجارب الدول النفطية، حيث نجد أن هناك دول عديدة سبقت الجزائر في مجال إنشاء صناديق النفط على غرار الكويت، الإمارات العربية المتحدة، النرويج، وماليزيا وبالتالي يمكن القول أن تأسيس صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر هو نتيجة حتمية لانتشار ورواج فكرة إنشاء مثل هذه الصناديق بين الدول النفطية، كما أن تعدد تجارب مختلف هذه الدول يسمح للحكومة بالاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال على غرار تجربة النرويج والكويت.

المبحث الثاني: تقييم أداء صندوق ضبط الإيرادات في الفترة 2000-2012

إن من المهام الموكلة لصندوق ضبط الإيرادات هو تمويل عجز الموازنة العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية، وتخفيض حجم المديونية الخارجية، وقد جاء قانون المالية التكميلي لسنة 2006 ليوسع من مجال تدخل الصندوق ليشمل تمويل عجز الخزينة العمومية للدولة، وبالتالي عجز الموازنة العامة للدولة مهما كان سبب العجز، مع أن لا يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار، فهل نجح الصندوق في تحقيق أهدافه؟

المطلب الأول: تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2012

لقد عرف صندوق ضبط الإيرادات تطورات مهمة منذ إنشائه سنة 2000 إلى غاية نهاية 2012، والجدول التالي يوضح ذلك:

الفصل الثالث: مدى فعالية دور صندوق ضبط الإيرادات في الوقاية من الأزمات المالية

جدول رقم (3-1): تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2012

الوحدة: مليار دينار جزائري

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
													الموارد:
5381,702	4842,837	4316,465	4280,072	3215,53	2931,045	1842,686	712,688	320,892	27,534	171,534	232,137	0	-رصيد السنة السابقة
2534,986	2300,320	1318310	400,675	2288,159	1738,000	1798,000	1368,836	623,499	448,914	26,504	123,864	453,237	-فائض قيمة الجباية البتروولية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	-تسيبقات بنك الجزائر
7916688	7143,157	5634,775	4680,747	5503,690	4669,893	3640,686	2090,524	944,391	476,092	198,038	356,237	453,237	مجموع الموارد
													الاستخدامات:
0	0	0	0	465,437	314,455	618,111	247,838	222,703	156,000	170,060	184,467	221,100	-سداد الدين العمومي
2283,260	1761,455	791,938	364,282	758,180	531,952	91,530	0	0	0	0	0	0	-تمويل عجز الخزينة الصومية
0	0	0	0	0	607,956	0	0	0	0	0	0	0	-سداد تسيبقات بنك الجزائر
2283,260	1761,455	791,938	364,282	1223,617	1454,363	709,641	247,838	222,703	156,000	170,060	184,467	221,100	مجموع الاستخدامات
5633,428	5381,702	4842,837	4316,465	4280,073	3215,530	2931,045	1842,686	721,688	320,892	27,978	171,534	232,137	رصيد الصندوق في نهاية السنة

المصدر: وزارة المالية، إحصائيات المديرية العامة للتوقعات والسياسات، 2013. (www.dgpp-mf.gov.dz)

من خلال الجدول، نلاحظ أن صندوق ضبط الإيرادات يعتمد بصفة كلية على مورد واحد والمتمثل في فائض قيمة الجباية البتروولية، مما يجعله أكثر تأثرا بتغيرات أسعار النفط. ويمكن تقسيم تطورات وضعية الصندوق إلى ثلاثة فترات:

الفترة الأولى: 2005-2000:

حدد مهام تدخل الصندوق خلال هذه الفترة على مستويين، الأول يتمثل في تمويل عجز الميزانية العامة لدولة عند انخفاض إيرادات الجباية البتروولية الفعلية لمستوى اقل من تقديرات قانون المالية المحددة بـ 19 دولار للبرميل لمختلف القوانين المالية لهذه الفترة، أما المستوى الثاني فيتمثل في تخفيض حجم المديونية. غير أن النشاط الفعلي للصندوق اقتصر فقط على سداد الدين العمومي حيث قدرت مجموع الديون المسددة بـ 1202,168 مليار دج، فيما لم تستخدم موارد الصندوق في تمويل عجز الموازنة نظرا لتسجيل هذه الأخيرة فوائض مالية سنوية معتبرة والتي حولت إلى الصندوق مستفيدة من الارتفاع المسجل في أسعار النفط وتجاوزها للسعر المرجعي المعتمد في إعداد قوانين المالية، وتجدر الإشارة إلى أن رصيد الصندوق عرف انخفاضا بين 2000 و2002 من 232,137 مليار دج إلى 27,978 مليار دج وهذا راجع

الفصل الثالث: مدى فعالية دور صندوق ضبط الإيرادات في الوقاية من الأزمات المالية

إلى انخفاض قيمة الجباية البترولية من 453,237 مليار دج إلى 26,504 مليار، بالإضافة إلى كون قيمة المبالغ المخصصة لسداد الدين العمومي في 2001 و2002 والمقدرة بـ 184,467 مليار دج و170,060 مليار دج على التوالي قد فاقت المبالغ المحصل عليها من فائض قيمة الجباية البترولية والمقدرة بـ 123,864 مليار دج سنة 2001 و26,504 مليار دج سنة 2002.

كما تميزت هذه الفترة بإدخال تعديل على القواعد المنظمة للصندوق سنة 2004 بإضافة مورد جديد للصندوق والمتمثل في تسبيقات بنك الجزائر للتسيير النشاط للمديونية، دون أن يتم يصاحبه تحويل فعلي إلى الصندوق.

الفترة الثانية: 2006-2008:

تميزت هذه الفترة بإدخال تعديلات على أهداف الصندوق من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2006 حيث أصبح الهدف الرئيسي يتمثل في تمويل عجز الخزينة العمومية للدولة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج، بالإضافة إلى تخفيض المديونية العمومية، وبذلك يمكن للصندوق تمويل أي عجز للخزينة العمومية وبالتالي تمويل عجز الموازنة العامة مهما كان سبب هذا العجز بشرط أن لا يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج، مما يؤكد رغبة الحكومة في جعل صندوق ضبط الإيرادات أداة مستدامة لضبط الموازنة العامة على المدى البعيد. هذا وقدرت حجم الموارد الموجهة لتمويل عجز الخزينة العمومية خلال هذه الفترة بـ 986,992 مليار دج، ويرجع هذا الارتفاع إلى تزايد الإنفاق الحكومي للدولة، كما قامت الحكومة باستخدام موارد الصندوق في عمليات سداد الدين العمومي بما فيها التسديد المسبق للمديونية حيث بلغت قيمة الديون المسددة خلال هذه الفترة بـ 1398,003 مليار دج، بالإضافة إلى تسديد تسبيقات بنك الجزائر الممنوحة في فترات سابقة والتي بلغت 607,956 مليار دج. أما من جانب الموارد، فقد بلغت قيمة التحويلات إلى الصندوق خلال هذه الفترة بـ 5824,159 مليار دج، وهي مجموع الفوائض المالية المحققة والمتمثلة في فائض قيمة الجباية البترولية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، هذا وقد حقق رصيد الصندوق ارتفاع متواصل من 2931,045 مليار دج سنة 2006 إلى 4316,465 مليار دج سنة 2008.

الفترة الثالثة: 2009-2012:

عرفت التحويلات المالية إلى الصندوق في بداية هذه الفترة أي في سنة 2009 تراجعاً إلى 400,675 مليار دج بعدما كانت تقدر بـ 2288,159 مليار دج سنة 2008، ويرجع ذلك إلى تأثر الصندوق بالانخفاض المسجل في أسعار المحروقات نتيجة الأزمة المالية العالمية، لكن سرعان ما عادت إلى الارتفاع بداية من 2010 أين بلغت قيمة التحويلات إلى الصندوق إلى 1318,310 مليار دج، لترتفع

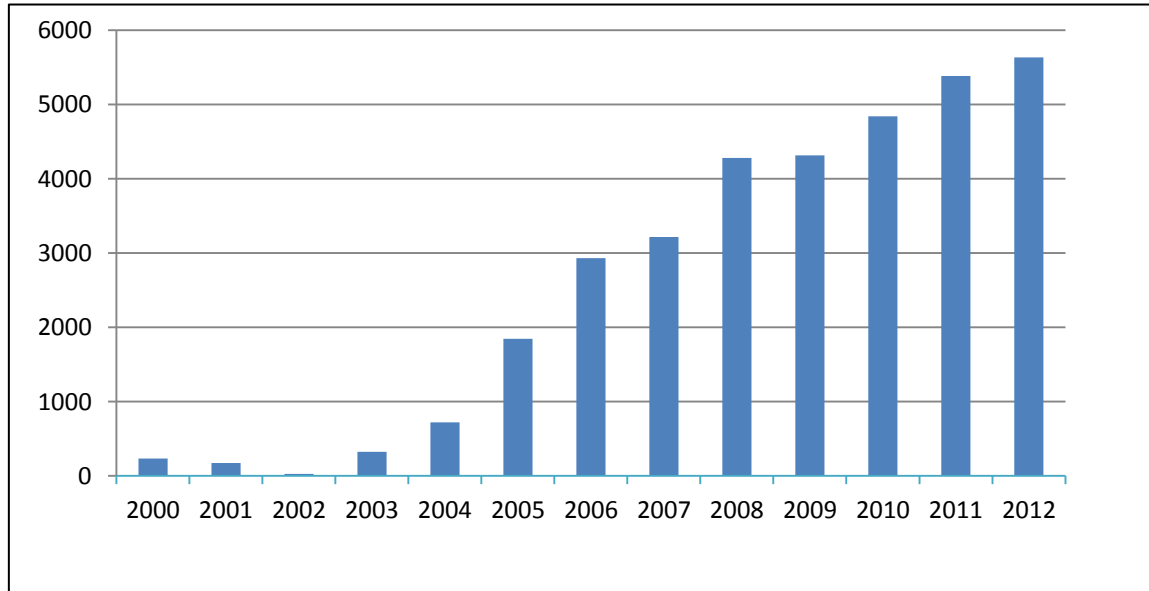
الفصل الثالث: مدى فعالية دور صندوق ضبط الإيرادات في الوقاية من الأزمات المالية

إلى 2300,320 مليار دج سنة 2011، و2534,986 مليار دج سنة 2012. أما من جانب الاستخدامات، فتميزت هذه الفترة باقتصارها على تمويل عجز الخزينة العمومية فقط دون استخدام موارد الصندوق في تسديد المديونية، وقد بلغت قيمة التحويلات الموجهة لتمويل عجز الخزينة العمومية خلال هذه الفترة بـ 5200,935 مليار دج مسجلة ارتفاع من سنة إلى أخرى.

وعموما، عرف رصيد الصندوق ارتفاعا من سنة إلى أخرى نتيجة الارتفاع المسجل في أسعار المحروقات ما عدا في سنتي 2001 و2002 أين انخفض رصيد الصندوق متأثرا بانخفاض الأسعار، كما يبينه الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (1-3): تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات من 2000 إلى 2012

الوحدة: مليار دينار جزائري



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (1-3)

المطلب الثاني: تقييم أداء ادوار صندوق ضبط الإيرادات

إن تقييم فعالية دور صندوق ضبط الإيرادات يكون عبر تقييم مختلف الأدوار التي لعبها الصندوق سواء في تمويل عجز الخزينة العمومية وبالتالي عجز الموازنة العامة، بالإضافة إلى فعاليته في تسديد الديون العمومية.

فرع 1: تقييم دور الصندوق في تمويل عجز الموازنة العامة

إن تحديد الدور الذي قام به الصندوق في تمويل عجز الموازنة العامة يتطلب تحليل معطيات الجدول السابق بالإضافة إلى معطيات الجدول الموالي الذي يبين تطور عمليات الخزينة العمومية من 2000 إلى 2012:

الفصل الثالث: مدى فعالية دور صندوق ضبط الإيرادات في الوقاية من الأزمات المالية

جدول رقم (2-3): تطور عمليات الخزينة في الفترة 2000-2012

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الإيرادات العامة:	1124,9	1389,7	1576,7	1525,5	1606,4	1714,0	1714,0	1949,1	2902,4	3272,2	3074,6	3489,8	3804,0
- جباية بترولية	720,0	840,6	916,1	836,1	862,2	899,0	916,0	973,0	1715,4	1927,0	1501,7	1529,4	1519,0
- جباية عادية	404,9	549,1	660,3	689,5	744,2	815,0	925,9	976,1	1187,0	1345,2	1572,9	1960,4	2284,9
التنقحات العامة:	1178,1	1321,0	1550,6	1690,2	1891,8	2052,0	2453,0	3108,6	4191,1	4214,4	4466,9	5853,6	7058,1
- نفقات التشغيل	856,2	963,6	1097,7	1122,8	1251,1	1245,1	1437,9	1673,9	2217,8	2293,5	2659,1	3879,2	4782,6
- نفقات التجهيز	321,9	357,4	452,9	567,4	640,7	806,9	1015,1	1434,6	1973,3	1920,9	1807,9	1974,4	2275,5
رصيد الموازنة العامة	-53,2	+68,7	+26,0	-164,7	-285,4	-338,0	-611,1	-1159,5	-1288,7	-942,2	-1392,4	-2363,8	-3254,1
رصيد الحسابات الخاصة	-0,7	-20,0	-11,2	+186,9	+109,9	-129,0	-4,1	+18,9	+31,2	+7,3	+34,7	+24,1	+74,6
تدخلات الخزينة	-0,5	+6,5	-30,9	-32,6	-11,8	-5,2	-32,1	-141,3	-123,8	-134,6	-138,9	129,2	-66,6
الرصيد الاجمالي للخزينة العمومية	-54,4	+55,2	-16,1	-10,4	-187,3	-472,2	-647,3	-1282,0	-1381,2	-1069,6	-1496,6	-2468,8	-3246,1
التمويل:													
- تمويل بنكي	-175,3	-137,0	+26,0	+31,2	-287,5	+118,7	-76,2	-275,4	-346,4	+95,9	+30,1	-19,8	+51,5
- تمويل غير بنكي	+105,7	+85,3	+32,8	-86,0	+57,7	+221,3	+172,6	+213,7	+508,1	+608,8	+674,3	+728,0	+913,8
- أضرار خارجي صافي	-97,1	-110,6	-74,9	-90,9	-53,2	-115,7	-158,7	-110,7	-4,2	+0,7	+0,1	-0,8	-2,4

المصدر: وزارة المالية، إحصائيات مديرية التوقعات والسياسات، 2013 (www.dgpp-mf.gov.dz)

من خلال الجدول نلاحظ تسجيل الموازنة العامة لأرصدة سالبة في معظم الفترة الممتدة من 2000 إلى 2012، باستثناء سنتي 2001 و2002، وقد استمر عجز الموازنة في الارتفاع إلى أن وصل سنة 2012 إلى أكثر من 3254 مليار دج، وهو نفس الشيء المسجل في أرصدة الخزينة العمومية التي عرفت تزايدا مستمرا ما عدا في 2001، وقد سجل أكبر رصيد سلبي في سنة 2012 بأكثر من 3246 مليار دج. ويمكن تفسير هذا العجز المتعمد في رصيد الموازنة العامة وفي الخزينة العمومية إلى تنفيذ الحكومة لسياسة اقتصادية كينزية تهدف إلى تحفيز معدلات النمو الاقتصادي وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للجزائر عن طريق رفع الإنفاق الحكومي. وبناء على ذلك يمكن دراسة تطور وضعية الموازنة العامة وفق ثلاث فترات زمنية:

الفترة الأولى: 2000-2004:

عرفت هذه الفترة تسجيل الموازنة العامة عجزا في الموازنة العامة ما عدا في 2001 و2002، وقد سجل في 2004 أكثر من 285 مليار دج، ويمكن تفسير هذا العجز إلى تنفيذ الحكومة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) بقيمة 525 مليار دج وارتفاع حجم الإنفاق الحكومي، وقد تباينت سياسات تمويل هذا العجز، إلا أن هناك أفضلية نسبية للقرض العام الداخلي على حساب الإصدار النقدي بينما امتنعت الحكومة عن اللجوء إلى الاستدانة الخارجية، كما لم تسجل أي اقتطاعات مباشرة من صندوق ضبط الإيرادات والذي تركز نشاطه في هذه الفترة على تخفيض المديونية العمومية.

إن عدم استعمال موارد الصندوق في التمويل المباشر للعجز الموازني يمكن تفسيره ب¹:

- رغبة الحكومة في الحفاظ على موارد الصندوق واستعمالها فقط لتمويل أي عجز يحدث بسبب انهيار أسعار النفط تحت مستوى السعر المرجعي 19 دولار أمريكي للبرميل الذي على أساسه يتم تقدير إيرادات الجباية البترولية خلال كل سنة، مما يعني عدم تأكد الحكومة من استقرار أسعار النفط على المستوى العالمي، وحرصها على تجنب أي صدمة سلبية قد تشمل الموازنة العامة نتيجة تقلبات أسعار المحروقات؛

- رغبة الحكومة في الحفاظ على استقرار الأسعار وبالتالي انخفاض معدلات التضخم باعتبار تمويل العجز الموازني باستخدام موارد الصندوق يؤدي إلى رفع حجم السيولة النقدية المتداولة في الاقتصاد مما يعني زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار، وفي المقابل فإن استعمال الدين العام الداخلي في تمويل العجز الموازني يؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم عن طريق التحكم في زيادة الطلب الكلي الناتج عن ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي بسبب تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال نفس الفترة.

الفترة الثانية: 2005-2009:

تعتبر هذه الفترة فترة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009) حيث خصص له مبلغ قدر بـ 4200 مليار دج من النفقات العمومية التنموية، وهذا ما أدى إلى تزايد مستمر لعجز الموازنة العامة والتي ارتفعت من 338 مليار دج سنة 2005 إلى أكثر من 942 مليار دج سنة 2009، وقد عرفت هذه الفترة توسع مجال تدخل الصندوق بداية من 2006 بمساهمته المباشرة في تمويل نسبة معينة من عجز الموازنة العامة وهو ما يتوافق مع التعديلات التي أدخلت إلى الصندوق في 2006، وقد بلغ حجم تحويلات الصندوق لتغطية عجز الخزينة خلال هذه الفترة بأكثر من 1745 مليار دج.

1- بوفليح نبيل، العاطف عبد القادر، مرجع سابق، ص 09.

الفترة الثالثة: 2010-2012:

تزامنت هذه الفترة مع تنفيذ الحكومة لبرنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، حيث سجل رصيد الموازنة العامة خلال الثلاث السنوات الأولى أي 2010، 2011، 2012 عجزا بـ 1392,4 مليار دج و 2363,8 مليار دج و 3254,1 مليار دج على التوالي، ويفسر ذلك بارتفاع الإنفاق الحكومي.

ويمكن تفسير استخدام الحكومة لموارد الصندوق في تمويل العجز الموازني بالعوامل التالية¹:

- إن الارتفاع المستمر في أسعار النفط أدى إلى تقليل مخاوف الحكومة بشأن حدوث انهيار في أسعار النفط على المدى المتوسط، الأمر الذي شجعها على استعمال موارد الصندوق لتمويل جزء من العجز الموازني الناتج عن ارتفاع الإنفاق الحكومي مع المحافظة دائما على معدلات تضخم منخفضة عن طريق تمويل نسبة معينة من العجز الموازني باستخدام موارد الصندوق.

- إن رغبة الحكومة في تخفيض حجم المديونية العمومية الداخلية والخارجية أدى إلى التقليل من اعتمادها على القرض العام الداخلي في تمويل العجز الموازني، بالإضافة إلى منع الاقتراض الخارجي.

مما سبق يمكن القول أن صندوق ضبط الموارد قد ساهم بصورة فعالة في الحد من عجز الموازنة العامة المسجل خلال الفترة (2000-2012)، علما أن مساهمة الصندوق قد تمت إما بـ:

- طريقة غير مباشرة: تشمل الفترة (2005-2000) حيث أدى استخدام الحكومة للدين العام الداخلي في تمويل العجز الموازني إلى ارتفاع حجم الدين العام الداخلي وهنا يظهر دور صندوق ضبط الموارد من خلال مساهمته في تخفيض حجم المديونية العمومية باعتبارها أحد الأهداف المحددة له ، وبالتالي فإن الصندوق ساهم بطريقة غير مباشرة في تمويل العجز الموازني مع الحفاظ على معدلات تضخم متدنية.

- الطريقة المباشرة: تشمل الفترة (2006-2012) عن طريق مساهمته المباشرة في تمويل نسبة معينة من الموازنة العامة ابتداء من سنة 2006 إلى 2012.

فرع 2: دور الصندوق في تخفيض حجم المديونية العمومية (الداخلية والخارجية)

لإبراز هذا الدور نعرض الجدول التالي:

1- العاطف عبد القادر، بوفليح نبيل، مرجع سابق، ص 10.

الفصل الثالث: مدى فعالية دور صندوق ضبط الإيرادات في الوقاية من الأزمات المالية

جدول رقم (3-3): تطور وضعية الدين العمومي الداخلي والخارجي في الفترة (2000-2012)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الدين العمومي الداخلي (مليار دج)	1022,9	999,4	980,5	982,2	1000,0	1094,3	1779,7	1044,1	734,0	808,8	1099,2	216,4	312,2
الدين العمومي الخارجي (مليار دولار)	20,39	18,10	14,60	14,89	13,49	11,57	0,878	0,912	0,459	0,483	0,475	0,467	0,402
تحويلات صندوق ضبط الإيرادات الموجهة لسداد الدين العمومي (مليار دج)	221,10	184,46	170,06	156,00	222,83	247,83	618,11	314,45	465,43	0	0	0	0

المصدر: وزارة المالية، مديرية التوقعات والسياسات، 2013.

يبين الجدول رقم (3-3) أن الدين العمومي الداخلي والخارجي قد مر بعدة تطورات:

أولاً: الدين العمومي الداخلي:

مر الدين العمومي الداخلي بثلاث مراحل نقسمها إلى ما يلي:

- المرحلة الأولى (2000-2003): وهي مرحلة الانخفاض، حيث انخفض الدين العمومي الداخلي من 1029,9 مليار دج سنة 2000 إلى 982,2 مليار دج سنة 2003، وهو ما يتوافق مع استخدام الحكومة لموارد الصندوق لتخفيض الدين العمومي.

- المرحلة الثانية (2003-2006): ارتفع الدين من 982,2 مليار دج سنة 2003 إلى 1779,7 مليار دج سنة 2006، وفي هذه السنة حقق الدين العمومي الداخلي أعلى قيمة له مقارنة بباقي سنوات الدراسة، ويمكن تفسير هذا الارتفاع إلى لجوء الحكومة إلى الاقتراض الداخلي لتمويل عجز الموازنة العامة بدلا من استخدام موارد صندوق ضبط الإيرادات لتمويل هذا العجز، كما يؤكد تفضيل الحكومة استخدام موارد الصندوق لتسديد الدين العمومي الخارجي على حساب الدين العمومي الداخلي.

- المرحلة الثالثة (2007-2012): عرفت هذه المرحلة فترات ارتفاع وفترات انخفاض، حيث انخفض الدين من 1779,7 مليار دج سنة 2006 إلى 734 مليار دج سنة 2008، ليرتفع سنة 2008 و2009 إلى 808,8 مليار دج و1092,2 مليار دج على التوالي، أما في 2012 فقد سجلت انخفاض إلى 312,2 مليار دج، وعموما عرفت هذه المرحلة انخفاض الدين العمومي الداخلي من 1779,7 مليار دج إلى 312,2 مليار دج ويعود هذا الانخفاض في حجم الديون العمومية الداخلية إلى توجيه الحكومة لموارد صندوق

الفصل الثالث: مدى فعالية دور صندوق ضبط الإيرادات في الوقاية من الأزمات المالية

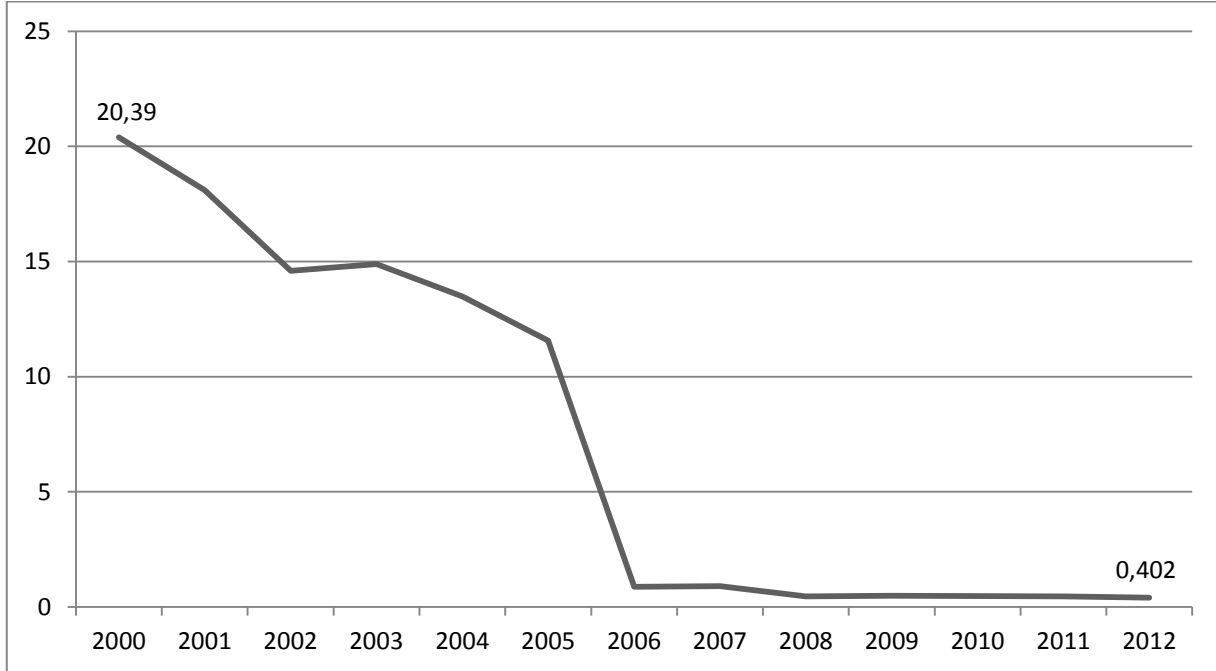
ضبط الإيرادات إلى تخفيض الدين العام الداخلي بعدما تمكنت من خفض المديونية العمومية الخارجية إلى مستويات آمنة.

ثانيا: الدين العمومي الخارجي:

سجلت المديونية العمومية الخارجية انخفاضا مئة سنة إلى أخرى، حيث انخفضت من 20,39 مليار دولار أمريكي سنة 2000 إلى 0,402 مليار دولار أمريكي سنة 2012، وتعتبر الفترة (2000-2006) الفترة التي عرفت أكبر انخفاض من 20,39 مليار دولار إلى 0,878 مليار دولار سنة 2006، ويعود هذا الانخفاض إلى تبني الحكومة لخيار سداد المديونية العمومية الخارجية بما في ذلك التسديد المسبق، والتوقف عن الاقتراض الخارجي نظرا إلى الفوائض المالية التي حققتها الجزائر منذ 2000، أما الفترة (2007-2012) فقد عرفت انخفاضا طفيف جدا مقارنة مع الفترة السابقة كما هو مبين في الشكل البياني رقم (2-3). وتجدر الإشارة إلى إن صندوق ضبط الإيرادات قد لعب دور رئيسي في سداد وتخفيض حجم المديونية الخارجية.

شكل بياني رقم (2-3): تطور وضعية الدين العمومي الخارجي في الفترة (2000-2012)

الوحدة: مليار دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (3-3)

أما فيما يخص تحويلات صندوق ضبط الإيرادات الموجهة لسداد الدين العمومي الداخلي والخارجي، فقد عرفت تحويل أكثر من 1397 مليار دج من 2000 إلى 2008، أما من 2009 إلى 2012

الفصل الثالث: مدى فعالية دور صندوق ضبط الإيرادات في الوقاية من الأزمات المالية

فاقتصر تدخل الصندوق على تمويل عجز الخزينة العمومية، دون استعمال موارد الصندوق في سداد المديونية العمومية.

بناء على التحليل السابق لمختلف مهام صندوق ضبط الإيرادات، فيمكن تقييم أداء هذا الصندوق ضمن الأهداف المحددة له في النقاط التالية:

- ساهم صندوق ضبط الموارد بصفة مباشرة وفعالة وبالتنسيق مع البنك المركزي في تخفيض حجم المديونية العمومية الخارجية خلال الفترة من 2000 إلى 2012.

- إن استخدام الحكومة للصندوق كأداة امتصاص لفائض قيمة الإيرادات البترولية من جهة ومساهمته بصفة مباشرة وغير مباشرة في تمويل عجز الموازنة العامة من جهة أخرى ساهم في الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة والحد من تعرضها لمختلف الصدمات الخارجية (الصدمة النفطية) والداخلية (ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي)، وبالتالي يمكن اعتبار الصندوق كأداة حديثة من أدوات السياسة المالية يمكن للحكومة الاعتماد عليها في التأثير على الأوضاع الاقتصادية نحو الأهداف المرغوبة¹.

- ساهم صندوق ضبط الموارد في تسجيل معدلات تضخم متدنية في الفترة (2000-2009) إذ أن امتصاصه لفائض قيمة إيرادات الجباية البترولية أدى إلى الحد من ارتفاع حجم السيولة النقدية الناتج عن التوسع في الطلب الحكومي، كما أن عدم استخدام الحكومة لموارد الصندوق في التمويل المباشر للعجز الموازني واعتمادها على الاقتراض الداخلي في التمويل في الفترة (2000-2005) ساهم في تخفيض حجم السيولة النقدية المتداولة لدى الأعوان الاقتصادية داخل البلد مما أدى إلى انخفاض معدلات التضخم رغم ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي خلال نفس الفترة، وبالتالي يمكن اعتبار صندوق ضبط الموارد أداة فعالة يمكن للحكومة استخدامها بالتنسيق مع البنك المركزي من أجل تخفيض معدلات التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار².

المبحث الثالث: تحليل دور صندوق ضبط الإيرادات في الوقاية من

الأزمات المالية من خلال تقييم أدائه

إن فعالية دور صندوق ضبط الإيرادات في وقاية الاقتصاد الجزائري من الأزمات المالية مرتبط بمدى مساهمته في استقرار الاقتصاد الوطني عبر التحكم في التوازنات المالية الكلية ومدى قدرته في تجنب الصدمات الخارجية.

1- العاطف عبد القادر، بوفليح نبيل، مرجع سابق، ص 12.

2- بوفليح نبيل، "دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مرجع سابق، ص ص 211-212.

المطلب الأول: دور الصندوق في وقاية الاقتصاد الجزائري من الأزمات المالية

فرع 1: مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في استقرار الاقتصاد الجزائري

لقد تزودت الجزائر مع مرور السنين بالأدوات القانونية والاقتصادية الملائمة لإدارة سياسات تهدف إلى تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية والحفاظ عليها لاتقاء الصدمات والأزمات المالية الخارجية، ومن بين هذه الآليات نجد صندوق ضبط الإيرادات الذي أصبح منذ إنشائه أداة رئيسية تستخدمها الحكومة لتحقيق أهداف السياسة المالية التي تريد تطبيقها، كما لعب دور مهم في تحقيق التوازن خاصة من جانب المالية العامة للدولة، وذلك من خلال فاعليته في تخفيض حجم المديونية العمومية خاصة الخارجية منها نظرا لآثارها السلبية على الاقتصاد الوطني. كما لعب الصندوق دور مهم في امتصاص الفوائض المالية المحققة نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات منذ سنة 2000 وتجنب الاقتصاد آثار ما يعرف بالمرض الهولندي، واستعمال موارد الصندوق في تمويل عجز الخزينة العمومية للدولة وبذلك عجز الموازنة العامة للدولة والتي تعتبر من أهم العناصر المؤثرة في التوازنات الاقتصادية الكلية من خلال تأثيرها المباشر على توجه الاقتصاد الوطني.

وبالمقارنة بين نتائج تقييم أداء صندوق ضبط الإيرادات مع معطيات الجدول رقم (2-9) الذي يبين مستوى تحكم الاقتصاد الجزائري في التوازنات الاقتصادية الكلية، يمكن القول أن صندوق ضبط الإيرادات قد لعب دور مهم في استقرار الاقتصاد الجزائري وفي المحافظة على التوازنات المالية للجزائر خاصة وأنه يتربع على حجم موارد هامة قدرت في 2012 بأكثر من 5633 مليار دينار جزائري مما يمكنه من أن يلعب دور أكثر فاعلية في السنوات القادمة.

فرع 2: دور الصندوق خلال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية – أزمة الرهن العقاري-

لقد تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة الاقتصادية العالمية، ولكن بدرجة أقل من الدول الأخرى، نظرا للظروف الاقتصادية للاقتصاد الوطني التي سبقت انفجار الأزمة الاقتصادية العالمية، وهذا جراء تزايد الفوائض المالية الناتجة عن الارتفاع المستمر لأسعار البترول منذ سنة 2000، وقد كان التأثير الأكبر عن طريق انخفاض أسعار النفط العالمية في 2009، وهذا نظرا لاعتماد الصادرات الجزائرية بشكل كبير على المحروقات حيث تصل إلى أكثر من 97 %، بالإضافة إلى اعتماد جانب إيرادات الميزانية العامة للدولة على الجباية البترولية، هذه الأخيرة انخفضت من 4003,55 مليار دج في سنة 2008 إلى 2327,67 مليار دج مع نهاية 2009، ويكمن دور الصندوق في تمويل عجز الخزينة وهو ما سمح للحكومة بمواصلة سياسة الإنفاق التوسعي لتحفيز الاقتصاد الوطني. وتجدر الإشارة إلى أنه رغم

الفصل الثالث: مدى فعالية دور صندوق ضبط الإيرادات في الوقاية من الأزمات المالية

انخفاض أسعار النفط في 2009 إلى مستويات منخفضة جدا إلا أنها كانت فوق مستوى السعر المرجعي لبرميل النفط المعتمد في إعداد قانون المالية والذي يقدر بـ 37 دولار للبرميل.

أما فيما يخص أثر الأزمة المالية والاقتصادية العامة على صندوق ضبط الإيرادات قد كان من خلال التأثير على موارد الصندوق التي يرتبط حجمها بمستويات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وفي نفس السياق أدى تراجع سعر البرميل من النفط من 99,97 دولار سنة 2008 إلى 62,10 دولار في سنة 2009¹ إلى انخفاض فائض قيمة الجباية البترولية المحولة إلى الصندوق من 2288,159 مليار دج سنة 2008 إلى 400,675 مليار دج سنة 2009 بنسبة انخفاض 82,49 %، ورغم ذلك فقد سجل ارتفاع طفيف في أصول الصندوق بنسبة 0,85 % وبقيمة تقارب 4316,46 مليار دج مع نهاية سنة 2009، وهو ارتفاع يرجع إلى امتناع الحكومة عن استخدام موارد الصندوق في سداد الدين العمومي، بالإضافة إلى تخفيض حجم التحويلات الحكومية الموجهة لتغطية عجز الموازنة العامة، مما سبق يمكن القول أن تأثير الأزمة على صندوق ضبط الموارد هو تأثير محدود لم يتعد حدود تخفيض معدل نمو أصول الصندوق مقارنة بالسنوات السابقة، علما أن عدم تأثر دور الصندوق بالأزمة يرجع إلى مجموعة من العوامل التي يمكن إبرازها فيما يلي²:

- محدودية مجال عمل الصندوق مقارنة بصناديق سيادية أخرى.
- ظرفية الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وعدم استمرارها لمدة زمنية طويلة.
- التحسن التدريجي لأسعار النفط مع نهاية سنة 2009 رغم الانخفاض القياسي المسجل في بداية السنة، وعدم تجاوزها للسعر الأدنى المحدد من طرف الحكومة.
- إتباع الحكومة لسياسة حذرة في تسييرها لأصول الصندوق تركز على تخفيض الاقتطاعات الموجهة لتغطية عجز الموازنة العامة، بالإضافة إلى الامتناع عن استخدام أصول الصندوق في تسديد الدين العمومي.

المطلب الثاني: ضرورة اصلاح وتطوير صندوق ضبط الإيرادات

فرع 1: الانتقادات الموجهة لصندوق ضبط الإيرادات

1- بولفيح نبيل، "دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مرجع سابق، ص 216.

2- نفس المرجع، ص ص 216-217.

الفصل الثالث: مدى فعالية دور صندوق ضبط الإيرادات في الوقاية من الأزمات المالية

إن تقييم تجربة صندوق ضبط الإيرادات لا يجب أن يكون بمعزل عن التجارب الرائدة في هذا المجال، ومن أهم التجارب نجد الصندوق النرويجي، ومن هذا المنطلق يمكن استخلاص بعض نقائص التجربة الجزائرية.

جدول رقم (3-4): مقارنة بين تجربتي الجزائر والنرويج

عناصر المقارنة	النرويج	الجزائر
(1) درجة الارتباط بالنفط	بلد متوسط الارتباط بالنفط من الدرجة B	بلد شديد الارتباط بالنفط من الدرجة B
(2) معلومات عامة عن الصندوق: - التسمية وتاريخ التأسيس - نوع الصندوق ومجال عمله - أهداف الصندوق - موارد الصندوق	صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي 1990. صندوق ثروة سيادي نفطي، داخلي وخارجي. - تحويل الثروة النفطية إلى ثروة مالية مع تحقيق مبدأ التوزيع العادل للثروات بين الأجيال. - الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة وحمايتها من الصدمات الخارجية. - دعم نظام التقاعد الحكومي مستقبلا. فائض قيمة الجباية البترولية وعوائد استثمارات الصندوق.	صندوق ضبط الإيرادات، 2000. صندوق ثروة سيادي نفطي، داخلي. - تمويل عجز الخزينة العمومية مع تخفيض المديونية العمومية. فائض قيمة الجباية البترولية المحول من طرف الحكومة.
(3) حوكمة الصندوق: - ملكية الصندوق - إدارة الصندوق - الهيكل التنظيمي	وزارة المالية. البنك المركزي عن طريق بنك إدارة الاستثمارات النرويجي "NBIM". وجود هيكل تنظيمي للهيئة المكلفة بإدارة أصول الصندوق	وزارة المالية. وزارة المالية. عدم وجود هيكل تنظيمي باعتبار ان الصندوق عبارة عن حساب من حسابات الخزينة العمومية.
(4) الرقابة والمساءلة	وجود نظام رقابة داخلي في الهيئة المكلفة بالتسيير ورقابة وزارة المالية. وجود رقابة خارجية عن طريق البرلمان النرويجي.	عدم وجود رقابة مستقلة على الصندوق باعتبار الصندوق من الحسابات الخاصة التي لا تخضع لرقابة البرلمان.
(5) الشفافية والإفصاح	- وجود مستوى مرتفع من الشفافية عن طريق نشر تقارير فصلية وسنوية مفصلة حول أداء الصندوق من طرف بنك "NBIM" وخضوعها لمراجعة مستقلة. - تقديم وزارة المالية تقرير سنوي للبرلمان حول أداء الصندوق. - توفر موقع الكتروني للصندوق.	- نشر المعلومات يتم بصورة سنوية وإجمالية عن موارد الصندوق وعدم خضوعها لمراجعة مستقلة. - عدم الإفصاح عن التعليمات التي تنظم سير الصندوق. - عدم توفر موقع الكتروني للصندوق.

المصدر: بوفليخ نبيل، "دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مرجع سابق، ص 218.

من بين النقائص التي يمكن استخلاصها نجد¹:

أولاً: هيكل الصندوق: إن صندوق ضبط الموارد في شكله الحالي عبارة عن حساب من حسابات الخزينة العمومية وبالتالي فهو غير مستقل عن الموازنة العامة للدولة مما يؤدي إلى حدوث تداخل بين وظائف الصندوق والموازنة العامة الأمر الذي يقلل من فعالية الصندوق في ضبط الموازنة العامة خاصة خلال فترات ارتفاع إيرادات الجباية البترولية.

ثانياً: محدودية مجال عمل الصندوق: إن تركيز مجال عمل الصندوق على المستوى الداخلي واقتصار عمله الخارجي على سداد المديونية العمومية الخارجية يؤدي إلى وجود سيولة مالية معطلة في الصندوق وبالتالي حرمان الجزائر من عوائد معتبرة يمكن الحصول عليها في حالة استثمار أصول الصندوق في الأسواق المالية العالمية.

ثالثاً: اقتصار موارد الصندوق على الإيرادات البترولية: يعرض الصندوق لصدمات سلبية خطيرة في حالة انخفاض أسعار النفط إلى مستويات متدنية لفترات طويلة مما يعني أن صندوق ضبط الموارد في الجزائر غير مستقل عن تقلبات أسعار النفط وغير مستدام.

رابعاً: الإشراف على الصندوق: إن أفراد وزارة المالية بالإشراف على تسيير الصندوق يعني هيمنة الحكومة على الصندوق مما يؤدي إلى تدني كفاءة استغلال صندوق بالنظر لهيمنة الاعتبارات السياسية على حساب الاعتبارات الاقتصادية في تسيير الصندوق.

خامساً: عدم خضوع الصندوق للمساءلة والشفافية: إن اعتبار صندوق ضبط الموارد حساب خاص من حسابات الخزينة العمومية يعني عدم خضوعه لرقابة البرلمان بالنظر إلى أن العمليات الخاصة بحسابات الخزينة العمومية تتم خارج الموازنة العامة للدولة وهو ما يعني انعدام الرقابة المستقلة على الصندوق، كما أن استعمال الحكومة لموارد الصندوق دون الرجوع للبرلمان يؤدي إلى سوء تسيير الصندوق. إن عدم نشر تقارير دورية تفصيلية عن الصندوق يقلل من شفافية التسيير ويؤدي إلى حرمان الرأي العام من الإطلاع على تطور وضعية الصندوق .

فرع 2: مبررات ضرورة اصلاح وتطوير صندوق ضبط الإيرادات

إن السؤال الذي يمكن طرحه هو كيف يجب أن تتصرف الحكومة عبر السياسة المالية إزاء الأصول المالية التي يحتويها الصندوق؟

1- العاطف عبد القادر، بوفليح نبيل، مرجع سابق، ص ص 14-15.

الفصل الثالث: مدى فعالية دور صندوق ضبط الإيرادات في الوقاية من الأزمات المالية

- فهل يجب أن تترك الحكومة هذه الأصول المالية كاحتياط أو كادخار للأوقات الصعبة والتي قد تحدث مستقبلا والناجمة عن الانخفاض الحاد في أسعار المحروقات وبالتالي تمويل العجز.

- أم هل يجب أن تستغل الحكومة هذا الاحتياط النقدي في الاستثمارات الداخلية بهدف دعم نمو الناتج المحلي الإجمالي، أو استثمارها خارجيا في الأسواق المالية الدولية وبالتالي تعريضها لمخاطر مالية قد يتعرض لها النظام المالي الدولي كمثل الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون الخارجية في أوروبا.

إن النقائص التي تميز صندوق ضبط الموارد تفرض على الحكومة ضرورة إخضاع الصندوق لإصلاحات شاملة تشمل أهداف الصندوق وحوكمته ومجال عمله، كما أن رفض تطوير وتوسيع مجال عمل الصندوق ليشمل الاستثمار الخارجي بحجة التخوف من الأزمات المالية العالمية وما تخلفه من خسائر معتبرة على استثمارات صناديق الثروة السيادية أمر غير مبرر باعتبار أن الأزمات المالية العالمية ظرفية وغير مستدامة، وأن تأثيرها على صناديق الثروة السيادية مرتبط بمدى كفاءة وفعالية أنظمة إدارة وتسيير استثمارات الصناديق، كما أن حصر مجال عمل الصندوق داخل البلد لا يعني بالضرورة عدم تعرضه لخطر الأزمات العالمية التي قد تؤثر بصورة غير مباشرة على الصندوق عن طريق تأثيرها على مستويات أسعار النفط والمواد الأولية في الأسواق العالمية، وفي السياق نفسه يمكن ذكر مجموعة من المبررات التي تدعم الموقف المساند لتطوير وإصلاح صندوق ضبط الموارد¹:

أولاً: ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري: يعاني الجهاز الإنتاجي في الجزائر من مشاكل هيكلية تؤثر في قدرته على تغطية الطلب الكلي المحلي فضلا عن الاستجابة لأي زيادة في الطلب وبالتالي فإن الاستعمال الداخلي للفوائض المالية المحققة يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع حجم الواردات لتغطية الزيادة في الطلب المحلي، لذلك فإن الاستثمار الخارجي للفوائض المالية يحافظ على استقرار الاقتصاد الوطني.

ثانياً: تحمل تكلفة الفرصة البديلة: إن الاحتفاظ بالفوائض المالية وعدم استثمارها خارجيا يؤدي إلى تضييع الحكومة لفرص استثمارية خارجية يمكن استغلالها في تحقيق عوائد إضافية للبلاد.

ثالثاً: تدهور قيمة أصول الصندوق: إن الامتناع عن استثمار أصول الصندوق والاحتفاظ بها في شكل سيولة نقدية يعرضها لخطر فقدان قيمتها بسبب ظاهرة التضخم.

1- بوفليح نبيل، "دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مرجع سابق، ص 219-220.

الفصل الثالث: مدى فعالية دور صندوق ضبط الإيرادات في الوقاية من الأزمات المالية

إن الإجابة في نظرنا حول مجال نشاط الصندوق يجب أن يكون داخليا وخارجيا، فالحكومة يجب أن تترك جزء من أصول صندوق ضبط الإيرادات كاحتياط نقدي جاهز لمواجهة أية صعوبات قد تطرأ على الاقتصاد الوطني، كما ينبغي تشغيل الجزء الأكبر من هذه الموارد في استثمارات داخلية تهدف إلى تدعيم السياسة المالية وليس كبديلا عنها. كما ينبغي أيضا تشغيل جزء آخر من هذه الاحتياطيات في الأسواق الدولية بهدف الحصول على مردودية أكثر.

خلاصة الفصل الثالث

لقد أصبح صندوق ضبط الإيرادات منذ إنشائه سنة 2000 أداة رئيسية تستخدمها الحكومة لتحقيق أهداف السياسة المالية التي تريد تطبيقها، كما لعب دور مهم في تحقيق التوازن خاصة من جانب المالية العامة للدولة، وذلك من خلال فاعليته في تخفيض حجم المديونية العمومية خاصة الخارجية منها نظرا لآثارها السلبية على الاقتصاد الوطني. كما لعب الصندوق دور مهم في امتصاص الفوائض المالية المحققة نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات منذ سنة 2000 وتجنب الاقتصاد آثار ما يعرف بالمرض الهولندي، واستعمال موارد الصندوق في تمويل عجز الخزينة العمومية للدولة وبذلك عجز الموازنة العامة للدولة والتي تعتبر من أهم العناصر المؤثرة في التوازنات الاقتصادية الكلية من خلال تأثيرها المباشر على توجه الاقتصاد الوطني.

أما فيما يخص فعالية الصندوق ضد الصدمات النفطية، فالجزائر لم تشهد منذ إنشاء الصندوق لصدمة نفطية حيث لم تسجل انخفاض الأسعار تحت مستوى السعر المرجعي المعتمد في إعداد قوانين المالية، أما ارتفاع الأسعار سنة 2008 إلى أكثر من 140 دولار للبرميل فهي صدمة ايجابية حيث تم تحويل الفوائض المالية للجباية البترولية إلى الصندوق.

الختامة

الخاتمة

لقد تبين من خلال الدراسة أن إنشاء صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر يعبر عن رغبة الحكومة الوصول إلى استغلال مداخيل الثروة النفطية في خدمة الاقتصاد الوطني باعتبارها ثروة زائلة وبالنظر لارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات. إن هذه الخطوة تستحق التشجيع حيث أصبح صندوق ضبط الإيرادات أداة فعالة في ضبط إيرادات الدولة من مداخيل المحروقات واستخدامها في تمويل أي عجز يشمل الموازنة العامة من خلال تمويل عجز الخزينة العمومية، كما ساهم الصندوق بدور فعال في عمليات سداد المديونية العمومية، مما يجعله أداة مهمة في استقرار الوضع المالي للجزائر.

رغم التجربة القصيرة لصندوق ضبط الإيرادات مقارنة مع تجارب بعض الدول الرائدة في هذا المجال، إلا أنه يمكن اعتباره أداة فعالة في المالية العمومية للدولة، كما أن الرصيد الضخم للصندوق من الأموال المحولة من فائض الجباية البترولية يزيد من مساهمة الصندوق في وقاية الاقتصاد الجزائري من الأزمات والصدمات المالية التي يمكن أن تحدث نتيجة التقلبات التي تعرفها أسعار النفط في الأسواق العالمية. إلا أن ذلك لا يمنعنا من التنبيه على مجموعة من النقائص التي تميز التجربة الجزائرية في هذا المجال تشمل على وجه الخصوص أهداف ومجال عمل الصندوق والهيئات المكلفة بتسيير ومراقبة الصندوق التي يجب معالجتها باعتبار أن أي تأخر يؤدي إلى ضياع عوائد مالية معتبرة يمكن للاقتصاد الجزائري الاستفادة منها وقت الصدمات والأزمات المالية.

نتائج اختبار الفرضيات:

فيما يتعلق بالفرضيات المقترحة في مقدمة الدراسة، فقد تم التوصل إلى:

- اختبار الفرضية الأولى: توصلنا إلى إثبات صحة الفرضية، حيث يمكن اعتبار صندوق ضبط الإيرادات صندوق سيادي بالأساس فقط يهدف إلى استقرار الاقتصاد، وهذا نظرا إلى اقتصار مجال نشاط الصندوق في الداخل، وتحديد أهدافه في تمويل أي عجز يشمل الموازنة العامة للدولة وتسديد المديونية العمومية،
- اختبار الفرضية الثانية: توصلنا إلى إثبات صحة الفرضية الثانية، حيث أن تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمات المالية يكون بشكل كبير عبر تأثيرات الصدمات النفطية السلبية نظرا للارتباط الشديد للاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات.

- اختبار الفرضية الثالثة: تم التوصل إلى إثبات صحة الفرضية الثالثة بناء على تقييم دور صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2012) حيث تم التوصل إلى أن صندوق ضبط الإيرادات أصبح أداة فعالة في ضبط الموازنة العامة للدولة، بالإضافة إلى دوره الرئيسي في عمليات سداد المديونية العمومية.

- اختبار الفرضية الرابعة: لقد تم التوصل إلى إثبات أهمية مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في استقرار الاقتصاد الجزائري، من خلال تمويله لأي عجز للموازنة العامة، إلا أنه لا يمكن التأكيد على أنه أداة فعالة في الوقاية من الأزمات المالية نظرا لعدم تعرض الاقتصاد الجزائري لصدمات خارجية سلبية مرتبطة بأسعار النفط منذ إنشاء هذا الصندوق، أما خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة فكان تأثيرها على الاقتصاد الجزائري تأثير محدود لم تتعدى الانخفاض المسجل في أسعار المحروقات في فترة زمنية قصيرة (سنة 2009) والتي سرعان ما عادت إلى الارتفاع مجدداً.

نتائج الدراسة:

إن أهم ما يمكن أن نستخلصه من النتائج في هذه الدراسة نوردتها في الآتي:

1- إن إنشاء صندوق ضبط الإيرادات خطوة شجاعة من أجل ضبط إيرادات الدولة من عائدات المحروقات، فهو يهدف إلى حل هذه المشكلة المتعلقة بإيرادات النفط المتقلبة والتي لا يمكن توقع حدوثها. ويتمثل دور هذا الصندوق في تحويل جميع الإيرادات النفطية إلى بنود إيراداته عند تجاوز مستوى أسعار النفط حاجز 37 دولار في السوق الدولية، أما في حال انخفاض الإيرادات النفطية فسيضمن الصندوق تمويل العجز في الميزانية العامة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتطبيق السياسة المالية.

2- أن صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر قد لعب دوراً مهماً للغاية عمليات سداد المديونية العمومية، خاصة التسديد المسبق للمديونية الخارجية المستحقة الأمر الذي خفض من مدفوعات خدمة الدين العام السنوية والتي كانت تشكل عبء على الميزانية العامة وبالتالي على الاقتصاد.

3- يعاني الاقتصاد الجزائري من اختلالات هيكلية، حيث أن الارتباط الشديد بقطاع المحروقات يجعله عرضة لتأثيرات التقلبات التي تعرفها أسعار النفط في الأسواق العالمية.

4- إن صندوق ضبط الموارد في شكله الحالي عبارة عن حساب من حسابات الخزينة العمومية وبالتالي فهو غير مستقل عن الموازنة العامة للدولة مما يؤدي إلى حدوث تداخل بين وظائف الصندوق والموازنة العامة الأمر الذي يقلل من فعالية الصندوق.

5- إن القواعد والأسس القانونية التي تحكم هذا صندوق ضبط الإيرادات لا تسمح للحكومة الاستغلال الأمثل لموارد أو أصول هذا الصندوق مما يؤدي إلى ضياع عوائد مالية معتبرة يمكن للصندوق الاستفادة منها وتعزيز قدرته على التصدي للآزمات أو الصدمات الخارجية المتكررة والتي قد تحدث مستقبلا.

التوصيات والاقتراحات:

ويمكن سرد أهم هذه التوصيات والاقتراحات في التالي:

- 1- ضرورة مواصلة الحكومة الجزائرية في تنفيذ الإصلاحات المالية ووضع سياسة مالية طويلة الأجل تركز على الحفاظ على موازنة مالية مستدامة غير نفطية، والحد من الاعتماد المفرط للحكومة على صندوق ضبط الإيرادات في تحقيق توازن الموازنة العامة لأن موارد هذا الصندوق غير دائمة ولا ثابتة.
- 2- ضرورة مراجعة القواعد القانونية التي تحكم سير صندوق ضبط الإيرادات والسماح للحكومة باستغلال أموال الصندوق في استثمارات داخلية أو خارجية في المشاريع التي قد تدر مستقبلا إيرادات دائمة ومستقلة على غرار التجربة النرويجية، وذلك لهدف تنويع إيرادات الصندوق وتعزيز قدرته على التصدي للآزمات أو الصدمات الخارجية المتكررة والتي قد تحدث مستقبلا.
- 3- ضرورة تنويع الاقتصاد الجزائري، حيث أن التخلص من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات وتنويع موارد الدولة سيجنب الاقتصاد الجزائري ويلات الصدمات الخارجية والتي غالبا ما ينتج عنها آثار تمس جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الملاحق

جدول الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	المادة 10 من القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق لـ 27 جوان سنة 2000، والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000.	89
02	قرار مؤرخ في 2 ذي القعدة عام 1426 الموافق 4 ديسمبر سنة 2005، يحدّد قائمة الإيرادات والنفقات المقيدة في حساب التخصيص الخاص رقم 103-302 الذي عنوانه "صندوق ضبط الموارد".	90
03	تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات من 2000 إلى 2012.	92
04	تطور الموازنة العامة للدولة من 2000 إلى 2010.	93
05	تطور عمليات الخزينة العمومية من 2000 إلى 2012.	94
06	تطور حجم المديونية العمومية الداخلية والخارجية من 2000 إلى 2012.	95
07	تطور الديون الخارجية من 2000 إلى 2012.	96

ملحق رقم 1: المادة 10 من القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق لـ 27 جوان سنة 2000، والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000

المادة 10 : يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 بعنوان "صندوق ضبط الموارد".

يقيد في هذا الحساب :

في باب الإيرادات :

- فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية،

- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

في باب النفقات :

- ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي،

- تخفيض الدين العمومي.

إنّ الوزير المكلف بالمالية هو الأمر بالصرف الرئيسي لهذا الحساب.

تحدد كميّات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد: 37، الصادرة بتاريخ 25 ربيع الأول عام 1424 هـ الموافق لـ 28 يونيو سنة 2000، ص 10.

ملحق رقم 2: قرار مؤرخ في 2 ذي القعدة عام 1426 الموافق 4 ديسمبر سنة 2005، يحدّد قائمة الإيرادات والنفقات المقيدة في حساب التخصيص الخاص رقم 103-302 الذي عنوانه "صندوق ضبط الموارد"

قرار مؤرخ في 2 ذي القعدة عام 1426 الموافق 4 ديسمبر سنة 2005، يحدّد قائمة الإيرادات والنفقات المقيدة في حساب التخصيص الخاص رقم 103-302 الذي عنوانه "صندوق ضبط الموارد"¹

إن وزير المالية:

- بمقتضى القانون رقم 84-17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق لـ 7 يوليو 1990 والمتعلق بقوانين المالية، والمعدل والمتمم.
- وبمقتضى القانون رقم 90-21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 أوت سنة 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية.
- وبمقتضى القانون رقم 99-11 المؤرخ في 15 رمضان عام 1420 الموافق 23 ديسمبر سنة 1999 والمتضمن قانون المالية لسنة 2000، لاسيما المادة 89 منه.
- وبمقتضى القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق 27 يونيو سنة 2000 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، لاسيما المادة 10 منه.
- وبمقتضى الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 أوت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، لاسيما المادة 46 منه.
- وبمقتضى القانون رقم 03-22 المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1424 الموافق 28 ديسمبر سنة 2003 والمتضمن قانون المالية لسنة 2004، لاسيما المادة 66 منه.
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 05-161 المؤرخ في 22 ربيع الأول عام 1426 الموافق أول مايو سنة 2005 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة.
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-67 المؤرخ في 23 ذي القعدة عام 1422 الموافق 6 فبراير سنة 2002 الذي يحدد كفايات سير حساب التخصيص الخاص رقم 103-302 الذي عنوانه "صندوق ضبط الموارد"، المعدل والمتمم.

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد: 23، الصادرة بتاريخ 13 ربيع الأول عام 1427 هـ الموافق 12 أبريل سنة 2006، ص ص 21-20.

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: تطبيقاً لأحكام المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 02-67 المؤرخ في 23 ذي القعدة عام 1422 الموافق 6 فبراير سنة 2002، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه، يحدد هذا القرار قائمة الإيرادات والنفقات المقيدة في حساب التخصيص الخاص رقم 103-302 الذي عنوانه "صندوق ضبط الموارد".

المادة 2: يقيد في هذا الحساب:

في باب الإيرادات:

- فائض القيمة الناتج عن مستوى إيرادات جباية بترولية يفوق تقديرات قانون المالية.
- تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير للنشط للمديونية الخارجية.
- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

المادة 3: تتمثل العمليات التي يتكفل بها صندوق ضبط الموارد فيما يأتي:

- تعويض ناقص القيمة الناتج عن مستوى إيرادات جباية بترولية يقل عن تقديرات قانون المالية.
- تخفيض المديونية العمومية عن طريق:
 - كل تسديد مسبق للدين العمومي.

المادة 4: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

مراد مدلسي

ملحق رقم 3: تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات من 2000 إلى 2012

MINISTRE DES FINANCES/DGPP
Direction du Recueil des Informations

FONDS DE REGULATION DES RECETTES

Situation du Fonds de Régulation des Recettes en Millions de DA

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
Reliquat année précédente	0	232 137	171 534	27 978	320 892	721 688	1 842 686	2 931 045	3 215 531	4 280 072	4 316 465	4 842 837	5 381 703
Fiscalité pétrolière LF	720 000	840 600	916 400	836 060	862 200	899 000	916 000	973 000	1 715 400	1 927 000	1 501 700	1 529 400	1 519 040
Fiscalité pétrolière recouvrée	1 173 237	964 464	942 904	1 284 974	1 485 699	2 267 836	2 714 000	2 711 848	4 003 559	2 327 675	2 820 010	3 829 720	4 054 349
Plus value sur fiscalité pétrolière	453 237	123 864	26 504	448 914	623 499	1 368 836	1 798 000	1 738 848	2 288 159	400 675	1 318 310	2 300 320	2 535 309
avance banque d'Algérie	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
disponibilités avant prélèvements	453 237	356 001	198 038	476 892	944 391	2 090 524	3 640 686	4 669 893	5 503 690	4 680 747	5 634 775	7 143 157	7 917 012
Principal dette publique prélevé	221 100	184 467	170 060	156 000	222 703	247 838	618 111	314 455	465 437	0	0	0	0
Remboursement avances Banque d'Algérie	0	0	0	0	0	0	0	607 956	0	0	0	0	0
Principal dette publique à prélever	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Financement du déficit du Trésor**	0	0	0	0	0	0	91 530	531 952	758 180	364 282	791 938	1 781 455	2 283 280
Total des prélèvements	221 100	184 467	170 060	156 000	222 703	247 838	709 641	1 454 363	1 223 617	364 282	791 938	1 761 455	2 283 260
Reliquat après prélèvements	232 137	171 534	27 978	320 892	721 688	1 842 686	2 931 045	3 215 530	4 280 073	4 316 465	4 842 837	5 381 703	5 633 752

Source: Direction Générale de Trésor
(Art 25 LFC 2006) (**)

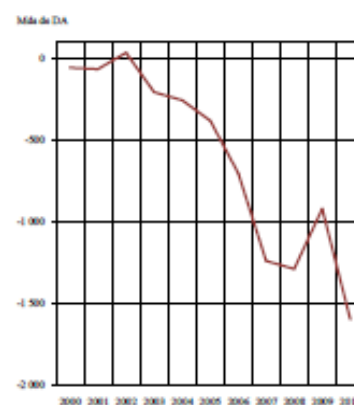
ملحق رقم 4: تطور الموازنة العامة للدولة من 2000 إلى 2010

MINISTRE DES FINANCES /DGPP/Direction du Recueil des Informations

BUDGET DE L'ÉTAT

LE BUDGET DE L'ÉTAT en Mds de DA

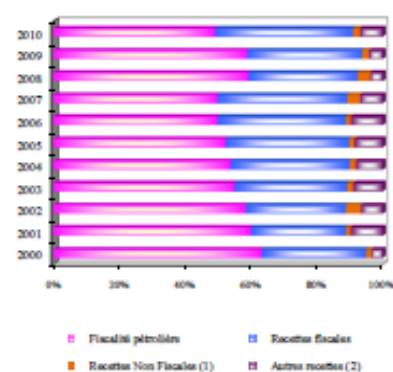
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
Recettes budgétaires	1 138,9	1 400,9	1 570,3	1 530,5	1 599,3	1 718,8	1 835,5	1 951,4	2 895,2	3 275,4	3 056,7
Dépenses budgétaires	1 199,8	1 471,7	1 540,9	1 730,9	1 859,9	2 105,1	2 543,4	3 194,9	4 188,4	4 199,7	4 657,6
Solde budgétaire	-60,9	-70,9	29,4	-210,4	-260,6	-385,3	-707,9	-1 243,6	-1 293,2	-924,3	-1 600,9



LES RECETTES DE L'ÉTAT en Mds de DA

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
Recettes budgétaires	1 138,9	1 400,9	1 570,3	1 530,5	1 599,3	1 718,8	1 835,5	1 951,4	2 895,2	3 275,4	3 056,7
Fiscalité pétrolière	720,0	840,6	916,4	836,1	862,2	899,0	916,0	979,0	1 715,4	1 927,0	1 501,7
Recettes fiscales	362,4	404,2	478,2	520,9	576,2	645,2	714,3	769,1	958,3	1 146,1	1 280,5
Recettes Non Fiscales (1)	16,5	21,2	72,8	28,1	28,9	28,3	29,6	75,3	113,6	68,1	64,0
Autres recettes (2)	40,0	134,8	102,9	135,4	132,0	147,3	175,6	194,1	107,9	134,1	210,53

(1) Produits et revenus des domaines, produits divers du budget.
(2) Contribution du budget de l'État, revenus des participations de l'État, recettes exceptionnelles, fonds de concours et dons et legs



LES DÉPENSES PUBLIQUES en Mds de DA

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010*
Dépenses budgétaires	1 199,8	1 471,7	1 540,9	1 730,9	1 859,9	2 105,1	2 543,4	3 194,9	4 188,4	4 199,7	4 657,6
Dépenses de fonctionnement	881,0	1 037,7	1 038,6	1 163,4	1 241,2	1 232,5	1 452,0	1 642,7	2 290,4	2 255,1	2 796,2
Dépenses d'équipement	318,8	434,0	502,3	567,5	618,7	872,5	1 091,4	1 552,2	1 898,0	1 944,6	1 921,4

SOURCE : Direction Générale de Budget

ملحق رقم 5: تطور عمليات الخزينة العمومية من 2000 إلى 2012

MINISTERE DES FINANCES/DGPP
Direction du Recueil des Informations

OPERATIONS DU TRESOR

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
Recettes budgétaires (en Mds de DA)	1 124,9	1 389,7	1 576,7	1 525,5	1 606,4	1 714,0	1 841,9	1 949,1	2 902,4	3 275,3	3 074,6	3 489,8	3 804,0
Ressources ordinaires	404,9	549,1	660,3	689,5	744,2	815,0	925,9	976,1	1 187,0	1 348,3	1 572,9	1 960,4	2 284,9
Recettes fiscales	349,5	398,2	482,9	524,9	580,4	640,5	720,9	766,8	965,3	1 146,6	1 297,9	1 527,1	1 908,6
Recettes ordinaires	15,4	43,7	74,6	57,3	42,1	35,1	44,4	75,4	113,8	67,6	64,4	78,9	77,9
Recettes exceptionnelles	40,0	107,2	102,7	107,3	121,7	139,4	160,6	133,9	107,9	134,1	210,5	354,4	298,5
Fiscalité pétrolière	720,0	840,6	916,4	836,1	862,2	899,0	916,0	973,0	1 715,4	1 927,0	1 501,7	1 529,4	1 519,0
Dépenses budgétaires (en Mds de DA)	1 178,1	1 321,0	1 550,6	1 690,2	1 891,8	2 052,0	2 453,0	3 108,6	4 191,1	4 246,3	4 466,9	5 853,6	7 058,2
Fonctionnement	856,2	963,6	1 097,7	1 122,8	1 251,1	1 245,1	1 437,9	1 673,9	2 217,8	2 300,0	2 659,1	3 879,2	4 782,6
Equipement	321,9	357,4	452,9	567,4	640,7	806,9	1 015,1	1 434,6	1 973,3	1 946,3	1 807,9	1 974,4	2 275,5
Solde budgétaire	-53,2	68,7	26,0	-164,7	-285,4	-338,0	-611,1	-1 159,5	-1 288,7	-971,0	-1 392,4	-2 363,8	-3 254,2
Solde des Comptes d'Affectation	-0,7	-20,0	-11,2	186,9	109,9	-129,0	-4,1	18,9	31,2	-4,3	34,7	24,1	74,6
Intervention du Trésor	-0,5	6,5	-30,9	-32,6	-11,8	-5,2	-32,1	-141,3	-123,8	-138,5	-138,9	-129,2	-66,7
Solde global du Trésor	-54,4	55,2	-16,1	-10,4	-187,3	-472,2	-647,3	-1 282,0	-1 381,2	-1 113,7	-1 496,6	-2 468,9	-3 246,2
Financement	54,4	-55,2	16,1	10,3	187,3	472,2	647,3	1 282,0	1 381,2	1 113,7	1 496,6	2 468,8	3 246,2
Financement bancaire	-175,3	-137,0	58,1	31,2	-287,5	118,7	-76,2	-275,4	-346,4	93,5	30,1	-19,8	51,5
Financement non bancaire	105,7	85,3	32,8	-86,0	57,7	221,3	172,6	213,7	508,1	655,3	674,3	728,0	913,8
Emprunts extérieurs nets	-97,1	-110,6	-74,9	-90,9	-53,2	-115,7	-158,7	-110,7	-4,2	0,7	0,1	-0,8	-2,4
Prélèvements du fonds de régulation	221,1	107,0	0,0	156,0	470,3	247,8	709,6	1 454,4	1 223,6	364,3	791,9	1 761,5	2 283,3

SOURCE : Direction Générale de Trésor

ملحق رقم 6: تطور حجم المديونية العمومية الداخلية والخارجية من 2000 إلى 2012

MINISTÈRE DES FINANCES DGPP
Direction du Recueil des Informations

LA DETTE PUBLIQUE

LA DETTE PUBLIQUE INTERIEURE en Milliards de DA

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
Dettes courantes	80,5	83,4	107,7	220,9	835,0	929,7	819,2	822,1	639,1	580,8	578,8	571,3	602,8
Dettes d'assainissement	942,4	916,0	872,8	761,3	165,0	164,6	960,5	222,0	94,9	228,0	520,4	645,1	709,4
Total dette interne	1 022,9	999,4	980,5	982,2	1 000,0	1 094,3	1 779,7	1 044,1	734,0	808,8	1 099,2	1 216,4	1 312,2

LA DETTE PUBLIQUE EXTERIEURE en Millions de US \$

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
Etat emprunteur	2 732,0	2 400,0	2 361,9	2 603,4	2 057,7	2 333,0	872,2	912,0	459,9	483,3	475,2	467,8	402,5
Dettes rééchelonnées / reprofilées	17 661,0	15 700,0	12 245,3	12 289,7	11 440,3	9 246,9	6,5	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Total dette publique extérieure	20 393,0	18 100,0	14 607,2	14 893,0	13 498,0	11 579,9	878,7	912,0	459,9	483,3	475,2	467,8	402,5

SOURCE : Direction Générale de Trésor

ملحق رقم 7: تطور الديون الخارجية من 2000 إلى 2012

MINISTERE DES FINANCES/DGPP
Direction du Recueil des Informations

DETTE EXTERIEURE

LA DETTE EXTERIEURE en Milliads de US \$

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
Total dette à MLT	25,088	22,440	22,542	23,195	21,412	16,482	5,062	5,286	4,841	4,356	3,903	3,263	2,479
Crédits multilatéraux	6,041	5,420	5,010	5,030	4,230	2,590	0,403	0,112	0,011	0,010	0,009	0,007	0,006
Emissions obligataires	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,100	0,100	0,100	0,100	0,100	0,100	0,100
Crédits bilatéraux	5,491	4,750	4,920	5,260	5,210	4,210	3,894	4,033	3,437	3,169	2,838	2,437	1,776
Crédits financiers	0,063	0,000	0,297	0,438	0,508	0,547	0,635	0,648	0,602	0,473	0,431	0,284	0,232
Crédits commerciaux non assurés	0,168	0,130	0,125	0,227	0,094	0,025	0,030	0,018	0,035	0,035	0,008	0,003	0,002
Crédits de rééchellonnement	13,325	12,140	12,190	12,240	11,370	9,110	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
Soutien de maisons mères à leurs filiales en Algérie								0,375	0,656	0,569	0,517	0,432	0,363
Total dette à court terme	0,173	0,260	0,102	0,150	0,410	0,710	0,541	0,509	1,080	1,331	1,778	1,142	1,158
Total dette extérieure	25,261	22,700	22,644	23,345	21,822	17,192	5,603	5,795	5,921	5,687	5,681	4,405	3,637

SOURCE : BANQUE D'ALGERIE

قائمة المراجع

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية:

1/الكتب:

1. أبو فارة يوسف، "قراءة في الأزمة المالية العالمية 2008"، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، بدون سنة نشر.
2. إبراهيم عبد العزيز النجار، "الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
3. بلطاس عبد القادر، "تداعيات الأزمات المالية العالمية: أزمة Sub-prime"، دار النشر légende، 2009.
4. شريف شعبان مبروك، 'صناديق الثروة السيادية بين التحديات الغربية والآفاق الخليجية'، مركز الإمارات للبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي 2009.

2/دوريات:

1. بوفليح نبيل ، "دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية"، بحوث اقتصادية وعربية، العددان 48- 49 / خريف 2009- شتاء 2010.
2. بوفليح نبيل، "فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخل النفط في الدول العربية"، الأكاديمية العربية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ابريل 2010.
3. كمال رزيق، سمير عمور، "تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، بدون تاريخ النشر.
4. ماجد عبد الله المنيف، "صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية"، بحوث اقتصادية وعربية، العدد 46، صيف 2009.
5. سيفين بيرينت، "صناديق الثروة السيادية الخليجية، إدارة الثروة في زمن الاضطراب"، مؤسسة كارينغي للشرق الأوسط، فبراير 2009.
6. عبد المجيد قدي، 'الصناديق السيادية والأزمة المالية العالمية'، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة السلف، العدد السادس، 2010.

7. قحاييرية آمال، "أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 03، ديسمبر 2005.

3/رسائل جامعية:

1. إيمان محمود عبد اللطيف، "الأزمات المالية العالمية الأسباب والآثار والمعالجات"، أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس العالمية، العراق، 2011.

2. بوفليح نبيل، "دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلو التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2010/2011.

3. دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر: 1990-2004"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الدراسية 2005/2006.

4. زواري فرحات سليمان، "دور صناديق الثروة السيادية في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة، دراسة مقارنة لحالة الجزائر والنرويج"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2011-2012.

5. زرنوح ياسمين، "اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006.

6. علة محمد، "سعر الصرف واثر الدولار على الاقتصاد الجزائري"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2002/2003.

4/تقارير ووثائق:

1. البنك المركزي الجزائري، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والنقدية للجزائر في سنة 2012.

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "التقرير المرحلي الثاني حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة"، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء/ نقطة الارتكاز الوطنية"، جويلية 2012.

3. وزارة المالية، "وزارة المالية، خمسون سنة من الانجاز"، 2013.

4. صندوق النقد الدولي، تقرير المشورة الفنية لليبيا، "ليبيا، أولويات إصلاح الإدارة المالية العامة في ظل الأوضاع الجديدة"، افريل 2012.

5/ ملتقيات وندوات:

1. العاطف عبد القادر وبوفليح نبيل، مداخلة بعنوان "فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر"، المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 08/07 أفريل 2008.
2. زايدي عبد السلام ومقران يزيد، مداخلة بعنوان، "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية -دراسة حالة الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مصر" الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية العالمية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية (النظام المصرفي الإسلامي كنموذج)، المركز الجامعي لخميس مليانة، أيام 5-6 ماي 2009.
3. مفتاح صالح ومعرفي فريدة، مداخلة بعنوان " أزمة النظام المالي وبديل البنوك الإسلامية"، الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، النظام المصرفي نموذجاً، المركز الجامعي لخميس مليانة، 5-6 ماي 2009.
4. مريم الشريف جحنيط، مداخلة بعنوان "علاقة الالتزام بمعايير الحوكمة بالأزمة المالية العالمية"، ملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.
5. علي فلاح المناصير و صفي عبد الكريم الكابسة، "الأزمة المالية العالمية: حقيقتها، أسبابها، تداعياتها، وسبل علاجها"، جامعة الزرقاء الخاصة، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التجارية، الأردن، 2009.
6. عماري عمار وفالي نبيلة، مداخلة بعنوان "الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري"، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.
7. فريد كورتل، "الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية"، المؤتمر الدولي حول: الأزمة المالية العالمية وكيفية معالجتها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 13-14 مارس 2009.

8. صالح مفتاح، "تطور الاقتصاد الجزائري و سماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و الممارسة التسويقية، قسم علوم التسيير، المركز الجامعي بشار، 20-21-أفريل 2004.

7/المواثيق القانونية:

1. قانون رقم: 84-17 المؤرخ في 8 شوال 1404 الموافق 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية الصادر في الجريدة الرسمية عدد: 28 الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984.
2. قانون رقم: 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية، المؤرخ في 15 جويلية 1990.
3. قانون رقم 2000-02 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق لـ 27 جوان سنة 2000، المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000.
4. قانون رقم 03-22 المؤرخ في 04 ذي القعدة عام 1424 الموافق لـ 28 ديسمبر 2003 المتضمن قانون المالية لسنة 2004.
5. قانون رقم: 84-17 المؤرخ في 8 شوال 1404 الموافق لـ 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية الصادر في الجريدة الرسمية عدد: 28 الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984..

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1/ الكتب

1. Caroline Bertin Delacour, "Les Fonds Souverains, Ces nouveaux acteurs de l'économie mondiale", Group Eyrolles, Les Echos Editions, Paris, 2009.
2. Jean-Michel Rocchi, Michel Ruimy, "les Fonds souverains", Economica, Paris, 2011.

2/ بحوث، مقالات، تقارير ومجلات

1. Goldkorn Giacomo, «Géopolitique des fonds souverains», revue Outre-Terre, n°31, Janvier 2012.
2. Simon Tohnson, "la montée en puissance des fonds souverains", revue Finances et développements, FMI, Septembre 2007.

ثالثا: المراجع الالكتروني:

1. احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات (www.ons.dz).
2. احصائيات المديرية العامة للتقدير والسياسات لوزارة المالية (www.dgpp-mf.gov.dz).
3. مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية (IWG)، بيان صحفي رقم 08/06، 11 أكتوبر 2008، الموقع الالكتروني: <http://www.iwg-swf.org/index.htm>.
4. التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري (www.bank-of-algeria.dz).

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
أ.....	الإهداء.....
ب.....	التشكر.....
ج.....	عرض الخطة.....
د.....	فهرس الجداول و الأشكال.....
و.....	قائمة المختصرات.....
ز.....	الملخص.....
1.....	مقدمة عامة.....
7.....	الفصل الأول: الفصل الأول: الأزمات المالية و بروز صناديق النفط.....
8.....	مقدمة الفصل الأول.....
9.....	المبحث الأول: مفهوم الأزمة المالية وأنواعها.....
9.....	المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية وخصائصها.....
9.....	الفرع 1: مفهوم الأزمة المالية.....
10.....	الفرع 2: خصائص الأزمة المالية.....
11.....	المطلب الثاني: أنواع الأزمات المالية.....
11.....	الفرع 1: أزمة العملة وأسعار الصرف (أزمة ميزان المدفوعات).....
12.....	الفرع 2: أزمة أسواق المال.....
12.....	الفرع 3: الأزمة المصرفية.....
12.....	الفرع 4: أزمة المديونية.....
13.....	المطلب الثالث: عرض بعض الأزمات المالية.....

13.....	الفرع 1: أزمة " الكساد الكبير " في 1929
13.....	الفرع 2: أزمة الثمانينات.....
15.....	الفرع 3: أزمت التسعينات (أزمة الأسواق الناشئة)
16.....	الفرع 4: الأزمة المالية العالمية (2008)
19.....	المبحث الثاني: ماهية صندوق ضبط الإيرادات وموقعها ضمن صناديق الثروة السيادية.....
19.....	المطلب الأول: ماهية صندوق ضبط الإيرادات الجزائري
19.....	الفرع 1: ماهية صندوق ضبط الإيرادات
20.....	الفرع 2: أهداف صندوق ضبط الإيرادات
21.....	المطلب الثاني: مفهوم صناديق الثروة السيادية وتطورها
21.....	الفرع 1: مفهوم صناديق الثروة السيادية، ودوافع إنشائها
23.....	الفرع 2: تطور صناديق الثروة السيادية
26.....	المطلب الثالث: أهداف وأنواع صناديق الثروة السيادية، وموقعها في النظام المالي العالمي
26.....	الفرع 1: أهداف صناديق الثروة السيادية
28.....	الفرع 2: أنواع صناديق الثروة السيادية
30.....	الفرع 3: موقع صناديق الثروة السيادية في النظام المالي العالمي
32.....	المبحث الثالث: دور الصناديق السيادية في إدارة الفوائض المالية للدول النفطية وعرض بعض التجارب للدول
32.....	المطلب الأول: دور الصناديق السيادية في إدارة الفوائض النفطية
32.....	الفرع 1: إدارة المالية العامة في الدول النفطية
33.....	الفرع 2: إدارة المورد في الدول النفطية
34.....	المطلب الثاني: عرض بعض التجارب مع صناديق النفط
34.....	الفرع 1: تجربة الكويت
34.....	الفرع 2: تجربة النرويج
35.....	الفرع 3: تجربة فنزويلا
36.....	خلاصة الفصل الأول

37.....	الفصل الثاني: الاقتصاد الجزائري ومدى تأثيره بالأزمات المالية
38.....	مقدمة الفصل الثاني.....
39.....	المبحث الأول: خصائص ومميزات الاقتصاد الجزائري
39.....	المطلب الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري.....
39.....	الفرع 1: مرحلة التنمية الاقتصادية في ظل الاقتصاد الموجه "1962- 1989.....
40.....	الفرع 2: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والانتقال نحو اقتصاد السوق.....
42.....	الفرع 3: مرحلة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو.....
44.....	المطلب الثاني: الخصائص الهيكلية للاقتصاد الجزائري
44.....	الفرع 1: مميزات الناتج المحلي الإجمالي.....
45.....	الفرع 2: هيكل الميزان التجاري.....
47.....	المبحث الثاني: خصائص الموازنة العامة في الجزائر
47.....	المطلب الأول: الخصائص القانونية للموازنة العامة في الجزائر
47.....	الفرع 1: قانون المالية.....
48.....	الفرع 2: مكونات الموازنة العامة.....
50.....	المطلب الثاني: الخصائص الهيكلية للموازنة العامة في الجزائر
50.....	الفرع 1: الإيرادات العامة.....
51.....	الفرع 2: النفقات العامة.....
53.....	المبحث الثالث: تأثير الاقتصاد الجزائري بالأزمات المالية
53.....	المطلب الأول: مستوى تحكم الجزائر في المؤشرات الاقتصادية العامة الدالة على حدوث الأزمة
53.....	الفرع 1: المؤشرات الاقتصادية الدالة على حدوث الأزمة المالية.....
55.....	الفرع 2: مستوى تحكم الجزائر في التوازنات الاقتصادية الكلية.....
57.....	المطلب الثاني: تداعيات بعض الأزمات المالية على الاقتصاد الجزائري
57.....	الفرع 1: الأزمة البترولية 1986.....

58..... الفرع 2: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية – أزمة الرهن العقاري-.....

61..... خلاصة الفصل الثاني.....

الفصل الثالث: مدى فعالية دور صندوق ضبط الإيرادات في الوقاية من الأزمات المالية.....

62.....

63..... مقدمة الفصل الثالث.....

64..... **المبحث الأول: دوافع إنشاء صندوق ضبط الإيرادات**.....

64..... **المطلب الأول: صندوق ضبط الإيرادات وتقلبات أسعار النفط**.....

64..... **المطلب الثاني : دوافع إنشاء صندوق ضبط الإيرادات**.....

64..... الفرع 1: الدوافع الداخلية.....

65..... الفرع 2: الدوافع الخارجية.....

66..... **المبحث الثاني: تقييم أداء صندوق ضبط الإيرادات في الفترة 2000- 2012**.....

66..... **المطلب الأول: تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2012**.....

69..... **المطلب الثاني: تقييم أداء ادوار صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2012**.....

69..... الفرع 1: تقييم دور الصندوق في تمويل عجز الموازنة العامة.....

72..... الفرع 2: دور الصندوق في تخفيض حجم المديونية العمومية (الداخلية والخارجية).....

المبحث الثالث: : تحليل دور صندوق ضبط الإيرادات في الوقاية الأزمات المالية من خلال تقييم أدائه.....

75.....

77..... **المطلب الاول: دور الصندوق في وقاية الاقتصاد الجزائري من الأزمات المالية**.....

77..... الفرع 1: مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في استقرار الاقتصاد الجزائري.....

76..... الفرع 2: دور الصندوق خلال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية – أزمة الرهن العقاري-.....

76..... **المطلب الثاني: ضرورة اصلاح وتطوير صندوق ضبط الإيرادات**.....

76..... الفرع 1: الانتقادات الموجهة لصندوق ضبط الإيرادات.....

79..... الفرع 2: مبررات ضرورة اصلاح وتطوير صندوق ضبط الإيرادات.....

82.....	خلاصة الفصل الثالث
83.....	الخاتمة
87.....	الملاحق
97.....	قائمة المراجع
102.....	فهرس المحتويات